2024/2023

تقرير الأثر العالمي للبنك الأوروبي للاستثمار

مجموعة | البنك الأوروبي للاستثمار

مجموعة البنك الأوروبي للاستثمار

2024/2023

تقرير الأثر العالمي للبنك الأوروبي للاستثمار

مجموعة | البنك الأوروبي للاستثمار

تقرير الأثر العالمي لمجموعة البنك الأوروبي للاستثمار 2024/2023

© حقوق الطبع والنشر محفوظة لصالح البنك الأوروبي للاستثمار، 2024
جميع الحقوق محفوظة.
يجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص عبر البريد الإلكتروني التالي: publications@eib.org

European Investment Bank
100-98, boulevard Konrad Adenauer
L2950- Luxembourg

يربط جميع الكائنات الطبيعية نوعٌ من العلاقة التكافلية التي تحفظ لها البقاء، فطائر الأوكسبيكر المعروف باسم نقَّار الماشية يتغذى على الطفيليات التي يستخرجها من شعر الزرافة أثناء تخليصه منها، وسمكة المُهرج أو البهلوان، تعيش بين مخالب شقائق النعمان التي تُوفر لها الحماية، بينما تُخصِّبها السمكة بنفاياتها. أما طائر الزقزاق فيقتات من بقايا الطعام أثناء تنظيفه أسنان تمساح النيل. هذه العلاقة التكافلية الطبيعية تبرزها أغلفة تقاريرنا لهذا العام، إذ إنها انعكاس للمستويات المختلفة التي يعمل بها كل مشروع من مشاريع البنك الأوروبي للاستثمار. فحينما نُمَوِّل البنية التحتية أو الابتكار، نسعى أيضًا إلى أن يعزز المشروع العمل المناخي أو الاستدامة البيئية. ومن خلال الاستثمار في الشركات الناشئة أو الطاقة الخضراء، نُشجع تمويلنا العام الاستثمار الخاص ونَحول بذلك دون إمكانية حجبه. في عالم يبدو فيه أن الإنسانية تفتقر إلى الانسجام والتوافق النفسي في أغلب الأحوال، يحدونا الأمل في أن تكون صور التعاون بين الكائنات الطبيعية التي نراها مصدر إلهام للقراء تحثهم على تخطي الحواجز وإقامة شراكات جديدة.

حقوق الصور: شاترستوك، غيتي إيمدجز، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مدينة لفيف، أرتيم هيتمان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أوكرانيا، دارسي لفيسون/منظمة الصحة العالمية، أرشيف صور البنك الألماني KfW ، إدارة الاستثمار في مؤسسة "إنسبايرد إيفولوشن".
يُطلب الإذن بإعادة إنتاج هذه الصور أو استخدامها من صاحب حقوق الطبع والنشر مباشرةً.

يرجى زيارة موقعنا على الإنترنت لمزيد من المعلومات حول أنشطة البنك الأوروبي للاستثمار، www.eib.org
يمكنكم أيضًا التواصل معنا من خلال مكتب المعلومات عبر البريد الإلكتروني التالي: info@eib.org يمكنكم الاشتراك في النشرة الإخبارية الإلكترونية الخاصة بنا عبر زيارة الرابط: www.eib.org/sign-up

نشره البنك الأوروبي للاستثمار.

مطبوع على ورق معتمد من مجلس الإشراف على الغابات FSC®

pdf: QH-BW-24-001-AR-N ISBN 978-92-861-5789-9 ISSN 2812-2372 doi: 10.2867/231071

المحتويات

iv **الكلمة الافتتاحية للرئيس**

1 **لمحة عن العام**

11 **تحديات عالمية، شراكات أوثق**

14 **أوكرانيا**
16 **البلدان المشمولة بالعضوية الموسعة**
18 إحياء سكة الحديد في مقدونيا الشمالية
20 **مناطق الجوار**
22 تسهيل تدفق الطاقة عبر المتوسط
24 **أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى**
26 الاستثمار في الصحة: من القضاء على شلل الأطفال إلى صنع اللقاحات محليًا في أفريقيا
28 **آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي**
30 الإنصاف في الأحياء الفقيرة

33 **تحقيق أولويات الاتحاد الأوروبي**

34 **البوابة العالمية**
38 **العمل المناخي**
44 **فرص العمل والنمو الشامل**
50 **تركيز خاص: النوع الاجتماعي**
54 **تركيز خاص: الأوضاع الهشة والنزاعات**

57 **تعزيز الأثر**

58 **تعزيز الوجود المحلي**
60 **تحقيق الأثر من خلال التمويل المختلط**
62 **الأنشطة الاستشارية**
65 **العمل في شراكة**
66 **الدروس المستخلصة من تقييم إقراض البنك الأوروبي للاستثمار لقطاع المياه**

69 **تتبع النتائج**

70 **كيف نقيس النتائج والأثر**
72 **النتائج المتوقعة من المشاريع الجديدة**
76 **مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار في المشاريع الجديدة**
79 **قياس البصمة الكربونية**
80 **نمذجة الأثر الاقتصادي الكلي**
81 **نتائج المشاريع المنجزة**

85 **الملحق 1: أحجام الإقراض**

الكلمة الافتتاحية
للرئيس

لا يخفى أن يُعد الاتحاد الأوروبي أنجح مثال على التكامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في التاريخ. فهو المساهم الرئيسي في المساعدات الإنسانية وتمويل التنمية في العالم، فضلًا عن أن سياساته العامة المختلفة داخل الاتحاد وخارجه تجعله منارة للسلام والحرية والديمقراطية والازدهار وحقوق الإنسان والتقدم الاجتماعي.

في السياق الجيوسياسي الحالي، حيث يواجه العالم تحولًا جذريًا في النظام العالمي الذي يوجه العلاقات الاقتصادية والسياسية منذ الحرب العالمية الثانية، بات من المهم أكثر من أي وقت مضى أن تضطلع أوروبا بدور فاعل في كل أنحاء العالم، مروجة لقيمنا المشتركة ومساهِمةً في تحقيق الاستقرار ورفع مستويات المعيشة واعتماد نموذج نمو أكثر استدامة وشمولًا في جميع أنحاء العالم.

في هذا السياق، تؤدي مجموعة البنك الأوروبي للاستثمار، بصفتها ذراع التمويل للاتحاد الأوروبي، دورًا رئيسيًا في دعم أولويات السياسات من خلال تمويل المشاريع على أرض الواقع وإقامة الشراكات الاستراتيجية التي من شأنها أن تعزز الاستجابات التعاونية لتحدياتنا المشتركة وتبني مستقبلًا أفضل، قوامه التخفيف من آثار تغيُّر المناخ، وتوطيد الأمن، وضمان مرونة سلاسل التوريد وتسهيل الحصول على المواد الخام الحيوية، والمساهمة في الاستقرار الجيوسياسي والاقتصادي والمساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والصحة.

مع أن التحديات هائلة، فإن الفرص هائلة أيضًا.

من خلال العمل كجزء من فريق أوروبا والتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، تجمع مجموعة البنك الأوروبي للاستثمار بين التمويل المرن والمساعدة الفنية لإعداد المشاريع وإطلاقها. وبناءً على الولايات المسندة إليها والضمانات المنصوص عليها في ميزانية الاتحاد الأوروبي، يمكن لمجموعة البنك الأوروبي للاستثمار تعظيم أثر رأس مالها وتحمل المخاطر وحشد الاستثمارات الخاصة لسد فجوات التمويل من أجل تحقيق التنمية والتحول المناخي العالمي.

وأوضح مثال على ذلك هو أوكرانيا التي توفر لها المجموعة دعمًا فوريًا وطارئًا، وحيث من المقرر أيضًا أن توسع نطاق إجراءاتها من خلال مرفق أوكرانيا. فمن خلال دعم قدرة البلد على الصمود الآن وجهود إعادة إعماره، ستساعده المجموعة على ضمان مستقبل مزدهر كجزء من الاتحاد الأوروبي.

وبالفعل، فإن دعم عملية توسيع العضوية في الاتحاد الأوروبي من خلال استثمارات تعزز التكامل الأعمق مع جوارنا الشرقي وتحقق معايير الاتحاد الأوروبي في البلدان المرشحة، هو أولوية قصوى لمجموعة البنك الأوروبي للاستثمار. وهنا، يعد التنفيذ السريع والفعال للمشاريع، انطلاقًا من العلاقات المالية والخدمات الاستشارية الحالية للبنك الأوروبي للاستثمار، أمرًا أساسيًا.

كما أن هذه الشراكة الاقتصادية حيوية أيضًا لبلدان الجوار الجنوبي، حيث تساعد استثماراتنا في بناء اقتصادات مزدهرة ومستدامة وشاملة للجميع، بما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار في جميع أنحاء المنطقة.

وكذلك الأمر بالنسبة للأسواق الناشئة والاقتصادات النامية الأخرى، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا وآسيا، حيث نمول المشاريع الرئيسية لمبادرة البوابة العالمية لأوروبا، وندعم الحوار بين الشمال والجنوب، إلى جانب النمو الأخضر والصمود في مواجهة تغيُّر المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وإلى جانب المشاريع الرائدة في مختلف المناطق الجغرافية، تمول مجموعة البنك الأوروبي للاستثمار المبادرات المؤثرة من خلال الشراكات العالمية الاستراتيجية، بما في ذلك الشراكات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف ومنظمة الصحة العالمية والتحالف العالمي للقاحات والتحصين والمؤسسات الخاصة التي تسعى إلى أهداف طموحة مُغيِّرة للحياة، مثل القضاء على شلل الأطفال إلى الأبد أو نشر مرافق إنتاج اللقاحات في أفريقيا.

وفي الختام، يتناول هذا التقرير بالتفصيل الأنشطة التي قمنا بها خارج الاتحاد الأوروبي في عام 2023، بما في ذلك نتائجها وتأثيرها المتوقع، مشيرًا إلى التزامنا الراسخ بتعزيز أهداف الاتحاد الأوروبي من أجل عالم أكثر ازدهارًا وأمانًا واستدامة وعدلًا.

ناديا كالفينيو
رئيسة البنك الأوروبي للاستثمار

لمحة عن العام

ها هو البنك الأوروبي للاستثمار في العالم يدخل عامه الثالث منذ إطلاقه في عام 2022، ويبني على عقود الخبرة الطويلة التي يتمتع بها البنك الأوروبي للاستثمار كممثل رئيسي للاتحاد الأوروبي خارج أوروبا، فيطبق معايير الاتحاد وقِيمَه ويقدم خبرتنا إلى المشاريع في جميع أنحاء العالم. يجمع هيكلنا الفريد، الذي يتضمن مجموعة استشارية خاصة لمجلس الإدارة، بين أقسام مختلفة من أسرة الاتحاد الأوروبي، ويوجه عملياتنا واستراتيجياتنا لتطوير الأدوات والمبادرات التي تترك أثرًا عالميًا دائمًا. أما أنشطة البنك الأوروبي للاستثمار في العالم فتركز على العمل المناخي والمجال الرقمي والطاقة والبنية التحتية والتمويل الشامل للأعمال التجارية الصغيرة واستحداث فرص العمل والتعليم والصحة.

يقوم نمطنا الاعتيادي في العمل ضمن فريق أوروبا على التنسيق الوثيق مع الشركاء الأوروبيين وأصحاب المصلحة المحليين لتوفير الدعم المالي والفني للمشاريع التي تعكس الفرص الإقليمية والأولويات المشتركة. ونمول المشاريع التي تهم شركاءنا في كل من القطاعين العام والخاص بما يتماشى مع مصالح أوروبا، مع تقديم مساهمات ملموسة لمواجهة التحديات العالمية. فالسنوات الأخيرة ترافقت مع مجموعة من حالات الغموض وعدم اليقين التي أكدت على ترابط حياتنا وأهمية الاستثمار في شراكات طويلة الأجل وأهداف مشتركة.

يعتمد البنك الأوروبي للاستثمار في العالم إلى حد كبير على الولايات المسندة إليه من الاتحاد الأوروبي التي تسمح للبنك بالجمع بين مزايا المؤسسة الحاصلة على تصنيف ائتماني من الفئة الممتازة (AAA) وإقراض الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، بما في ذلك في الدول الأقل نموًا التي تتطلب درجة تيسير عالية. وهو ينفذ الولايات المسندة إليه بموجب أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي (NDICI). كما أن جمع موارد البنك الأوروبي للاستثمار مع موارد وضمانات المفوضية الأوروبية والجهات المانحة يؤدي دورًا حاسمًا في تحقيق التيسير وإتاحة تقديم المشورة والمساعدة الفنية التي غالبًا ما تكون ضرورية لإعداد المشروع ونجاحه.

وبوصفه جهة منسقة، يعمل البنك الأوروبي للاستثمار في العالم بشكل وثيق في سياق إطار أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي التي يُطلق عليها (Global Europe)، ليس مع المفوضية الأوروبية والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية فحسب، باعتبارهما جزءًا من أسرة الاتحاد الأوروبي، ولكن أيضًا مع مؤسسات التمويل الإنمائي الأوروبية الأخرى في سياق فريق أوروبا. فالبنك الأوروبي للاستثمار في العالم هو جزء من 110 مبادرات من أصل 168 مبادرة لفريق أوروبا، ويسير في طليعة برامج الاتحاد الأوروبي المبتكرة، كما أنه يتعاون تعاونًا وثيقًا مع الجهات الفاعلة الأخرى في فريق أوروبا، كما في حالة المبادرة العالمية للسندات الخضراء (انظر الصفحة 40).

ولا يزال التزامنا ثابتًا تجاه أوكرانيا والبلدان الأخرى المشمولة بالعضوية الموسعة. فبفضل المساهمات الحيوية من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أنشأنا صندوق الاتحاد الأوروبي من أجل أوكرانيا، الذي بدأ يساهم في إعادة بناء قطاع التكنولوجيا في أوكرانيا من خلال مبادرات مثل صندوق هورايزون كابيتال الرابع للنمو. ونحن نعطي الأولوية للاستثمار في الاستقرار والازدهار في المناطق المجاورة لنا شرقًا وجنوبًا، وكذلك في القارة الأفريقية ككل.

كما أن تركيزنا على تعظيم وحشد الموارد لمبادرة البوابة العالمية، مع دعم المشاريع الحيوية للتنمية المستدامة والأهداف المناخية، يزيد أيضًا من وضوح الأثر الإنمائي للاتحاد الأوروبي في جميع أنحاء العالم.

فقد قدمنا خلال العام الماضي تمويلًا بقيمة 8.44 مليار يورو على مستوى العالم. وساهمنا بشكل كبير في مبادرة البوابة العالمية، حيث دعمت قروض البنك استثمارات ناهزت قيمتها 60 مليار يورو في عامَي 2022 و2023.

وللمرة الأولى، ساهم أكثر من نصف مشاريعنا في العمل المناخي والاستدامة البيئية، وخُصصت نسبة 18% منها لمبادرات التكيف مع تغيُّر المناخ. وبصفتنا بنك المناخ في الاتحاد الأوروبي، فإن التزامنا بالتصدي لتغيُّر المناخ يمتد إلى أبعد من حدود أوروبا، إذ ندرك أن البلدان النامية والناشئة غالبًا ما تكون الأكثر عرضة لآثاره وتملك موارد أقل للتكيف مع تأثيرات تغيُّر المناخ. بذلك يشكل نهجنا لتحقيق الانتقال العادل والمرونة العادلة استكمالًا لدعمنا طويل الأمد للعمل المناخي والتنمية الاجتماعية.

في عام 2023 وحده، دعم البنك الأوروبي للاستثمار في العالم قطاع المياه بتمويل قدره 1.2 مليار يورو، ما ساهم بشكل كبير في جهود التكيف مع تغيُّر المناخ. فنحن ندرك الحاجة الملحة إلى معالجة آثار تغيُّر المناخ، لا سيما تلك التي تترتب على السكان المعرضين للخطر الذين يعانون أكثر من سواهم، مع أنهم أقل من تسبب بها. ولهذا السبب ركزنا بشكل خاص على مشاريع التكيف مع هذه الآثار، مع التركيز على مجالات مثل الزراعة والأمن الغذائي، والحلول القائمة على الطبيعة، وهشاشة الموارد المائية، وسبل العيش، والصحة.

علاوة على ذلك، ساهم البنك الأوروبي للاستثمار في العالم في تحسين حياة الناس من خلال دعم الوصول العادل إلى الخدمات الصحية وبناء القدرة على الصمود في البلدان الشريكة بتمويل بلغ حوالي 1 مليار يورو في عام 2023 وحده. وبالطبع تدعو الحاجة إلى نُهج تمويل مبتكرة ومنسقة للمساعدة في سد الفجوة بين احتياجات الاستثمار في النظام الصحي والتحدي المتمثل في محدودية التمويل المحلي في البلدان منخفضة الدخل. لذلك، ومن خلال الشراكات مع مجموعة أساسية من بنوك التنمية متعددة الأطراف وغيرها من المنظمات، نحن ملتزمون بتطوير خدمات صحية أولية عالية التأثير ومنصفة تركز على الناس في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. ومن المقرر تقديم المزيد من الدعم في إطار برنامج تسريع التنمية البشرية، وهو برنامج صحي مبتكر تدعمه المفوضية الأوروبية بالشراكة مع مؤسسة بيل وميليندا غيتس ومنظمة الصحة العالمية واليونيسف.

والواقع أن نسبةً غير مسبوقة تبلغ 40% من مشاريعنا التي تم التوقيع عليها العام الماضي ستسهم بشكل كبير في تعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة. فقد دعمت هذه الاستثمارات مشاريع في القطاعين العام والخاص تعزز المساواة بين الجنسين وتسد الفجوات بين الجنسين وتسهل حصول المرأة على التمويل. فمن خلال تمكين المرأة والسماح لرائدات الأعمال بالازدهار وتحقيق إمكاناتهن الكاملة، يمكننا بناء عالم أكثر شمولًا وازدهارًا للجميع.

بالإضافة إلى ذلك، قدمنا الدعم للأعمال التجارية الصغيرة، التي تُعد العمود الفقري للاقتصاد والعامل المحفز للتوظيف. فقد أثرت التحديات الناشئة عن الأزمات المتعددة على قدرة العديد من الأعمال التجارية الصغيرة على الحصول على التمويل، وخصوصًا القروض طويلة الأجل. وتعد شراكاتنا مع الأعمال التجارية والمصارف المحلية أساسية لتوفير دعم مستهدف يعزز التحول الدائم بشكل يسهم في تنمية القطاع الخاص وتعزيز مراعاته للبيئة وتبنّيه للتكنولوجيا الرقمية ويزيده شمولًا.

من هذا المنطلق، وبدعمٍ من الجهات المانحة والولايات المسندة إلينا، وجَّهنا 42% من قروضنا إلى البلدان الهشة والأقل نموًا، مع الحرص على تعزيز دورنا في هذه البلدان خلال أوقات الحاجة. فتركيزنا المتزايد على تعزيز المساعدة الاستشارية والتمويلية المُيسَّرة التي نقدمها أمر بالغ الأهمية لتعظيم تأثيرنا وضمان تكيُّفنا مع احتياجات الشركاء بشكل فعال.

وخير دلالة على التزامنا بالنُّهج المبتكرة هو تطوير منتجات ومبادرات جديدة بالاستناد إلى سياسات الاتحاد الأوروبي. فمن شأن شروط الديون للصمود في مواجهة تغيُّر المناخ أن تخفف من مخاطر ضائقة الديون الناجمة مباشرة عن الكوارث الطبيعية في أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية. كما أن المبادرة العالمية للسندات الخضراء، التي سنطلقها في عام 2024، ستعالج الثغرات الحرجة في تمويل الأنشطة المناخية في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، وذلك بدعمٍ من المفوضية الأوروبية وممولي التنمية الأوروبيين الآخرين والبنك الأفريقي للتنمية وصندوق المناخ الأخضر.

إن البنك الأوروبي للاستثمار في العالم فريدٌ من نوعه بين مؤسسات تمويل التنمية، فهو لا يساءَل إلا أمام الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومساهميه، من خلال مجلس إدارة البنك الأوروبي للاستثمار. كما أنه يعمل بتوجيهات المجموعة الاستشارية لمجلس إدارة البنك الأوروبي للاستثمار في العالم، وهي مجموعة مستقلة من الخبراء في مجال التنمية والتمويل ولها ممثلون من كل دولة عضو ومن المفوضية الأوروبية والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية. تقدم هذه المجموعة الاستشارية المشورة لمجلس إدارة البنك الأوروبي للاستثمار بشأن مقترحات التمويل للبنك الأوروبي للاستثمار في العالم والاستراتيجيات وخطط الأعمال المخصصة وإعداد التقارير والتقييم. وقد أثبتت أهميتها في تعزيز عملية صنع القرار في البنك الأوروبي للاستثمار في العالم، وبالتالي تقوية مساهمته في التعاون مع الاتحاد الأوروبي وأثره الإنمائي.

وسوف نبقى في المرحلة المقبلة ملتزمين بتعزيز شراكاتنا لدعم الأولويات الإقليمية الرئيسية والأهداف الاستراتيجية، بما فيها تلك المتعلقة بالمواد الخام الحيوية والهيدروجين الأخضر، فضلًا عن دعم مبادرة البوابة العالمية. ونتطلع إلى مواصلة عملنا مع الشركاء للمساهمة في أهداف التنمية المستدامة وإحداث تغيير إيجابي دائم في جميع أنحاء العالم.

تعزيز أثر عمليات البنك الأوروبي للاستثمار خارج الاتحاد الأوروبي

تتطلب جسامة التحديات الدولية الحالية وعمقها استجابة أكثر فعالية وتماسكًا ووضوحًا من الاتحاد الأوروبي، لا سيما في ظل الصدمات المتعددة التي تهدد بتقويض التقدم نحو الأهداف المشتركة، بما في ذلك أزمة المناخ، ووقع الجائحة، وتداعيات الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا وغيرها من النزاعات، مثل النزاع بين إسرائيل وحماس.

وانطلاقًا من تركيز الاتحاد الأوروبي المكثف على العمل الخارجي، دعا مجلس الاتحاد الأوروبي البنك الأوروبي للاستثمار إلى اقتراح تحسينات كفيلة بتعزيز الأثر الإنمائي لعملياته في البلدان الشريكة. وكشفت استنتاجات المجلس عن توفر الفرص أمام البنك الأوروبي للاستثمار لتعزيز نموذجه التشغيلي، بما في ذلك اضطلاع مقرري السياسات الإنمائية في الاتحاد الأوروبي بدور أكبر في إدارته، وتعميق الشراكات ضمن إطار فريق أوروبا، وتعزيز تواجد البنك في البلدان الشريكة، بالتعاون الوثيق مع بعثات الاتحاد الأوروبي.

وفي استجابة مباشرة لهذه التوصيات، أطلق البنك الأوروبي للاستثمار في كانون الثاني/يناير 2022 فرعًا مخصصًا لهذا الغرض تحت اسم "البنك الأوروبي للاستثمار في العالم"، ليعمل تحت توجيه وإشراف المجموعة الاستشارية لمجلس إدارة البنك الأوروبي للاستثمار في العالم. ويشار إلى أن البنك الأوروبي للاستثمار في العالم يخضع لعملية جارية لإعادة هيكلته بما يحسن طريقة تنفيذه لأنشطته، وبالتالي التأثيرات التي يحققها في نهاية المطاف.

خارطة الطريق الاستراتيجية للبنك الأوروبي للاستثمار في العالم

إن أحد المعالم المهمة في هذه العملية هو موافقة مجلس إدارة البنك الأوروبي للاستثمار على خارطة الطريق الاستراتيجية للبنك الأوروبي للاستثمار في العالم للفترة 2023-2027 في تشرين الثاني/نوفمبر 2023[1]. تحدد خارطة الطريق كيف سيستمر البنك الأوروبي للاستثمار في العالم بتحسين الأثر الذي يحققه طوال مدة إطار التمويل متعدد السنوات الحالي، وتنص، على وجه التحديد، على أولويات البنك الأوروبي للاستثمار في العالم في المجالات التالية:

- **دعم سياسات وأولويات الاتحاد الأوروبي** مثل مبادرة البوابة العالمية والاتفاق الأخضر وعملية التوسع والسياسات الإقليمية المحددة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- **ترويج معايير الاتحاد الأوروبي الرفيعة** بشأن قضايا مثل تغيُّر المناخ والمساواة بين الجنسين والأوضاع الهشة والنزاعات وحقوق الإنسان والاحتيال والفساد والعديد من المجالات الأخرى، مع اعتماد الأهداف المدرجة في خارطة طريق مجموعة البنك الأوروبي للاستثمار بشأن المناخ.
- **تعزيز مشاركة فريق أوروبا وشراكاته**، من حيث زيادة التمويل المشترك وتكثيف المشاورات التمهيدية مع المفوضية وبعثات الاتحاد الأوروبي، وكذلك التعاون والحوار مع المؤسسات الأخرى في مجتمع التنمية العالمي.
- **تحسين طريقة تقديم الخدمات** من خلال تعزيز وجوده على مستوى البلدان، مع التركيز بشكل أكبر على حشد الموارد لأغراض التمويل المختلط، وتعزيز خدماته الاستشارية، وتوسيع مجموعة منتجاته.
- **البناء على أساس مالي متين**، بما يتضمنه ذلك من استكمال الإقراض بموجب الولايات المسندة وذلك باستخدام آليات للمخاطر الخاصة وتعزيز قدرته على المخاطرة.

الالتزام بالإبلاغ عن النتائج والأثر

يُعد تقييم نتائج عمليات البنك الأوروبي للاستثمار وآثارها أمرًا أساسيًا. فهو يساعدنا على التركيز على المشاريع عالية الأثر التي يمكن للبنك الأوروبي للاستثمار من خلالها إحداث فرق كبير، والتي تتماشى مع سياسات الاتحاد الأوروبي واحتياجات الاستثمار وأولوياته في البلد المعني. كما أنه يتيح لنا تعزيز فعاليتنا من خلال تكييف الدعم الذي نقدمه على أساسه. وهو أيضًا طريقة لضمان المساءلة أمام أصحاب المصلحة المتعاملين معنا. لذلك، يلتزم البنك الأوروبي للاستثمار بتتبع النتائج والأثر والإبلاغ عن النتائج التي نتوصل إليها. فالإبلاغ بهذه الطريقة هو هدف رئيسي لهذه الوثيقة.

ومن أجل تكوين أكمل صورة ممكنة، نستخدم طرقًا تكميلية مختلفة لدراسة تأثيرنا، باستخدام نهج ثلاثي المستويات[2]:

- نحن نتتبع النتائج ونواكب مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار في كل مشروع طوال دورة المشروع.
- وندعم الدراسات المتعمقة لاكتساب فهم مفصل للأثر الذي تحققه بعض المشاريع.
- كما أننا نلجأ إلى وضع نماذج للاقتصاد الكلي لتكوين نظرة ثاقبة عن التأثير الاقتصادي الأوسع لقروضنا.

ويتم دمج التقييم وتتبع النتائج في عملية تقييم ومتابعة المشروع الكاملة للبنك الأوروبي للاستثمار من خلال إطار قياس الإضافية والأثر الذي نعتمده. في قسم "تتبع النتائج" من هذا التقرير، نتناول بالتفصيل النتائج المتوقعة ومساهمة البنك الأوروبي للاستثمار المقدرة للمشاريع الجديدة الموقعة في عام 2023. والأهم من ذلك هو أننا نستعرض أيضًا النتائج المحققة من المشاريع التي أنجزت في عام 2023. ونفيد في القسم نفسه عن نتائج تقييمنا للأثر الاقتصادي الكلي الذي حققته أنشطتنا خارج الاتحاد الأوروبي على العمالة والتوظيف، باستخدام نموذج الأثر المشترك.

وفي الختام، نعطي ملخصًا عن دراسات متعمقة للأثر أجريت مؤخرًا، وذلك ضمن أمثلة المشاريع والإقراض المذكورة في التقرير. وتشمل هذه الدراسات دراسة في مجال الاقتصاد القياسي عن دور الدعم المقدَّم للأعمال التجارية الصغيرة في غرب البلقان في تعزيز الاستثمار واستحداث فرص العمل على مستوى الشركات، إلى جانب مثال آخر يوفر آخر المستجدات عن الدراسات الجارية حول دعم الشركات الناشئة في أفريقيا.

1. https://www.eib.org/attachments/lucalli/20230336_eib_global_strategic_roadmap_en.pdf
2. انظر: قياس أثر مجموعة البنك الأوروبي للاستثمار: الطرق والدراسات https://www.eib.org/en/publications/measuring-the-eib-groups-impact-methods-and-studies

محور تركيز هذا التقرير

لهذا التقرير عدد من الأهداف، وهي:

- **الإبلاغ عن أنشطة البنك الأوروبي للاستثمار في العالم في عام 2023**، وكيف تتماشى مع أولويات الاتحاد الأوروبي ومبادراته في مختلف المناطق.
- **توفير الشفافية بشأن النتائج والأثر** الذي تحققه أنشطة البنك الأوروبي للاستثمار في العالم.
- **تقديم معلومات محدثة حول الجهود التي يبذلها البنك لتحسين طريقة إنجاز أنشطته** من أجل تعزيز الأثر.

وتحقيقًا لهذه الغاية، ينقسم هذا التقرير إلى أربعة أقسام رئيسية:

تحديات عالمية، شراكات أوثق

يقدم هذا القسم تقريرًا عن أنشطة البنك الأوروبي للاستثمار في العالم، لكل منطقة على حدة، مبتدئًا **بتركيز خاص على دعم إعادة الإعمار في أوكرانيا**، لينتقل بعد ذلك إلى **البلدان المشمولة بالعضوية الموسعة** ومناطق الجوار، ومن ثم إلى **أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى**، ليصل أخيرًا إلى آسيا وأمريكا اللاتينية (بما في ذلك آسيا الوسطى والمحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي). ويدرس التحديات في كل منطقة ويعاين كيف يعمل البنك الأوروبي للاستثمار في العالم مع الشركاء لمعالجتها بالتماشي مع سياسة توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي وسياساته الإقليمية والإنمائية.

تحقيق أولويات الاتحاد الأوروبي

يصف هذا القسم كيف يعمل البنك الأوروبي للاستثمار في العالم على تنفيذ ثلاثة أهداف رئيسية للسياسات، وهي الاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية في إطار مبادرة البوابة العالمية، ومساعدة البلدان الشريكة على تكثيف **العمل المناخي** من خلال إجراءات التخفيف وتسريع الإجراءات لمكافحته، وتوسيع إمكانية حصول رواد الأعمال والشركات الصغيرة على التمويل لاستحداث فرص العمل وتحقيق النمو. كما يتضمن هذا القسم جزأين إضافيين يركزان على تعزيز **المساواة بين الجنسين** من خلال عمليات البنك الأوروبي للاستثمار في العالم، وكيفية عملنا في **الدول الهشة والمتضررة من النزاعات**.

تعزيز الأثر

يبحث هذا القسم في التقدم الذي يحرزه البنك الأوروبي للاستثمار في العالم في تحسين **طريقة إنجاز الأنشطة** بموجب خارطة الطريق الاستراتيجية التي وضعها، من أجل تعزيز وزيادة أثر الأنشطة التي يضطلع بها. ويغطي هذا القسم المنجزات الرئيسية المتوقعة في إطار الاستراتيجية، أي: **زيادة الوجود المحلي** من خلال المراكز الإقليمية والتمثيل القطري، وتقديم **الخدمات الاستشارية والمنتجات والمبادرات الجديدة التي تلائم الاحتياجات المحلية**، وتحقيق الإنجازات من حيث **التمويل المختلط** والتمويل المشترك، والدروس التي **يتعلمها البنك من التقييمات**، وتحديدًا من خلال دراسة حالة تقيم دعم البنك لقطاع المياه.

تتبع النتائج

إن تعظيم أثر الاتحاد الأوروبي هو الهدف النهائي للبنك الأوروبي للاستثمار في العالم؛ والشفافية في نتائج المشاريع وتأثيرها هي عنصر جوهري للمساءلة. من هنا، يصف هذا القسم كيفية **إدارة البنك للنتائج**، ويستعرض نتائج المشاريع بالتفصيل، بما في ذلك **النتائج المتوقعة عند التقييم** وتلك التي تحققت عند إنجاز المشاريع. كما يتناول إضافية البنك، أي مساهماته في التمويل وبصمته الكربونية وأثره المنمذج على الوظائف.

مجموع تمويل البنك الأوروبي للاستثمار في العالم الموقع عليه عام 2023

8.4 مليار يورو

الجدول 1: ترتيبات التمويل الموقعة في عام 2023 بحسب المنطقة وهدف السياسة العامة (بالمليون يورو)

		البلدان المشمولة بالعضوية الموسعة	مناطق الجوار	أفريقيا جنوب الصحراء	آسيا والمحيط الهادئ	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	المجموع
تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات ذات رأس المال المتوسط		440	662	816	95	33	2046
الابتكار ورأس المال الرقمي والبشري		115	284	723	200	150	1472
المدن والمناطق المستدامة		796	296	252	572	72	1987
الطاقة المستدامة والموارد الطبيعية		568	470	686	494	714	2931
التماسك الاقتصادي والاجتماعي	شامل لعدة قطاعات	624	0	360	0	150	1134
العمل المناخي والاستدامة البيئية		1216	886	739	990	662	4493
المجموع		1919	1712	2477	1360	969	8437

الجدول 2: نتائج متوقعة مختارة لمشاريع عام 2023

الأراضي الزراعية ذات الإدارة المحسنة (هكتار)	**70800**	
سعة تخزين المنتجات الزراعية (طن)	**21000**	
السكان الذين يحصلون على خدمات صحية محسنة	**1320000**	
السكان الذين تم تلقيحهم ضد الأمراض	**185000000**	
الأشخاص الذين يحصلون على مياه الشرب المأمونة	**3129000**	
السكان الذين يحصلون على خدمات صرف صحي محسنة	**1057000**	
الأسر التي يمكن تزويدها بالكهرباء المولدة من مصادر الطاقة المتجددة	**2358000**	
التوصيلات الجديدة بشبكات الكهرباء	**155000**	
الوظائف المستدامة في الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشركات ذات رأس المال المتوسط	**847000**	
التوظيف أثناء إعداد المشاريع (الأشخاص - سنوات)	**253000**	
الرحلات الإضافية عبر وسائل النقل العام، في السنة	**48200000**	
عدد مواقع شبكات الجيل الثالث أو الرابع أو الخامس المقامة	**659**	
الأشخاص المستفيدون من نظام جديد لجمع النفايات	**1100000**	
الأسر المستفيدة من مساكن جديدة أو مجددة ميسورة التكلفة	**2300**	
الوفورات من تدابير تحسين كفاءة الطاقة (غيغاواط في الساعة/السنة)	**102**	
انبعاثات غازات الدفيئة المطلقة (طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون/السنة)	**152100**	
انبعاثات غازات الدفيئة المتجنبة (طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون/السنة)	**652600**	

بدء إعادة البناء في أوكرانيا

عندما طُلب من ماريا بوبكوفا سرد مصاعب العمل في مستشفى أوكراني خلال الحرب، لم تعرف من أين تبدأ.

تقول بوبكوفا (71 عامًا)، رئيسة الأطباء في المستشفى رقم 8 في أوديسا: "لقد واجهنا مشاكل في كل مكان، من مدخل المستشفى في الطابق الأرضي وصولًا إلى السطح. نحن مستشفى كبير يضم العديد من المباني، وجميعها بحاجة إلى إصلاحات".

على الساحل الجنوبي لأوكرانيا، كانت أوديسا من أولى المناطق التي تعرضت للقصف عندما غزت روسيا البلاد في شباط/فبراير 2022. وواجهت المستشفيات في أوديسا صعوبة كبيرة في إبقاء خدمة الكهرباء والحفاظ على الإمدادات والطاقم الطبي. وحتى قبل الحرب، كانت المستشفيات مثل المستشفى رقم 8، التي بنيت في عام 1964 ولم يتم تجديدها قط، تحتاج إلى الكثير من الإصلاحات.

من أجل مساعدة بوبكوفا وموظفيها على تلبية الاحتياجات وسد الثغرات، صرف البنك الأوروبي للاستثمار في العالم قرضًا بقيمة 600000 يورو لتجديد قسم العيادات الشاملة في المستشفى رقم 8، المعروف بخبرة أخصائييه ومؤهلاتهم العالية[3]. نتيجة لذلك، أنهى المستشفى الإصلاحات الكبرى في تموز/يوليه 2023، حيث تم شراء أثاث جديد وإصلاح الأساسات وإضافة غرف متخصصة وتوفير إمدادات طاقة جديدة وأنظمة عزل للجدران، إلى جانب سقف جديد لوقف التسريبات. كما تم تركيب مولدات قوية لتوفير الكهرباء أثناء انقطاع التيار الكهربائي بسبب الحرب.

تقول بوبكوفا: "لدينا مستشفى مختلف تمامًا الآن. لم يحسب الكثيرون أن نتمكن من إحداث مثل هذه التغييرات خلال الحرب".

التمويل الطارئ للاحتياجات العاجلة

بمجرد بدء الغزو الروسي، بدأ البنك الأوروبي للاستثمار بالموافقة على التمويل الطارئ، وتحديدًا من خلال تغيير وجهة التمويل الذي كان مقررًا بالفعل للتمكن من صرفه سريعًا من أجل مساعدة الأوكرانيين في إعادة بناء البنية التحتية مثل خطوط الكهرباء وأنظمة التدفئة وإمدادات المياه والمستشفيات والمدارس والطرق والسكك الحديدية والترام والجسور والمراكز المجتمعية[4].

وتتمثل أحدث مساعدة من البنك الأوروبي للاستثمار في عام 2023 في أداة استثمارية متخصصة تسمى صندوق الاتحاد الأوروبي من أجل أوكرانيا. تغطي مساعدات الصندوق جميع القطاعات، بما فيها استثمارات رأس المال المخاطر للقطاع الخاص. وقد تعهدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بأن تقدم لهذا الصندوق التابع للبنك الأوروبي للاستثمار في العالم أكثر من 400 مليون يورو لصالح قطاعات مثل الصحة والنقل والتعليم والأمن السيبراني والبنية التحتية الاجتماعية الحيوية والقطاع الخاص (انظر الصفحة 12). بذلك، يساعد الصندوق في سد الفجوة إلى أن يتسنى إعداد حزمة دعم أكثر شمولًا من الاتحاد الأوروبي، وهي حزمة سيواصل البنك الأوروبي للاستثمار الاضطلاع بدور مركزي فيها.

في تقييم أجرته أوكرانيا والمفوضية الأوروبية والبنك الدولي في منتصف عام 2023، قُدِّرت تكلفة إعادة إعمار البلاد بحوالي 400 مليار يورو. ومن المتوقع أن تمتد مهمة إعادة البناء لأكثر من عشر سنوات بعد الحرب[5].

3. https://www.eib.org/press/all/2023-258-renovation-of-hospital-supported-by-eu-is-completed-in-odesa
4. https://www.eib.org/projects/regions/eastern-neighbours/ukraine/eib-solidarity.htm
5. https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2023/03/23/updated-ukraine-recovery-and-reconstruction-needs-assessment

ماريا بوبكوفا، في الوسط، تحتفل بتجديد عيادات المستشفى في أوديسا، أوكرانيا في تموز/يوليه 2023.

إصلاح المدارس في بوتشا

تقول إينا هامشك، معلمة التاريخ في المدرسة الثانوية رقم 1 في بوتشا، إن العمل على إصلاح المباني التعليمية يحدث فرقًا ما بين تقدم الأطفال في حياتهم في سن مبكرة أو البقاء في الملاجئ والتخلف عن الدراسة. لقد عانت بوتشا معاناة بالغة خلال المرحلة الأولى من الغزو عندما احتلتها القوات الروسية في محاولة للاستيلاء على كييف وأصبحت مسرحًا لفظائع معروفة.

تعرضت مدرسة هامشك، التي كانت بالفعل في حالة سيئة قبل الحرب، لمزيد من الأضرار الكبيرة. ولكن بفضل تمويل البنك الأوروبي للاستثمار والمساعدة الفنية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يجري الآن إصلاح المدرسة وإعادة فتح بعض قاعاتها الدراسية، ولم يعد المطر يتسرب عبر الشقوق.

مع ذلك، لا تزال هذه المدرسة وغيرها من مدارس بوتشا بحاجة إلى الكثير من الإصلاحات. فالعديد من الأبنية المدرسية ما زال مغلقًا بسبب الأضرار، في حين أن الملاجئ في المدارس المتبقية غالبًا ما تكون صغيرة جدًا لحماية جميع الأطفال. وبما أنه يتعذر إعادة فتح العديد من المباني التعليمية في بوتشا، تقوم مدرسة هامشك بتدريس الطلاب في دوامين من الساعة الثامنة صباحًا وحتى الثامنة مساءً. وعندما ينقطع التيار الكهربائي أو يكون من الخطورة بمكان إعطاء الدروس، تتواصل المدرسة مع الأطفال عبر الإنترنت، إذا توفرت لديهم في المنزل خدمة الإنترنت.

تقول هامشك: "علينا أن نتحلى بالصبر . لجميع الأطفال في أوكرانيا الحق في الحصول على تعليم عالي الجودة، لكن الأمر صعب الآن. ورغم التحديات، ما زلنا ملتزمين بتحسين مرافق مدرستنا وبناء بيئة تعليمية جيدة".

تحديات عالمية، شراكات أوثق

آفاق التنمية العالمية حافلة بالتحديات. مع أن الأوضاع المالية العالمية تتحسن تدريجيًا مع انحسار التضخم، إلا أن الآثار الدائمة للجائحة التي تفاقمت بسبب الحرب في أوكرانيا والحرب في غزة، والتشرذم الجيوسياسي المتزايد، تسهم في تباطؤ آفاق النمو العالمي بشكل غير عادي. وبما أن التقدم المحرز في القضاء على الفقر وتخضير الاقتصاد العالمي لا يزال يسير ببطء شديد، فقد أصبح من الضروري إبرام الشراكات والتركيز على الأولويات الإقليمية الرئيسية.

تباطؤ النمو في سياق جيوسياسي متغير

بعد أن كان تباطؤ النمو العالمي محصورًا على مدى عقود بالاقتصادات المتقدمة بالدرجة الكبرى، وصل الآن إلى الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. ومن المتوقع أن يقتصر النمو العالمي على 3.1% فقط في السنة خلال الفترة 2024-2028، ما يخلّف تبعات عميقة على تقدم التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

في الوقت نفسه، يُعزى النمو العالمي الضعيف جزئيًا إلى القضايا الجيوسياسية أيضًا. ففيما كانت الحرب العدوانية ضد أوكرانيا محتدمة منذ أكثر من عامين، أضاف النزاع الذي اندلع في غزة في تشرين الأول/أكتوبر 2023 مزيدًا من الغموض وعدم اليقين. ولا تزال التداعيات الاقتصادية وردود فعل السوق على النزاع الأخير محدودة، إذ تم تجنب التصعيد الإقليمي حتى الآن.

ويمكن ملاحظة اتجاه عالمي طويل الأجل لتزايد التشرذم الجيوسياسي في ركود تدفقات رأس المال العالمية، التي لم تنمُ بشكل ثابت منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008. وقد يؤثر ذلك على الجهود المبذولة لمكافحة تغيُّر المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكلاهما يتطلب حشد رأس مال عالمي كبير. لكن المشجع هو أن التدفقات التجارية التي تشمل الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية كانت تنمو بنسبة 5% تقريبًا بحلول نهاية عام 2023، لكن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أفاد بأن التجارة كانت تنمو فقط بين البلدان المتحالفة سياسيًا، وهو اتجاه يشار إليه باسم "دعم الأصدقاء"[6].

خلال الجائحة، أدى تراجع قدرة الحكومات على الإنفاق ومحدودية فرص الحصول على اللقاحات إلى تفاقم الآثار الاقتصادية بالنسبة للاقتصادات المتوسطة ومنخفضة الدخل أكثر من سواها. وحتى الآن لم تعد الكثير منها إلى اتجاهات النمو المسجلة قبل الجائحة. في الواقع، أدت الجائحة والحرب في أوكرانيا إلى عرقلة عدة عقود من التقدم في جهود الحد من الفقر، بحيث كان الفقراء هم الأكثر تضررًا من التضخم الأخير في أسعار الطاقة والغذاء. فوفقًا للبنك الدولي[7]، يعيش حوالي 700 مليون شخص في العالم في فقر مدقع، على أقل من 2.15 دولار في اليوم، علمًا بأن الأطفال عرضة للفقر المدقع أكثر من البالغين بمرتين.

6. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كانون الأول/ديسمبر 2023، تحديثات التجارة العالمية.
7. البنك الدولي، تشرين الأول/أكتوبر 2023، عرض عام لأوضاع الفقر

استمرار مشاكل القدرة على تحمل الديون

في هذا السياق، تحد مستويات الديون المرتفعة من الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي الحيوية والبنية التحتية التي تشتد الحاجة إليها في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. فقد تسارع تراكم الديون العالمية (في القطاعين العام والخاص) في بداية الجائحة. وفي أعقاب الجائحة، أدى النمو القوي وارتفاع التضخم في الاقتصادات المتقدمة إلى رفع إجمالي الناتج المحلي الاسمي، ما أدى إلى خفض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، في حين استمرت نسب الدين بالارتفاع بين العديد من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. وحتى في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية حيث بدأت نسب الدين العام بالانخفاض، يمكن أن ينعكس مسار هذا التقدم قريبًا بسبب العجز المالي الثابت وتلاشي التضخم.

للأسف، ترافق ارتفاع مستويات ديون الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بتشديد الأوضاع المالية العالمية. ويعزى ذلك إلى مزيج من ارتفاع أسعار الفائدة المحلية، وانخفاض الرغبة العالمية في المخاطرة، وازدياد قوة الدولار. لكن من حسن الحظ أن الأوضاع المالية عادت لتخفف تشددها إلى حد ما، وبدأت بعض البلدان الأفريقية بالوصول إلى أسواق السندات الدولية للمرة الأولى منذ الصدمات الناجمة عن الجائحة وحرب أوكرانيا. مع ذلك، تتحمل اليوم الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية أعباء ديون أعلى من ذي قبل. لذلك، وفي حين أن تشدد الأوضاع المالية آخذ في التراجع، لم تعد أسعار الفائدة على الديون السيادية إلى مستويات ما قبل الجائحة. كما أن حصة اقتصادات الأسواق الناشئة التي تُتداول فيها عائدات السندات بأكثر من عشر نقاط مئوية من سندات الخزانة الأمريكية بلغت 19% في كانون الأول/ديسمبر 2023، بانخفاض عن الذروة البالغة 32% في تموز/يوليه 2022، لكنها لا تزال أعلى بكثير من نسبة 5% المسجلة في عام 2019[8].

وقد أدى الأثر المزدوج المترتب على ارتفاع مستويات الديون المحلية والخارجية وارتفاع أسعار الفائدة إلى فرض ضغوط هائلة على تكاليف خدمة الديون في العديد من البلدان. وسيستمر الضغط في التراكم مع ترحيل الديون الرخيصة بأسعار فائدة حالية أعلى. في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على وجه الخصوص، ترتفع خدمة الديون بسرعة أكبر مما هي عليه في المناطق الأخرى. وشكل ضعف سعر الصرف عاملًا آخر أدى إلى تفاقم مشاكل الديون في بعض البلدان التي لديها أرصدة ديون كبيرة مقومة بالعملات الأجنبية. فعندما ارتفع الدولار الأمريكي في عام 2022 على خلفية دورة التشديد الصارمة للاحتياطي الفيدرالي، أدى إلى زيادة حادة في المديونية وتكاليف خدمة الديون لبعض البلدان. بسبب هذه العوامل المختلفة، يوجد الآن 26 بلدًا منخفضة الدخل معرضة بشدة لأن تصبح مثقلة بالدين، بالإضافة إلى عشرة بلدان مثقلة بالديون[9].

لا بد من وجود بيئة سياسية حكيمة ومستقرة للتعامل مع تحديات الديون هذه. غير أن الانتخابات تلوح في أفق العديد من البلدان في عام 2024، بحيث يشهد العالم أحد أكثر جداول الانتخابات ازدحامًا في التاريخ. فقد أفادت وكالة موديز أن ما لا يقل عن 42 دولة سيادية، تمثل حوالي 2 مليار شخص و44% من إجمالي الناتج المحلي العالمي و50% من الديون الحكومية العالمية، ستجري انتخابات هذا العام[10]. وفي حين أن الانتخابات الأمريكية تستأثر بمعظم التغطية الإعلامية، إلا أن الانتخابات في الهند وإندونيسيا والمكسيك وجنوب أفريقيا، من بين العديد من الدول الأخرى، تزيد من عدم اليقين السياسي.

فجوات الاستثمار آخذة في الاتساع

في ضوء الوضع المالي الكلي الحافل بالتحديات، تتزايد احتياجات التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ودعم االتحوُّل الأخضر. يكشف تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[11] أن البلدان النامية تواجه فجوة تمويلية سنوية تبلغ 4 تريليونات دولار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، مقارنة بفجوة قدرها 1.5 تريليون دولار في عام 2015 عندما تم اعتماد أهداف التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، تدعو الحاجة إلى استثمارات في الطاقة الخضراء بمقدار 1.7 تريليون دولار سنويًا، ولكن أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخضراء لا تزال تتدفق إلى الاقتصادات المتقدمة.

وقد أثبتت مصارف التنمية متعددة الجنسيات الدور الحيوي الذي تؤديه في الحفاظ على تدفق التمويل عندما يصبح الائتمان من مصادر أخرى أكثر ندرة خلال الاضطرابات الاقتصادية. ومع استمرار العديد من البلدان والاقتصادات في مواجهة ظروف تمويل صعبة، من المهم الحفاظ على تدفق التمويل المُيسَّر. ونظرًا إلى التحديات التي تواجه شركاءنا في التنمية، لن يكون الاستثمار مستدامًا إذا كان يعرض موارد شركائنا المالية للخطر، وهو مبدأ أساسي يحفز عمل مبادرة البوابة العالمية للاتحاد الأوروبي. وهذا سيسمح للشراكات العالمية بالتنامي والتوسع ويؤدي إلى مستقبل أكثر ازدهارًا للجميع.

8. صندوق النقد الدولي، كانون الثاني/يناير 2024، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي.
9. صندوق النقد الدولي، تشرين الثاني/نوفمبر 2023، قائمة تحليلات قدرة البلدان منخفضة الدخل على تحمل الديون والمؤهلة للاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر.
10. Moody's, 2024, Client note, "Election supercycle heightens risks to debt stabilization and economic growth"
11. UNCTAD, 2023, World Investment Report

العمل ضمن الشراكات، كل منطقة على حدة

يعمل البنك الأوروبي للاستثمار خارج الاتحاد الأوروبي منذ أكثر من 60 عامًا. ولهذه الغاية، يتلقى الدعم من الولايات المسندة إليه من الاتحاد الأوروبي، كما أنه يوفر التمويل على مسؤوليته الخاصة تمامًا. واليوم، يصمم البنك الأوروبي للاستثمار في العالم أنشطته وفقًا لاحتياجات التنمية والسياقات المحلية وأولويات العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي في كل منطقة. فقد تم الآن توحيد الولايات التي توجِّه وتمكِّن أنشطة البنك الأوروبي للاستثمار في العالم في إطار أداة الاتحاد الأوروبي للجوار والتنمية والتعاون الدولي (NDICI).

وبهدف ضمان التوافق مع أولويات الاتحاد الأوروبي، تم تكييف التركيز الاستراتيجي للبنك الأوروبي للاستثمار في العالم مع كل منطقة. وقد تم تحديد الأولويات الإقليمية في خارطة الطريق الاستراتيجية للبنك الأوروبي للاستثمار في العالم[12]:

- **البلدان المشمولة بالعضوية الموسعة:** دعم استراتيجية توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي واستعدادات البلدان للانضمام إليه من خلال زيادة التقارب الاقتصادي والتكامل مع الاتحاد الأوروبي؛ ودعم التعافي وإعادة الإعمار في أوكرانيا.

- **الجوار الأوروبي:** تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية، مثل برنامج عمل الاتحاد الأوروبي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط وسياسة الشراكة الشرقية؛ التمويل من أجل الاستقرار والازدهار والقدرة على الصمود في إطار الخطط الاقتصادية والاستثمارية والاتفاق الأخضر.

- **أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى:** المساهمة في مبادرة البوابة العالمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على النمو الذكي والشامل للجميع والاستثمارات المراعية للمنظور الجنساني والتكيف مع تغيُّر المناخ في الاقتصادات الأقل نموًا.

- **أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا وآسيا الوسطى والمحيط الهادئ:** التركيز على الاحتياجات الكبيرة لتمويل العمل المناخي وتحديات التكيف مع تغيُّر المناخ، فضلًا عن إمكانيات الربط والشراكات الاستراتيجية، في إطار البوابة العالمية.

يتناول هذا القسم بالبحث أولويات وإنجازات البنك الأوروبي للاستثمار في العالم في كل من هذه المناطق. ويركز بشكل خاص أولًا على الجهود التي نبذلها للاستجابة للاحتياجات الاستثنائية لأوكرانيا وسط الحرب المستمرة.

12. https://www.eib.org/en/publications/20230336-eib-global-strategic-roadmap

أوكرانيا

في عام 2023، وسط الحرب العدوانية الروسية المستمرة ضد أوكرانيا، ومع بدء البلاد مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بقي البنك الأوروبي للاستثمار في العالم ملتزمًا التزامًا راسخًا بتسريع وتيرة تدفقات التمويل إلى أوكرانيا لتعزيز قدرتها على الصمود وإعادة الإعمار والازدهار في المستقبل. ويهدف دعم البنك الأوروبي للاستثمار حاليًا إلى مساعدة المدن الأوكرانية على استعادة الوظائف والخدمات الأساسية للمواطنين، وتقوية الأعمال التجارية الصغيرة في البلاد.

تتسبب الحرب بخسارة مأساوية في عشرات الآلاف من الأرواح وسبل العيش، فضلًا عن نزوح الملايين وتحويلهم إلى لاجئين أو مشردين داخليًا، وإلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية الأساسية. وقد قُدِّرت تكاليف إعادة البناء بنحو 452.8 مليار يورو[13]. لكن على الرغم من هذه التحديات، أبدت الحكومة الأوكرانية عزمًا وقدرةً على المضي قدمًا في جهود إعادة الإعمار وزيادة التكامل مع الاتحاد الأوروبي. وقد اعترف قادة الاتحاد الأوروبي بهذا الالتزام من خلال قرارهم ببدء محادثات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي رسميًا. ومنذ بداية الحرب، قدم البنك الأوروبي للاستثمار 2 مليار يورو لدعم جهود التعافي في أوكرانيا وأطلق العديد من المبادرات المهمة لتعزيز الدعم المقدم للبلاد بشكل أكبر.

مبادرة الاتحاد الأوروبي من أجل أوكرانيا

أطلق البنك الأوروبي للاستثمار مبادرة الاتحاد الأوروبي من أجل أوكرانيا في آذار/مارس 2023 كحل مؤقت لتقديم المساعدات المالية ريثما تتوفر ضمانات جديدة في ميزانية الاتحاد الأوروبي:

- سيدعم **صندوق الاتحاد الأوروبي من أجل أوكرانيا، الذي** تعهدت **18 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي بالمساهمة فيه بمبلغ 415 مليون يورو**، مشاريع جديدة ذات أهمية حاسمة تلبي احتياجات التعافي وإعادة الإعمار في أوكرانيا.
- يقدم **برنامج الاتحاد الأوروبي الاستشاري من أجل أوكرانيا مبلغ 100 مليون يورو من موارد البنك الأوروبي للاستثمار الخاصة في** شكل مساعدة فنية وخدمات استشارية هدفها تلبية الاحتياجات الفورية، ودعم جهود إعادة الإعمار، وتسهيل إجراءات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في أوكرانيا ومولدوفا.

المركز الإقليمي للبنك الأوروبي للاستثمار الخاص بأوروبا الشرقية في كييف

في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، التقى وفد رفيع المستوى من البنك الأوروبي للاستثمار بالرئيس فولوديمير زيلينسكي وغيره من كبار المسؤولين. وأعلنوا عن **توسيع الوجود المحلي للبنك الأوروبي للاستثمار** من خلال تحويل مكتب البنك في أوكرانيا إلى المركز الإقليمي للبنك الأوروبي للاستثمار الخاص بأوروبا الشرقية، الذي أنشئ لتقديم دعم معزز لأوكرانيا والبلدان المجاورة. ومع تنامي الموارد والخبرات المحلية المتاحة، سيكون لهذا المركز دور فعال في دعم جهود التعافي وإعادة الإعمار

البنك الأوروبي للاستثمار وشركاؤه ينسقون عمليات الشراء في أوكرانيا

يتطلب تعافي أوكرانيا التنسيق بين الحكومة الأوكرانية والجهات المانحة، في ظل إدارة مالية فعالة وشفافة والتزام بأعلى معايير الشراء. تحقيقًا لهذه الغاية، وقّع قادة البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الدولي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير وبنك التنمية التابع لمجلس أوروبا في تشرين الأول/أكتوبر 2023 مذكرة نوايا تعهدوا فيها علنًا بتنسيق ممارسات الشراء وأكدوا التزامهم بالاعتماد المتبادل واستخدام منصة الشراء الإلكتروني الأوكرانية "بروزورو"، وضمان الشفافية والإنصاف وتحقيق القيمة مقابل المال للشعب الأوكراني.

13. تحديث تقييم احتياجات التعافي وإعادة الإعمار في أوكرانيا (europa.eu).

"أنا ممتنٌ لقرار فتح مكتب إقليمي للبنك الأوروبي للاستثمار في كييف. فهو ليس مهمًا للأعمال التجارية الأوكرانية فحسب، بل ينقل أيضًا إلى شعبنا رسالة إيمان قوية بأوكرانيا ونموها.

الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي"

الشكل 1: أبرز إنجازات المشاريع الجارية في أوكرانيا لعام 2023

أيار/مايو 2023، رشتيليفكا، بولتافا أوبلاست
افتتاح مجمع كولوس للرياضة وإعادة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة

أيلول/سبتمبر 2023، قرية شيشاكي، بولتافا أوبلاست
افتتاح مدرسة ف.أي. فرنادسكي

تم شراء ستة من أصل 20 ترامًا مصنّعًا في أوكرانيا بأموال البنك الأوروبي للاستثمار لسكان كييف

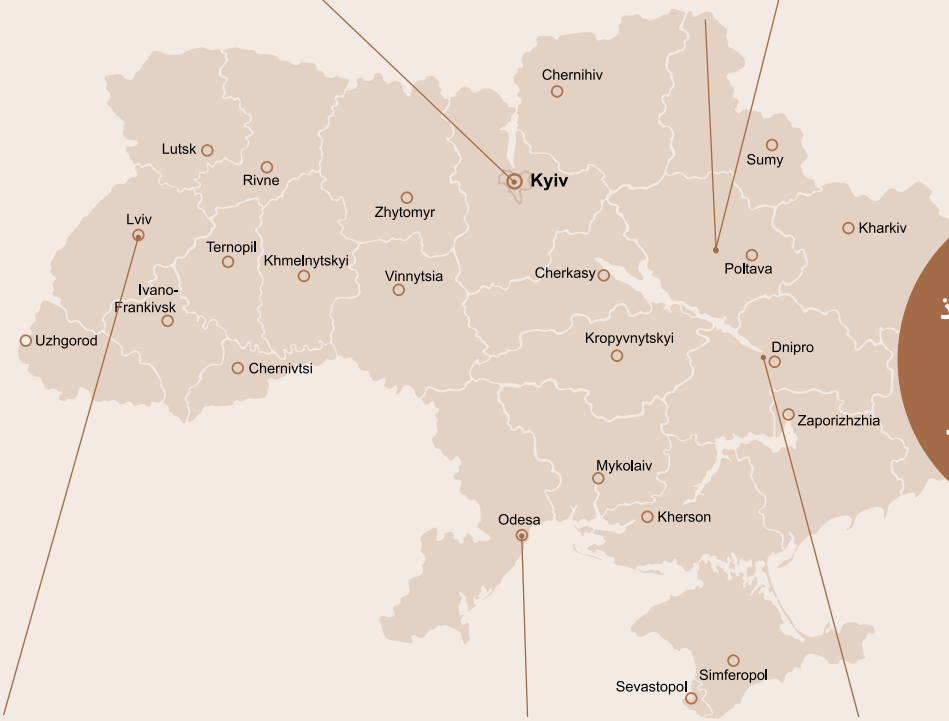

التمويل المقدم منذ بداية الحرب[14]
2 مليار يورو

تشرين الأول/أكتوبر 2023، كاميانسكي، دنيبروبتروفسك أوبلاست
افتتاح الكلية المدرسية رقم 16

تموز/يوليه 2023، أوديسا
افتتاح مستشفى المدينة السريري رقم 8 في أوديسا

تم شراء 2 من أصل 10 ترامات مصنّعة في أوكرانيا بأموال البنك الأوروبي للاستثمار لسكان كييف

14. يتضمن مبلغًا قدره 1.72 مليار يورو أعيد تغيير وجهته ليتم صرفه سريعًا لأوكرانيا في عام 2022.

البلدان المشمولة بالعضوية الموسعة

شهد عام 2023 تجدد الالتزام بعملية توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي، وهي ضرورة جيوسياسية للاتحاد الأوروبي. فقد قرر المجلس في كانون الأول/ديسمبر 2023 فتح مفاوضات الانضمام مع البوسنة والهرسك ومولدوفا وأوكرانيا، بينما تم منح جورجيا وضع المرشح. كما كثف الاتحاد الأوروبي التزامه بإدماج بلدان غرب البلقان من خلال خطة النمو الجديدة للمنطقة[15]. ووصلت قيمة العقود التي وقع عليها البنك الأوروبي للاستثمار في العالم إلى رقم قياسي بلغ 1.2 مليار يورو في غرب البلقان، إلى جانب عقود إضافية بقيمة 723 مليون يورو للبلدان الأخرى المشمولة بالعضوية الموسعة.

في غرب البلقان، يواصل البنك الأوروبي للاستثمار في العالم دعم عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بالشراكة الوثيقة مع المفوضية الأوروبية، وقد ساهم في تنفيذ مبادرات الاتحاد الأوروبي الرئيسية، مثل الخطة الاقتصادية والاستثمارية للمنطقة ومبادرة البوابة العالمية. في عام 2023، وقعنا عقود تمويل بقيمة 693 مليون يورو لدعم تحديث شبكات السكك الحديدية والطرق، شملت مشاريع رئيسية في الخطة الاقتصادية والاستثمارية تساهم في مبادرة البوابة العالمية. كذلك، ثمة مشاريع أخرى ستؤدي إلى تحسين الخدمات الطبية في البوسنة والهرسك ومنشآت التعليم في صربيا. سيساعد ما مجموعه 275 مليون يورو الأعمال التجارية الصغيرة على الاستثمار واستحداث فرص العمل وتعزيز تحولها الأخضر، مع تقديم دعم فني إضافي للأعمال التجارية الصغيرة في صربيا ومقدونيا الشمالية حول كيفية جعل أنشطتها مراعية للبيئة.

في مولدوفا، يدعم البنك الأوروبي للاستثمار في العالم التقارب مع الاتحاد الأوروبي ومواجهة التحديات التي تفرضها الحرب الروسية في أوكرانيا. أما في جورجيا، فقد ركزت المساعدات الأخيرة على دعم الأعمال التجارية الصغيرة - بما في ذلك الدعم في إطار مبادرة الاتحاد الأوروبي للأعمال التجارية - والقطاع الصحي. وتؤدي الخدمات الاستشارية والمساعدة الفنية لكل من البنية التحتية والأعمال التجارية الصغيرة دورًا رئيسيًا في هذا الصدد. ففي عام 2023، قدم البنك الأوروبي للاستثمار في العالم أول قرض للشركات في مولدوفا، ويهدف إلى تحسين جودة شبكة الكهرباء وموثوقيتها. للاطلاع على مزيد من المعلومات حول دعم البنك الأوروبي للاستثمار في العالم لأوكرانيا، انظر الصفحة 14.

في الواقع، أصبح البنك الأوروبي للاستثمار في العالم شريكًا رئيسيًا للاتحاد الأوروبي في دعم التحوُّل الأخضر في البلدان المشمولة بالعضوية الموسعة، بفضل مزيجه الشامل من خدمات الإقراض والتمويل المختلط والخدمات الاستشارية. إذ تساهم 62% من المبالغ الموقعة في عام 2023 في العمل المناخي والاستدامة البيئية. وفي هذا السياق، ساهم البنك أيضًا في منصة الاستثمار في التحوُّل العادل في استخدام الطاقة في مقدونيا الشمالية ومبادرة المفوضية الأوروبية لدعم مناطق الفحم التي تمر بمرحلة تحول في بلدان غرب البلقان.

وباعتباره جزءًا من فريق أوروبا، يعمل البنك الأوروبي للاستثمار في العالم بالتعاون الوثيق مع المفوضية الأوروبية وبعثات الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية والشركاء المحليين لتوليد فرص تمويل مختلط مبتكرة، حيث يعمل البنك كممول رئيسي لأكثر من 600 مليون يورو من المنح الاستثمارية بموجب إطار الاستثمار في غرب البلقان. في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، اتفقت المفوضية الأوروبية والبنك الأوروبي للاستثمار على زيادة الدعم الاستشاري لغرب البلقان ثلاثة أضعاف في إطار برنامج المساعدة المشتركة لدعم المشاريع في المناطق الأوروبية (JASPERS) من أجل تقديم مزيد من الدعم لعملية التوسع.

في تركيا، في أعقاب الزلازل المأساوية التي وقعت في شباط/فبراير 2023، قدم البنك الأوروبي للاستثمار في العالم دعمًا سريعًا بقرض قيمته 400 مليون يورو لإصلاح البنية التحتية للمياه والصرف الصحي في المناطق المدمرة. وبذلك وفى بالالتزام الذي قطعه في مؤتمر الجهات المانحة في آذار/مارس 2023، كجزء من تعهد فريق أوروبا بتقديم 3.6 مليار يورو لدعم المتضررين في تركيا وسوريا[16].

15. خطة النمو الجديدة لغرب البلقان - المفوضية الأوروبية (europa.eu).
16. مؤتمر الجهات المانحة لتركيا وسوريا – المفوضية الأوروبية (europa.eu).

المبالغ الموقعة في عام 2023

1.9 مليار يورو

العمل المناخي والاستدامة البيئية: **63%**

النتائج الرئيسية المتوقعة من المشاريع الجديدة

1.3 مليون شخص يحصلون على خدمات صحية محسنة

152 كم من خطوط السكك الحديدية المحدثة

105300 وظيفة مستدامة في الشركات متناهية الصغر والمؤسسات الأصغر

الشكل 2: قروض البنك الأوروبي للاستثمار في البلدان المشمولة بالعضوية الموسعة
(العقود الموقعة عام 2023 ونسبتها من إجمالي الناتج المحلي في الفترة 2019-2023)

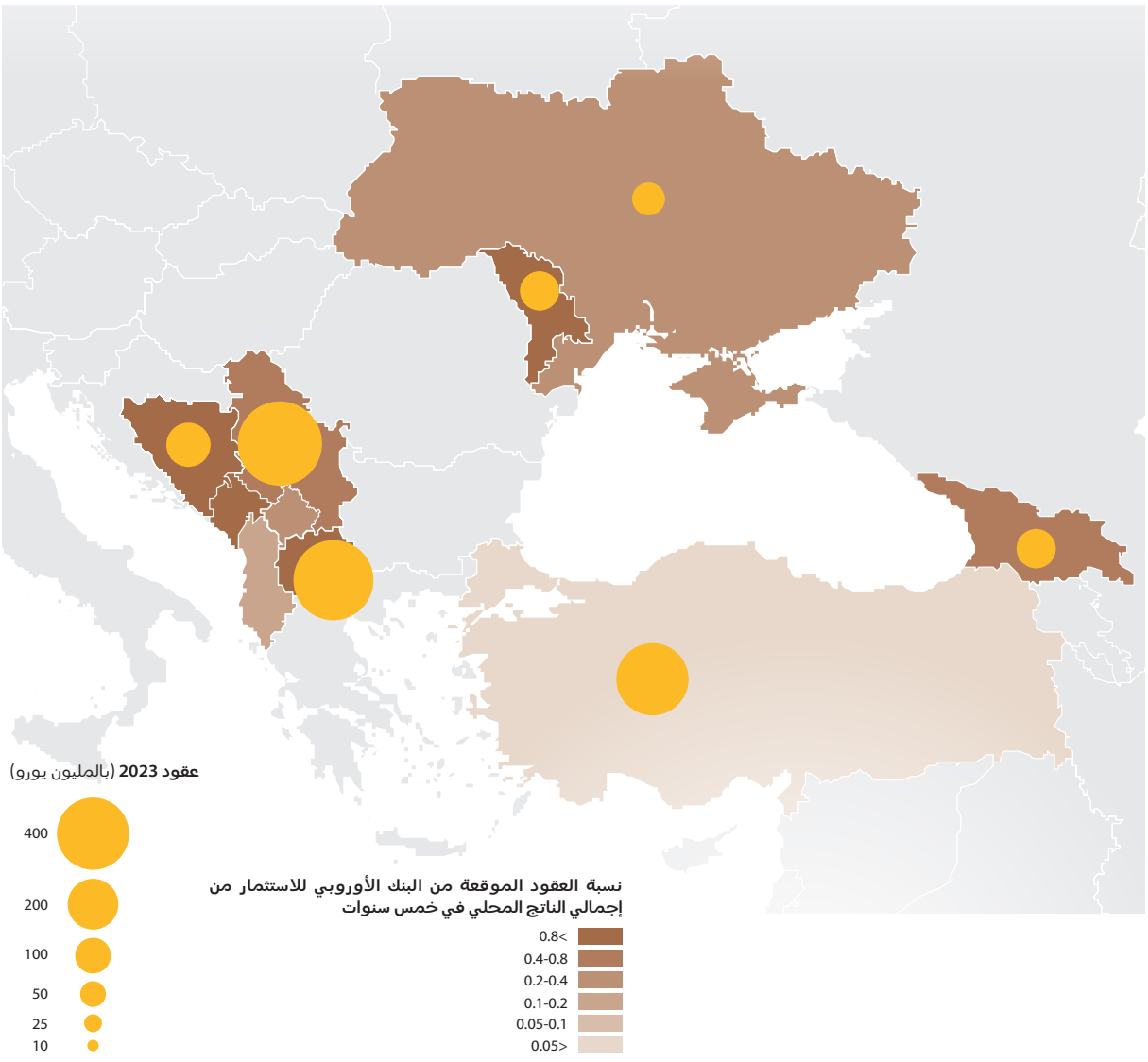

كوسوفو: لا تُخِل هذه التسمية بالمواقف التي أعربت عنها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن وضع كوسوفو وتتماشى مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1999/1244 وفتوى محكمة العدل الدولية بتاريخ 22 تموز/يوليه عام 2010 بشأن إعلان استقلال كوسوفو. إن البنك الأوروبي للاستثمار لا يُقر أو يقبل أو يحكم بشأن الوضع القانوني لأي إقليم أو حدود أو ألوان أو فئات أو معلومات موضحة في أي خريطة في هذا القسم.

إحياء سكة الحديد في مقدونيا الشمالية

يحلم مخططو السكك الحديدية منذ القرن التاسع عشر بطريق تبدأ من شمال ألمانيا وتعبر أوروبا الوسطى لتصل إلى ساحل البحر الأسود البلغاري. لكن الحلم كانت به حلقة مفقودة منذ فترة طويلة. والآن، تعمل مقدونيا الشمالية على سد هذه الفجوة. إذ تسعى البلاد إلى إكمال طريق بطول 88 كم يمتد من كومانوفو إلى الحدود البلغارية بحلول نهاية هذا العقد. ويتم إنجاز الخط الجديد بفضل تمويل متنوع من الاتحاد الأوروبي.

وفي هذا الإطار، قال ديفيد جير، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي إلى مقدونيا الشمالية "إن دمج خطوط السكك الحديدية في شبكة النقل في مقدونيا الشمالية هو إحدى أولويات الاتحاد الأوروبي، لأنه سيضمن حركة تنقل فعالة مراعية للمناخ لكل من الأشخاص والشحن عبر القارة الأوروبية".

بدأ بناء أول قسم بطول 31 كم بين مدينتي كومانوفو وبلياكوفتشي في عام 2022، تلاه خط حديدي جديد من بلياكوفتشي إلى كريفا بالانكا. وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، أعلن الاتحاد الأوروبي عن الحزمة المالية للمرحلة النهائية من القسم الشرقي من ممر السكك الحديدية الثامن من كريفا بالانكا إلى ديفي بير على الحدود البلغارية. وسيشمل ذلك توفير الإمدادات الكهربائية للقسم الممتد من كومانوفو إلى الحدود بطول 88 كيلومترًا.

وصرح وزير مالية مقدونيا الشمالية فاتمير بيسيمي أن "الأموال التي تلقتها حكومة مقدونيا الشمالية من البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير - بالإضافة إلى منحة من الاتحاد الأوروبي - هي بلا شك حاسمة لاستكمال هذا المشروع".

وأضاف أن "تنفيذه سيولّد ظروف عمل أفضل للشركات، ويسهّل نقل البضائع والركاب، ويشجع التنمية".

تمويل فريق أوروبا

تم تأمين 560 مليون يورو لطريق السكك الحديدية الأساسي هذا بإشراف فريق أوروبا[17]. وتشتمل الأموال على قرض بقيمة 175 مليون يورو من البنك الأوروبي للاستثمار في العالم إلى جانب قرض مماثل من البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير. وسيتم جمع هذه القروض بمنحة قدرها 150 مليون يورو من الاتحاد الأوروبي من خلال إطار الاستثمار في غرب البلقان، ومنحة تصل إلى 60 مليون يورو من أداة المساعدة في مرحلة ما قبل الانضمام. يشكل المشروع جزءًا من مبادرة البوابة العالمية، وهي استراتيجية الاتحاد الأوروبي التي تهدف إلى تضييق فجوة الاستثمار العالمية للبنية التحتية الحيوية. ويضطلع البنك الأوروبي للاستثمار بدور ريادي في تمويل المشروع.

وسوف يواصل المشروع الاستفادة من الدعم الفني الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي للاستثمار، والذي يشمل المساعدة من برنامج المساعدة المشتركة لدعم المشاريع في المناطق الأوروبية، لضمان توافق التحضيرات والعطاءات والتنفيذ مع معايير الاتحاد الأوروبي[18]، مع الإشارة إلى أن المساعدة الفنية تنمّي أيضًا قدرة الفريق المحلي المعني بتنفيذ المشاريع.

زيادة كفاءة وجودة خدمات قطاع السكك الحديدية

من شأن تحسين إمكانيات التنفيذ - والخطوط الجديدة ككل - أن يمهد الطريق لإنشاء نظام سكك حديدية حديث في مقدونيا الشمالية بما يعزز التعاون والمنافسة المفتوحة داخل شبكات النقل الإقليمية وشبكات النقل في دول الاتحاد الأوروبي. فإقرار التعديلات الأخيرة على قانون نظام السكك الحديدية في البلاد سيسهم في تعزيز هذه الجهود بكفاءة أعلى وجودة خدمة ومنافسة أقوى في قطاع السكك الحديدية. وهذا بدوره يدرُّ المزيد من الاستثمارات.

سيكون الخط الجديد قادرًا على نقل حوالي 500000 طن من البضائع ونصف مليون مسافر سنويًا، ما يحسن الربط بين المناطق الواقعة على طول الخط ويقلل بشكل كبير من تكاليف الشحن. كما أنه سيقلل المسافة بالسكك الحديدية إلى البحر الأسود وتركيا بحوالي 200 كيلومتر.

اتجاهٌ جديد لبلدٍ تسود فيه تقاليد السكك الحديدية منذ 150 عامًا

يشكل ازدياد استخدام السكك الحديدية خطوة مهمة نحو الاستدامة المناخية، لأنها تسبب أقل من 1% من انبعاثات الغاز المرتبطة بالنقل. فالنقل يصنَّف عادةً على أنه ثاني أو ثالث أكبر مساهم في تلوث الهواء في مدن غرب البلقان، التي تعد من الأكثر تلوثًا في أوروبا. بالتالي، ستشجع السكك الحديدية الجديدة والحديثة على التحول من الطرقات إلى السكك الحديدية وتساهم في نظام نقل أكثر استدامة بيئيًا. وهذا يتماشى مع الأجندة الخضراء للاتحاد الأوروبي واستراتيجية التنقل المستدام والذكي، التي تهدف إلى خفض انبعاثات النقل بنسبة 90% بحلول عام 2050[19].

تعتبر دولة مقدونيا الشمالية قطاع السكك الحديدية أولوية في تحقيق أهدافها المتعلقة بالمناخ والربط. كما أن تحديث شبكة النقل الخاصة بها هو أيضًا خطوة مهمة على طريقها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

17. https://www.eib.org/en/press/all/2023-532-north-macedonia-eu-supports-railway-network-to-complete-corridor-viii-connection-to-bulgarian-border
18. https://jaspers.eib.org
19. https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/system/files/2023-10/factsheet green agenda oct2023 final_0.pdf; https://ec.europa.eu/info/law/better-regulation/have-your-say/initiatives/12438-Sustainable-and-Smart-Mobility-Strategy_en

مناطق الجوار

يواصل البنك الأوروبي للاستثمار في العالم تعزيز الأنشطة التي يضطلع بها في مناطق الجوار والتعاون القائم معها، سواء حول البحر الأبيض المتوسط أو في جنوب القوقاز. في الواقع، افتتح البنك الأوروبي للاستثمار في العالم في عام 2023 مركزه الإقليمي الجديد في القاهرة بمصر، ما سيسمح بتوثيق أواصر العلاقات مع الشركاء من القطاعين العام والخاص في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ثمة مصلحة متبادلة قوية بين هذه المناطق والاتحاد الأوروبي في التعاون الاقتصادي والأمني. في الوقت نفسه، هي مناطق تضررت بشدة من حرب روسيا غير المبررة ضد أوكرانيا. كما أن الحرب التي شنتها إسرائيل ردًّا على هجمات حماس في تشرين الأول/ أكتوبر 2023 تفرض عبئًا ثقيلًا عليها.

يعمل البنك الأوروبي للاستثمار في العالم في الجوار الجنوبي بما يتماشى مع برنامج عمل الاتحاد الأوروبي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط والخطة الاقتصادية والاستثمارية المصاحبة لها، ويساهم في تحقيق أهداف البوابة العالمية من خلال تعزيز التنسيق على مستوى الاتحاد الأوروبي - واتباع نهج فريق أوروبا - ودعم الاستراتيجيات القطاعية طويلة الأجل للبلدان الشريكة. والعمل المناخي هو هدف رئيسي شامل لعدة مجالات. على سبيل المثال، أعلن البنك الأوروبي للاستثمار في مؤتمر الأمم المتحدة الثامن والعشرين المعني بتغيُّر المناخ (COP28) عن تمويل إضافي بقيمة 100 مليون يورو لمشروع العقبة - عمَّان لتحلية ونقل المياه (مشروع الناقل الوطني للمياه)، والذي سيحدث فرقًا كبيرًا في مقاومة الجفاف في الأردن.

وبالمثل، كشف البنك الأوروبي للاستثمار في العالم في حوار الربط البيني في مجال الطاقة بين مصر وأوروبا عن دعم جديد لبرنامج تمويل الاقتصاد الأخضر في مصر الأوسع نطاقًا الذي يوفر التمويل للاستثمار التجاري من خلال شركاء ماليين محليين. وستمكن المبادرة الشركات في جميع أنحاء مصر من زيادة الاستثمار في تقليل استهلاك الطاقة والمياه، وتحسين جودة المنتجات وزيادة القدرة التنافسية. وفي المغرب، يدعم البنك الأوروبي للاستثمار في العالم استراتيجية غابات المغرب التي تهدف إلى إحياء النظم الإيكولوجية الحرجية في أكثر من 600000 هكتار، ومكافحة تآكل التربة، وتنظيم تدفق المياه، وزيادة عائدات الغابات والسياحة. وسيعمل المكون الممول من البنك الأوروبي للاستثمار على تشجير حوالي 55000 هكتار، ما يستحدث حوالي 30200 من العمالة المؤقتة في السنة وأكثر من 6800 وظيفة دائمة.

وعلى النحو نفسه، يستند تعاون البنك الأوروبي للاستثمار مع أرمينيا وأذربيجان إلى سياسة الجوار الأوروبية، ولا سيما الخطة الاقتصادية والاستثمارية للشراكة الشرقية (التي تنفذ مبادرة البوابة العالمية في المنطقة) وغيرها من اتفاقات الاتحاد الأوروبي الثنائية. وسعيًا إلى تعزيز تأثيره، أنشأ البنك الأوروبي للاستثمار ممثلية إقليمية لجنوب القوقاز في تبليسي بجورجيا.

في أرمينيا، قام البنك الأوروبي للاستثمار بتمويل مجموعة واسعة من المشاريع، من البنية التحتية للنقل والمياه إلى الأعمال التجارية الصغيرة، مع تقديم المساعدة الفنية من خلال الصندوق الاستئماني للمساعدة الفنية للشراكة الشرقية. وفي أذربيجان، يركز البنك على تعزيز التنمية الاقتصادية المتوازنة والمستدامة، والحد من أوجه عدم المساواة، وتنويع مصادر الطاقة الوطنية.

وقد بلغت قيمة قروض البنك الأوروبي للاستثمار في العالم لمناطق الجوار 1.7 مليار يورو في عام 2023. ويتابع البنك الأوروبي للاستثمار عن كثب تطور الوضع في المنطقة، ويواصل أيضًا العمل بالتنسيق الكامل مع المفوضية الأوروبية والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية على تمويل الاستثمارات في فلسطين*، مع تمويل مشاريع كبيرة للنقل المستدام والتكيف مع تغيُّر المناخ في إسرائيل.

* لا يجوز تأويل هذه التسمية على أنها اعتراف بدولة فلسطين، ولا تخل بالمواقف الفردية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن هذه القضية.

العقود الموقعة عام 2023

1.7 مليار يورو
العمل المناخي والاستدامة البيئية: 52%

النتائج الرئيسية المتوقعة من المشاريع الجديدة

1.5 مليون شخص معرضون بدرجة أقل لمخاطر الجفاف

47.6 مليون رحلة سنوية عبر وسائل النقل الحضري الجديدة أو المحدثة

76250 وظيفة مستدامة في الشركات متناهية الصغر والمؤسسات الأصغر

الشكل 3: قروض البنك الأوروبي للاستثمار في مناطق الجوار
(العقود الموقعة عام 2023 ونسبتها من إجمالي الناتج المحلي في الفترة 2019-2023)

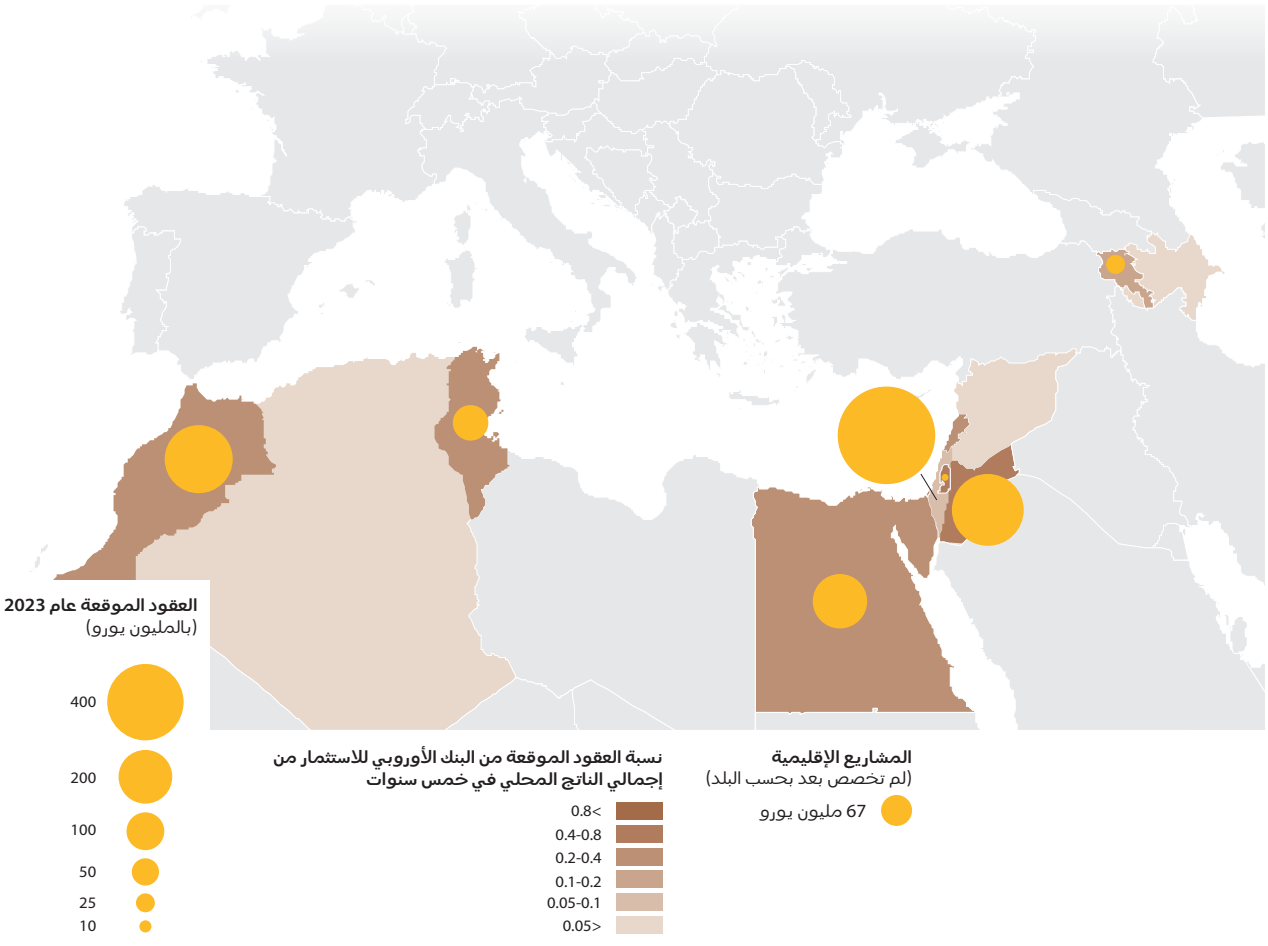

إن البنك الأوروبي للاستثمار لا يُقر أو يقبل أو يحكم بشأن الوضع القانوني لأي إقليم أو حدود أو ألوان أو فئات أو معلومات موضحة في أي خريطة في هذا القسم.

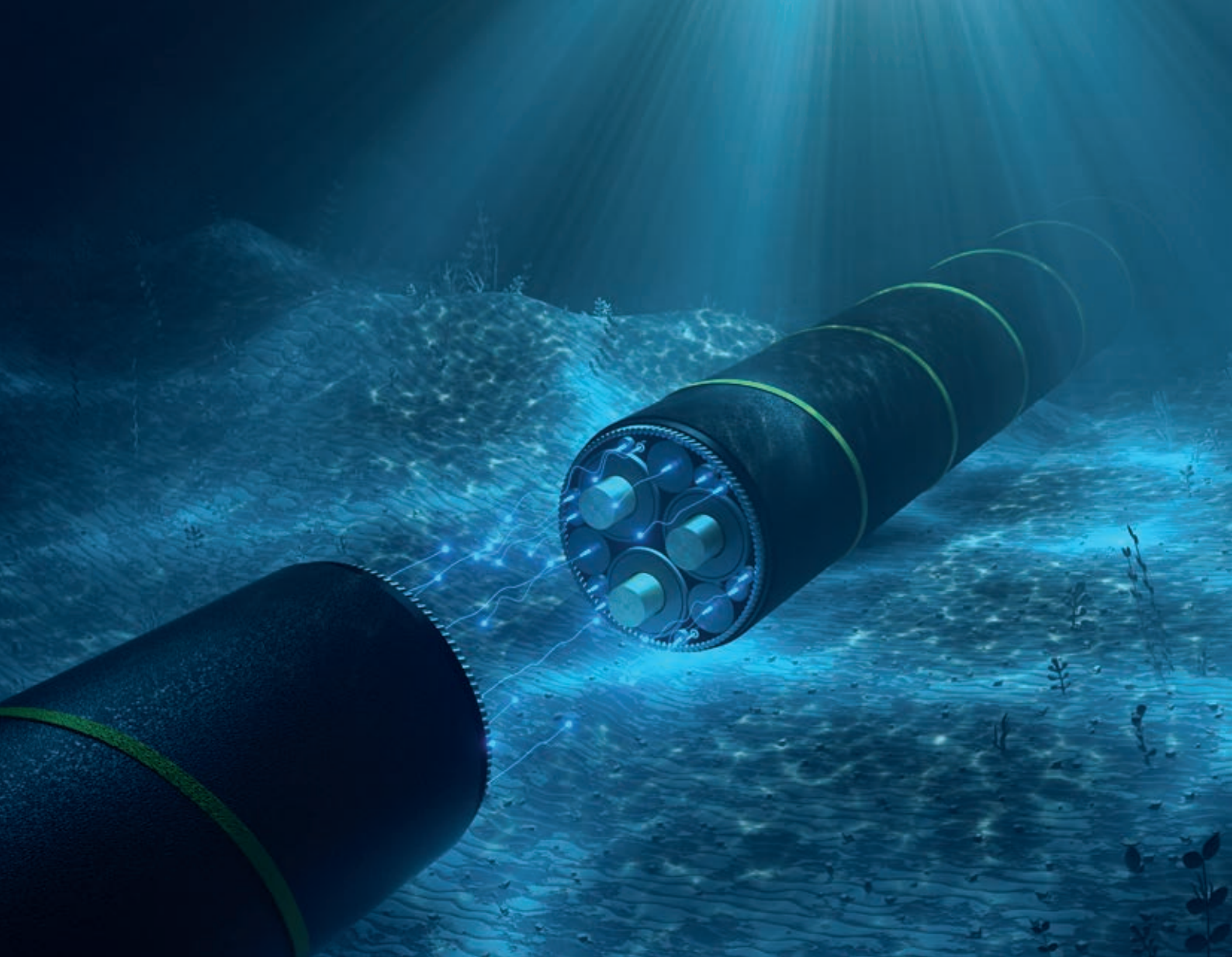

تسهيل تدفق الطاقة عبر المتوسط

يعمل البنك الأوروبي للاستثمار في العالم على دعم أول خط ربط بيني إقليمي للكهرباء بين تونس وإيطاليا، وهو عبارة عن كابل بحري بطول 200 كيلومتر يمتد بين شبه جزيرة الرأس الطيب في تونس وجزيرة صقلية الإيطالية. سيساعد هذا الرابط الاستراتيجي في تطوير مصادر الطاقة المتجددة في كلتا المنطقتين واستخدام الموارد بالطريقة المثلى من خلال إتاحة استيراد وتصدير فائض الإمدادات، وتحسين أمن الإمدادات، وزيادة المرونة التشغيلية لكلا النظامين الكهربائيين. كما يساهم مشروع الربط الكهربائي بين إيطاليا وتونس (ELMED) – الكابل البحري في تحقيق أولويات البوابة العالمية والأهداف المناخية. وعلى المدى الطويل، سيتيح الكابل لتونس إمكانية تصدير الطاقة المتجددة إلى أوروبا.

يغطي هذا المشروع عدة مناطق، ولكنه أيضًا مثال رائع على الأعمال التي ينجزها فريق أوروبا، حيث يشارك في تمويله البنك الأوروبي للاستثمار (بقرض قيمته 45 مليون يورو)، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، والبنك الألماني KfW، والبنك الدولي، كما أنه مدعوم من منح الاتحاد الأوروبي. وهو شراكة في إطار مبادرة فريق أوروبا "الاستثمارات في تونس" التي جعلت هذا المشروع الضخم المعقد ممكنًا، حيث يقوم كل شريك بدور مكمل للآخر. ونظرًا للأولوية الاستراتيجية العالية لهذه العملية، ستستفيد من منحة قدرها 308 ملايين يورو من الاتحاد الأوروبي في إطار مرفق ربط أوروبا، ومن المتوقع أن تتلقى دعمًا إضافيًا من خلال آلية تمويل استثمار الجوار التابعة للاتحاد الأوروبي.

ومن المتوقع أن يعود مشروع الربط الكهربائي (ELMED) بفوائد قوية على التنمية الاقتصادية والتحوُّل الأخضر. فمن الناحية العملية، سيفتح هذا الربط الكهربائي المجال أمام تجارة الكهرباء عبر الحدود بين تونس وإيطاليا. وسوف يقلل من تكاليف الكهرباء ويمكن من الاستفادة الكاملة من قدرات توليدها من مصادر الطاقة المتجددة في إيطاليا. وبينما لا تزال تونس تولد نسبة منخفضة من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، تتمتع البلاد بإمكانات هائلة في مجال الطاقة الخضراء. فمن المتوقع على المدى الطويل أن يمكّن الرابط تونس من تصدير الطاقة المتجددة إلى أوروبا، وبالتالي جني ثمار الإمكانات الكاملة للموارد المتجددة في البلاد والمساعدة في تأمين إمدادات الطاقة بدون انقطاع - وهو شرط مسبق للنمو الاقتصادي.

ويعود الفضل في جسر الطاقة هذا بين إيطاليا وتونس إلى التعاون بين المشغل الوطني لشبكة نقل الكهرباء الإيطالية (TERNA) والشركة التونسية للكهرباء والغاز اللتين تديران شبكات الكهرباء في البلدين. وقد شهد المشروع جهدًا غير مسبوق من حيث التخطيط والتنسيق بين مشغلي الكهرباء والسلطات والمصارف والمجتمعات المحلية.

وبهذا الصدد، قال فيصل طريفة رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز: "هذا الجسر لا يربط الشبكة الكهربائية التونسية بالشبكة الإيطالية من خلال كابل بحري بقدرة 600 ميغاواط فحسب، بل يرمز أيضًا إلى مستوى التعاون الاستثنائي بين القارتين وضفتي البحر الأبيض المتوسط، وخاصة بين تونس وإيطاليا. وسيفتح الباب أمام العديد من المشاريع الأخرى في المنطقة بدعم من مؤسسات الاتحاد الأوروبي".

يهدف مشروع الربط الكهربائي بين إيطاليا وتونس البارز إلى توفير إمدادات طاقة أكثر أمانًا واستدامة ومرونة مع زيادة تبادل الكهرباء المولدة من المصادر المتجددة والتي تحفز الاستثمار في أنظمة التوليد النظيفة.

سيتم بناء كابلات الكهرباء وفقًا لأحدث المعايير الفنية، مع مراعاة خصائص البيئة والمنطقة بالكامل، وبتصميم معماري ومخططات ألوان مصممة لتنسجم مع المناظر الطبيعية. فقد أجريت دراسات بحرية وبيئية دقيقة لتحديد أفضل طريق لمد الكابلات بما يضمن حماية قاع البحر والنظم البيئية، بحيث يصل أقصى عمق لها إلى حوالي 800 متر تحت مستوى سطح البحر. كما أن الاستدامة ومراعاة الأرض هما أيضًا من الجوانب الرئيسية لهذا المشروع. سيعزز مشروع الربط الكهربائي التجارة بين إيطاليا وتونس، وبالتالي سيؤثر بشكل إيجابي على الاقتصاد وسيفيد أيضًا عملية التحوُّل في استخدام الطاقة من خلال زيادة العائد الاقتصادي للاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة في كلا البلدين. وبهذه الطريقة، من المتوقع أن يسهّل المشروع خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (بالنسبة للسيناريو البديل) بنحو 200 طن سنويًا. علاوة على ذلك، سيؤدي دورًا مهمًا في تعزيز استحداث فرص العمل وتنمية المهارات في قطاع الطاقة المتجددة والمجالات المرتبطة به. ومن المتوقع أن تبدأ أعمال البناء هذا العام، مع التخطيط لإنجازها بحلول عام 2028.

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

أصبحت الشراكة بين أفريقيا وأوروبا أكثر أهمية من أي وقت مضى. لا تزال أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تواجه تحديات ضخمة واحتياجات استثمارية جمة، بما فيها تلك المرتبطة بالقدرة على الصمود في مواجهة تغيُّر المناخ. وفي إطار مبادرة البوابة العالمية للاتحاد الأوروبي، يعمل البنك الأوروبي للاستثمار بالتعاون مع البلدان الأفريقية الشريكة على إطلاق إمكانات نموها الهائلة، بما يتماشى مع الأهداف المشتركة للمناخ والتنمية المستدامة.

على الرغم من الحيوية الكبيرة التي يبديها العديد من الاقتصادات الأفريقية، إلا أن مستويات الفقر لا تزال مرتفعة للغاية، حيث يقدر أن حوالي 400 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع[20]. ففيما يستطيع 65% فقط من سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الحصول على خدمات مياه الشرب الأساسية، ويستفيد 33% منهم من خدمات الصرف الصحي الأساسية ووسائل النقل العام، ثمة حاجة كبيرة للاستثمار في البنية التحتية الحيوية. فتحقيق الانتعاش الاقتصادي والنمو المستدام واستحداث فرص العمل بحاجة إلى نظام مالي مزدهر، غير أن القطاعات المصرفية ما زالت غير متطورة ولا يحصل سوى نحو 20% من الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم على الائتمان. وقد أعربت المصارف التي شملها الاستطلاع من أجل تقرير البنك الأوروبي للاستثمار "التمويل في أفريقيا 2023" عن قلقها بشأن تشديد الظروف المالية العالمية والسلامة المالية لعملائها منذ الجائحة[21].

وتأتي مهام مكافحة آثار تغيُّر المناخ وزيادة توليد الطاقة المتجددة لتزيد من هذه الاحتياجات. فبحسب تحليل حديث أجراه البنك الأوروبي للاستثمار، تواجه جميع البلدان الأفريقية تقريبًا مخاطر مرتفعة أو عالية أو عالية جدًا بسبب تغيُّر المناخ[22]. مع ذلك، تتمتع المنطقة بإمكانات عالية في مجال الطاقة الشمسية وموارد وفيرة لتوليد الطاقة من الرياح والمياه والحرارة الأرضية.

يدعم البنك الأوروبي للاستثمار في العالم سياسة الاتحاد الأوروبي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في سياق أداة Global Europe ومبادرة البوابة العالمية. في عام 2023، دعمنا استثمارات حيوية في قطاع المياه في بنين وجيبوتي وفي مجال المرونة الصحية في رواندا والحصول العادل على اللقاحات من خلال التصنيع المحلي في غانا. وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية واليونيسف ومؤسسة بيل وميليندا غيتس والمفوضية الأوروبية، دعمنا الهدف الطموح المتمثل في القضاء على شلل الأطفال في العالم. كما دعم الإقراض التحولات المزدوجة الخضراء والرقمية في الكونغو والرأس الأخضر وجمهورية جنوب أفريقيا، بما يتماشى مع الطموحات المدرجة في الشراكة بشأن التحوُّل العادل في استخدام الطاقة.

فضلًا عن ذلك، يشمل دعم البنك الأوروبي للاستثمار في العالم لتنمية القطاع الخاص تركيزًا قويًا على الفئات المحرومة والاستثمارات المراعية للنوع الاجتماعي، حيث دعمت عمليات عام 2023 التمكين الاقتصادي لرائدات الأعمال والشابات والمزارعات في تنزانيا وموريتانيا وموزمبيق وأوغندا ونيجيريا. ومن بين 2.57 مليار يورو تم التوقيع عليها للعمليات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام 2023، استهدف نحو 76% منها البلدان الأقل نموًا والدول الهشة أو المتأثرة بالنزاعات.

20. البنك الدولي، 2022، "الفقر والرخاء المشترك 2022: تصحيح المسار".
21. البنك الأوروبي للاستثمار، 2023، استطلاع التمويل في أفريقيا لعام 2023: أوقات مضطربة ومصارف مرنة: تمويل أفريقيا عند مفترق طرق.
22. انظر م. فرازي، وف. كالانتزيس، وس. زوارت، 2021، "تقييم مخاطر المناخ على المستوى القطري: الدرجات القطرية لمخاطر المناخ في البنك الأوروبي للاستثمار"، ورقة عمل البنك الأوروبي للاستثمار، 03/2021.

العقود الموقعة عام 2023

2.5 مليار يورو
العمل المناخي والاستدامة البيئية: 30%

النتائج الرئيسية المتوقعة من المشاريع الجديدة

1.66 مليون شخص يستفيدون من مياه الشرب المأمونة

166000 توصيلة جديدة بشبكات الكهرباء

30200 شخص تراجع تعرضهم لخطر الفيضانات

الشكل 4: قروض البنك الأوروبي للاستثمار في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
(العقود الموقعة عام 2023 ونسبتها من إجمالي الناتج المحلي في الفترة 2019-2023)

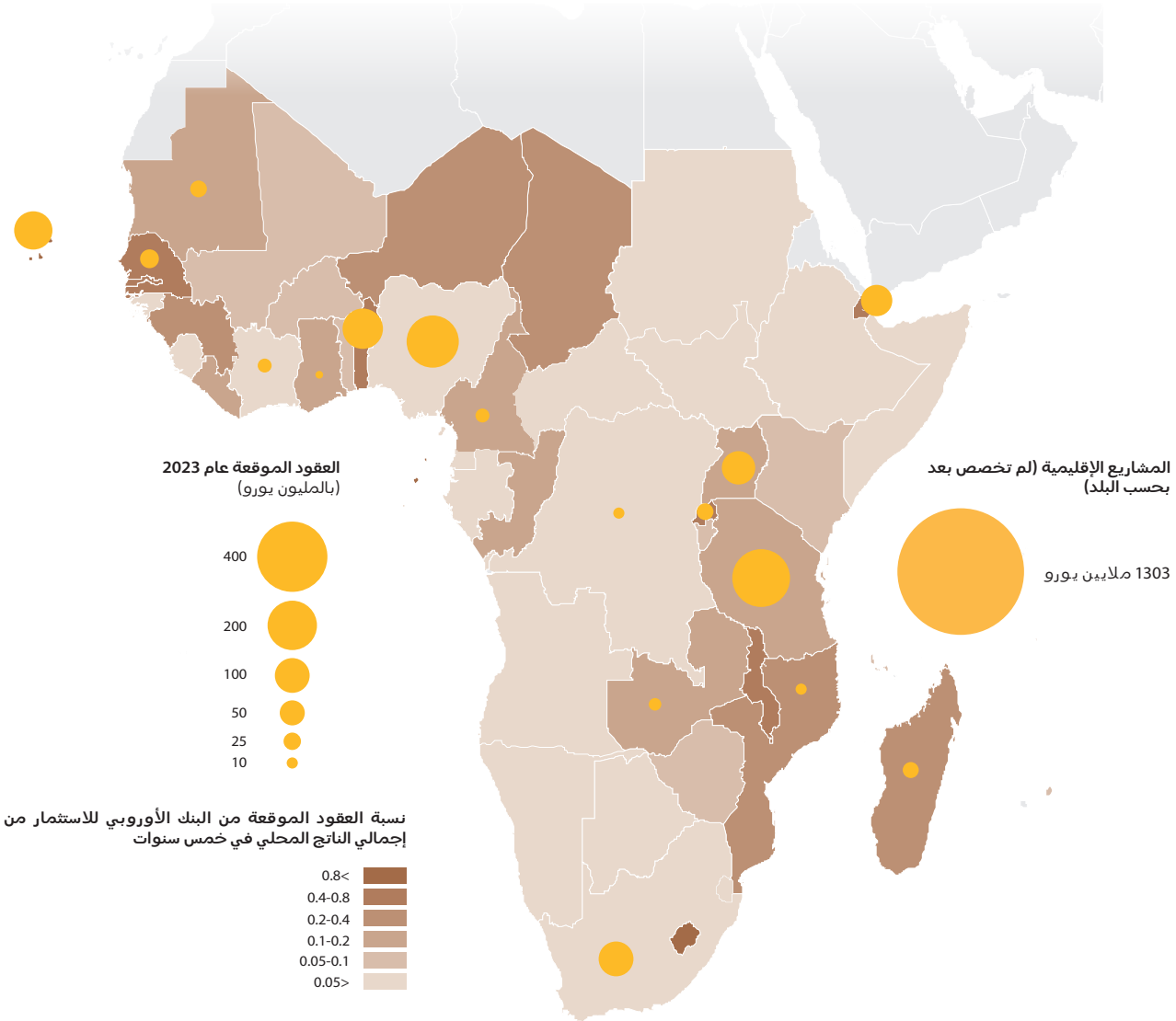

إن البنك الأوروبي للاستثمار لا يُقر أو يقبل أو يحكم بشأن الوضع القانوني لأي إقليم أو حدود أو ألوان أو فئات أو معلومات موضحة في أي خريطة في هذا القسم.

الاستثمار في الصحة: من القضاء على شلل الأطفال إلى صنع اللقاحات محليًا في أفريقيا

في عام 2023، أعلن البنك الأوروبي للاستثمار والمفوضية الأوروبية ومؤسسة بيل وميليندا غيتس عن شراكة تمويل جديدة لتلبية الاحتياجات الحرجة في مجال الصحة العالمية، وهي القضاء على شلل الأطفال، وضمان أن تكون الابتكارات في مجال الصحة في متناول السكان في أفريقيا وآسيا ممن هم بأمس الحاجة إليها. وستقوم منظمة الصحة العالمية واليونيسف، بوصفهما شريكين منفذين لتمويل مكافحة شلل الأطفال، بنشر الموارد اللازمة للقضاء على شلل الأطفال، ودعم توزيع اللقاحات الأخرى للأطفال، وتعزيز النظم الصحية حتى تكون أكثر قدرة على الاستجابة للتهديدات الصحية الناشئة.

وتهدف حزمة التمويل التي تبلغ قيمتها 1.1 مليار يورو، منها 500 مليون يورو من البنك الأوروبي للاستثمار، إلى توفير تمويل جديد للقضاء على مرض بشري للمرة الثانية فقط في التاريخ والمساعدة في حل التحديات الصحية والإنمائية التي يواجهها الأشخاص الأكثر ضعفًا في العالم، الذين لا يتمتعون بإمكانية الحصول العادل على خدمات الرعاية الصحية والابتكارات في هذا القطاع. وسوف تقدم الحزمة ما يلي:

- **500 مليون يورو للمبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال.** ستغطي الأموال تكلفة لقاحات شلل الأطفال لما يناهز 370 مليون طفل سنويًا، وتقديم الخدمات الصحية الحيوية للأطفال إلى جانب حملات التلقيح ضد شلل الأطفال، بما في ذلك لقاحات الحصبة وغيرها من التطعيمات الروتينية، وتقوية النظم الصحية من أجل تحسين التأهب والاستجابة للتهديدات الصحية المستجدة.

- **500 مليون يورو لتعزيز القدرة الابتكارية للنظم الصحية في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل.** ويشمل ذلك توفير تمويل جديد للمبادرات المدعومة من المفوضية الأوروبية، مثل الجهود المبذولة لجعل الابتكارات الصحية مثل اللقاحات والعلاجات القائمة على الحمض النووي الريبوزي المرسال في متناول الناس في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، في إطار خطة الاتحاد الأوروبي الاستثمارية للعالم: مبادرة البوابة العالمية.

وفي هذا السياق، قالت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين: "نحن على وشك محو شلل الأطفال من على وجه الأرض. فالمفوضية الأوروبية والبنك الأوروبي للاستثمار ومؤسسة بيل وميليندا غيتس تتعاون في إطار من الشراكة لتنفيذ المرحلة النهائية من هذه المسيرة. وبدعم بقيمة ا مليار يورو من استراتيجيتنا الاستثمارية الأوروبية "البوابة العالمية"، سنستثمر في أنظمة صحية أقوى على مستوى العالم، وفي إنتاج اللقاحات والأدوية المحلية وتصنيعها وإدارتها حيث تشتد الحاجة إليها. فقد ساعدنا التعاون العالمي على وضع حد لجائحة كوفيد-19. والآن سيساعدنا على التخلص من شلل الأطفال إلى الأبد".

تعزيز الإتاحة العادلة للمنتجات الصحية والتصنيع المحلي في أفريقيا

يعد التوسع السريع في الرعاية الصحية العامة ميسورة التكلفة أمرًا بالغ الأهمية لتحسين الصحة العامة في أفريقيا ومعالجة أوجه الضعف التي كشفتها جائحة كوفيد-19 بشكل حاد. فأفريقيا تستورد 99% من لقاحاتها وأكثر من 90% من أدويتها. ووفقًا لمنظمة الصحة العالمية، يفتقر أكثر من 50% من الناس في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى الأدوية الأساسية.

لهذا السبب، أعلن البنك الأوروبي للاستثمار والمفوضية الأوروبية، خلال منتدى البوابة العالمية، عن تمويل مستقبلي لزيادة التصنيع المحلي لمنتجات صحية عالية الجودة وآمنة وفعالة وبأسعار معقولة وتعزيز الحصول العادل عليها في كل من مصر وغانا ونيجيريا ورواندا والسنغال وجنوب أفريقيا.

ستكمل هذه الأموال الأنشطة الجارية لمبادرة فريق أوروبا لتصنيع اللقاحات والأدوية والتكنولوجيات الصحية والحصول عليها في أفريقيا[23]. ويتمثل الهدف العام للمبادرة في تسهيل الحصول على منتجات صحية عالية الجودة وآمنة وفعالة وبأسعار معقولة على النحو المبين في الغاية 3-8 من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. وقد أطلقتها الرئيسة أورسولا فون دير لاين في أيار/مايو 2021 استجابةً لدعوة القادة الأفارقة إلى تكثيف التصنيع المحلي للقاحات في أفريقيا من أجل أفريقيا بما يتماشى مع شراكات تصنيع اللقاحات الأفريقية التي أطلقها الاتحاد الأفريقي. ويعد تنفيذ المبادرة أولوية رئيسية لاستراتيجية الصحة العالمية للاتحاد الأوروبي، وهي تشكل جزءًا أساسيًا من استراتيجية البوابة العالمية ومن خطة الابتكار بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

في عام 2023، وقع البنك الأوروبي للاستثمار في العالم منحة بقيمة 5 ملايين يورو للصندوق الاستئماني للاتحاد الأوروبي وأفريقيا الخاص بالبنية التحتية كتمويل أولي لشركة "دي إي كاي" المحدودة للقاحات العاملة في القطاع الصحي في غانا لإنشاء مرفق تعبئة وتغليف وتوسيم للمنتجات الصيدلانية المعقمة، بما في ذلك اللقاحات. ستسمح هذه المنحة للشركات بتطوير وإعداد خطة لمشروع واسع النطاق سيتم تقييمه وربما تمويله من قبل البنك الأوروبي للاستثمار في العالم. وبالتالي، هذا مثال على شكل من أشكال التمويل المختلط، وعلى وجه التحديد مثال يبين كيف يمكن استخدام المنح المقدمة من الجهات المانحة كتمويل أولي لإطلاق مشاريع تتوفر لها مقومات البقاء ويمكن دعمها بعد ذلك من خلال الإقراض الذي يوفره البنك الأوروبي للاستثمار من موارده الخاصة.

23. مبادرة فريق أوروبا لتصنيع اللقاحات والأدوية والتكنولوجيات الصحية والحصول عليها في أفريقيا.

آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

أحد القواسم المشتركة بين هذه المناطق المختلفة هو الاحتياجات الاستثمارية الكبيرة الضرورية لدعم التحول إلى مسار نمو منخفض الكربون ومعالجة مواطن ضعفها أمام آثار تغيُّر المناخ. وينعكس ذلك في أولويات واستراتيجيات الاتحاد الأوروبي (بالنسبة للمناطق، التي تدعم نموذج نمو مستدامًا لخفض انبعاثات الكربون مع تعزيز إمكانية الربط بالاتحاد الأوروبي والبيئة المفتوحة والعادلة للتجارة والاستثمار)[24]. لذلك يركز البنك الأوروبي للاستثمار في العالم على المشاريع ذات الاهتمام المشترك التي تساهم في العمل المناخي والاستدامة البيئية، وأيضًا في الأولويات الأخرى لمبادرة البوابة العالمية.

تكتسب مناطق آسيا وآسيا الوسطى والمحيط الهادئ أهمية استراتيجية متزايدة لأوروبا. ويعتزم الاتحاد الأوروبي زيادة انخراطه في هذه المناطق المختلفة لبناء شراكات تعزز النظام الدولي القائم على القواعد، وتتصدى للتحديات العالمية، وترسي الأساس للتنمية السريعة والعادلة والمستدامة. وتعد العلاقة التجارية والاقتصادية عنصرًا أساسيًا في هذه الشراكة في فترة تتمتع فيها منطقة المحيطين الهندي والهادئ بنمو اقتصادي قوي، لكنها تعاني من ثغرات في البنية التحتية. لذا تركز شراكة الاتحاد الأوروبي مع آسيا الوسطى على العمل المناخي وتعزيز الربط المستدام. ومن المتوقع انعقاد قمة في المنطقة عام 2024 بعد نجاح منتدى المستثمرين المشترك بين الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى.

كذلك تتمتع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بروابط اقتصادية وتجارية واستثمارية وثقافية قوية مع الاتحاد الأوروبي، ولديها مصلحة مشتركة في تحقيق نمو مستدام ومنصف يستغل إمكانات الطاقة المتجددة والإنتاج الزراعي والمواد الخام الحيوية. وتوفر هذه الأمور فرصًا كبيرة أمام المنطقة لتحقيق النمو الاقتصادي والازدهار بمزيد من المساواة والاستدامة. وقد أكد ذلك قادة الاتحاد الأوروبي وقادة مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال قمتهم المنعقدة في تموز/يوليه 2023، حيث أقروا بشكل خاص بالمساهمة المحتملة **لخطة الاستثمار الخاصة بالبوابة العالمية للاتحاد الأوروبي** في المنطقة، بما في ذلك التحول الرقمي والتعليم والبنية التحتية الصحية وإنتاج الطاقة وحماية البيئة والمواد الخام الحيوية وتعزيز الاندماج العالمي لسلاسل القيمة المحلية.

في عام 2023، ساهمت نسبة 71% من المبالغ الموقعة لهذه المناطق بقيمة 2.3 مليار يورو في العمل المناخي والاستدامة البيئية، وتشمل تمويل عمليات القطاعين العام والخاص التي تدعم الطاقة المتجددة في بنغلاديش وأوزبكستان، واستثمارات كفاءة الطاقة من قبل شركات الاتحاد الأوروبي، مثل مجموعة إينيل في البرازيل وتشيلي، والبنية التحتية الحضرية في منغوليا، والنقل المستدام في الهند وكولومبيا، والإدارة المستدامة للنفايات والزراعة في الأرجنتين. وقد شهد عام 2023 أيضًا إطلاق منصة فريق أوروبا للطاقة الهيدروجينية المتجددة بالتعاون مع البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الألماني KfW ووكالة التنمية الاقتصادية التشيلية، بالإضافة إلى اتفاقات تعاون مع تحالف الهيدروجين الهندي وتنفيذ اتفاقية الشراكة بشأن التحوُّل العادل في استخدام الطاقة في فيتنام التي تم توقيعها خلال منتدى البوابة العالمية.

24. على غرار استراتيجية الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى لعام 2019، واستراتيجية الربط بين الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى، واستراتيجية الاتحاد الأوروبي ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ، وبرنامج العمل الجديد لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

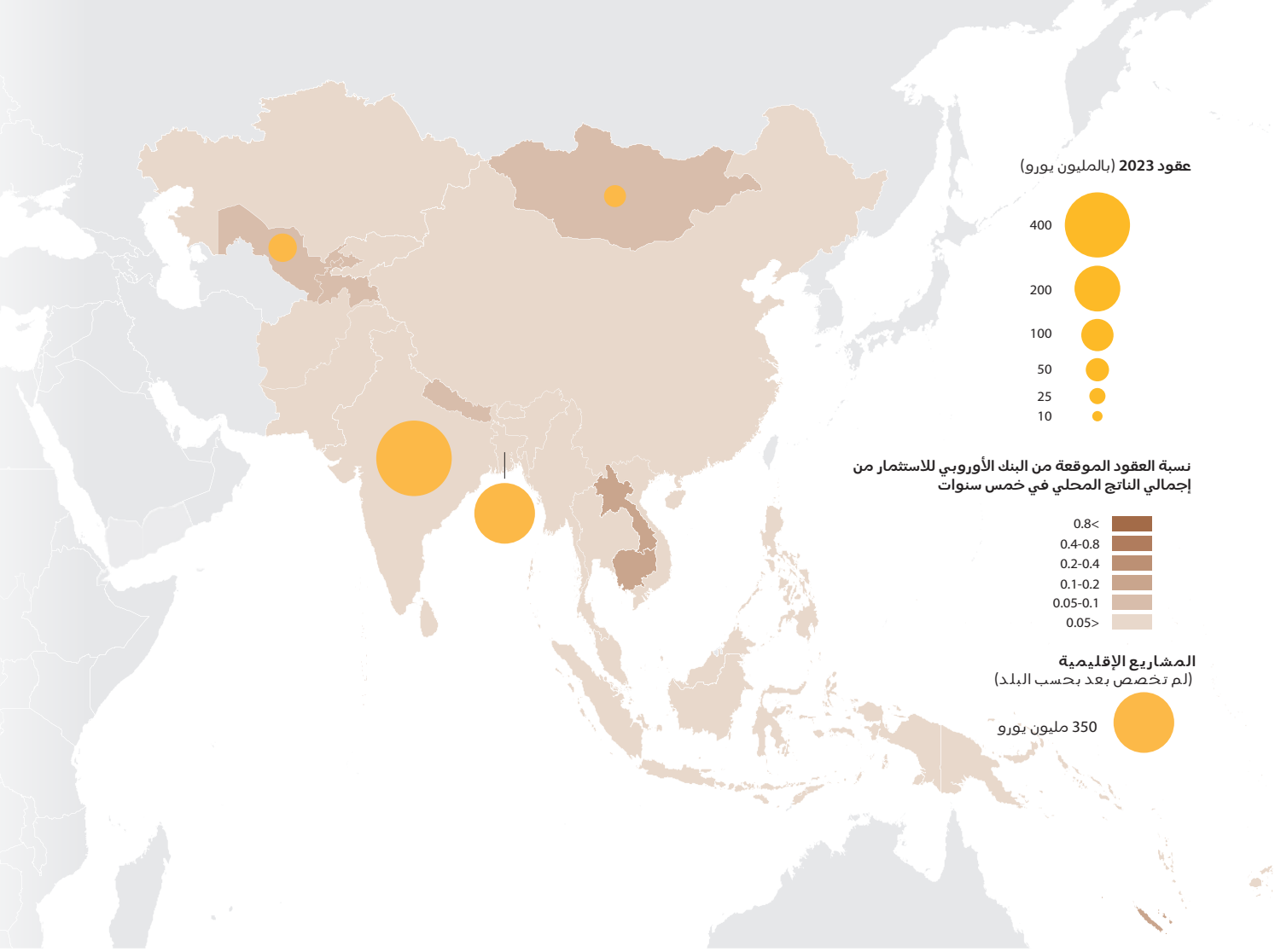

الشكل 5: **قروض البنك الأوروبي للاستثمار في آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي**
(العقود الموقعة عام 2023 ونسبتها من إجمالي الناتج المحلي في الفترة 2019-2023)

العقود الموقعة عام 2023

2.33 مليار يورو

العمل المناخي والاستدامة البيئية: **71%**

النتائج الرئيسية المتوقعة من المشاريع الجديدة

توليد كهرباء نظيفة تكفي لتزويد 2.26 مليون أسرة بالكهرباء.

استفادة **369000 شخص** من تحسينات البنية التحتية الحضرية

استفادة **1.1 مليون شخص** من نظام جديد لجمع النفايات

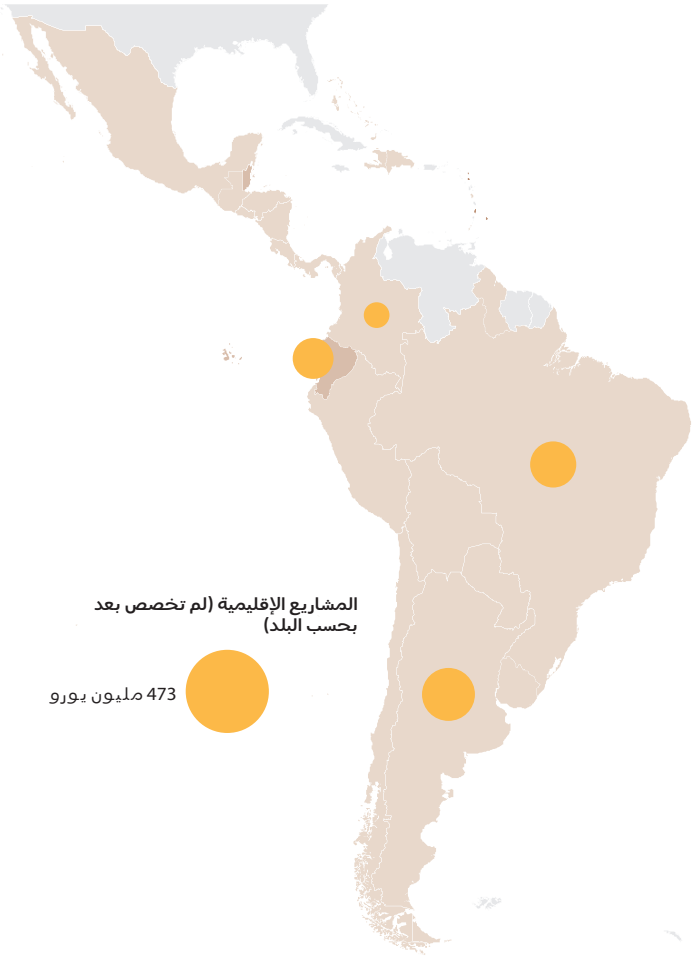

إن البنك الأوروبي للاستثمار لا يُقر أو يقبل أو يحكم بشأن الوضع القانوني لأي إقليم أو حدود أو ألوان أو فئات أو معلومات موضحة في أي خريطة في هذا القسم.

الإنصاف في الأحياء الفقيرة

إن عدم استقرار إمدادات الكهرباء المتكرر وانقطاع التيار الكهربائي الذي يتسبب بفساد جميع الأطعمة الموجودة في الثلاجة هو واقع حال الكثيرين من سكان الأحياء الفقيرة في البرازيل، حيث أصبحت التوصيلات غير القانونية بشبكة الكهرباء المحملة فوق طاقتها هي القاعدة. غير أن شركة إينيل ساو باولو قررت تغيير هذا الوضع من خلال توفير توزيع موثوق ومستقر للكهرباء وتشجيع دعم تعريفة الطاقة المحلية للعملاء المستضعفين في المناطق الأكثر فقرًا على أطراف ساو باولو.

هذه الشركة هي واحدة من أكبر شركات التوزيع التابعة لمجموعة إينيل في أمريكا اللاتينية، وأكبر موزع للطاقة في البلاد. وهي توفر الطاقة لـ 7.6 مليون عميل في 24 بلدية في منطقة ساو باولو الكبرى وحدها.

وقد وافق البنك الأوروبي للاستثمار على تقديم 188 مليون يورو لمجموعة إينيل ساو باولو، وذلك للحد من فاقد الطاقة في شبكتها وتحسين جودة وسلامة إمدادات الطاقة في منطقة ساو باولو. لكن المشروع يحقق فوائد أكثر بكثير من مجرد تحسين جودة الخدمة، فهو يستبدل كابلات الشبكة ويضيف معدات إضافية لتحسين الكفاءة.

تقول موا ويستمان، متخصصة في مجال النوع الاجتماعي لدى البنك الأوروبي للاستثمار: "كانت الأبعاد المختلفة لهذا المشروع تدعو للدهشة. فقد كان الهدف الرئيسي هو تحسين استقرار وموثوقية توزيع إمدادات الطاقة في الأحياء الفقيرة، ولكن انتهى بنا الأمر إلى اكتشاف أن من يرعى غالبية الأسر هنَّ النساء، ما أضاف المنظور الجنساني ومنظور الإدماج الاجتماعي إلى المشروع".

خفض فاقد الطاقة الكهربائية وتمكين الأسر

بدأت مجموعة إينيل ساو باولو عملها في المناطق النائية، مع دراسة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. تحدد الشركة قادة المجتمع وتدمجهم في مشروع شبكة القيادة الخاص بها حيث تصل إلى المجتمعات وتحدد الاحتياجات والتحديات المحلية. ثم تستكمل العمل مع تشخيص اجتماعي من خلال دراسة عادات السكان اليومية وطريقة استهلاكهم للطاقة. كما تحشد القادة المحليين لتشجيع العمل داخل المجتمعات المحلية، وتثقيف السكان حول مخاطر الوصلات غير الشرعية، والتوعية بالاستخدام الآمن والواعي للطاقة. وتعرِّف إينيل ساو باولو أيضًا سكان الأحياء الفقيرة بتدابير كفاءة الطاقة مثل تجديد التركيبات الكهربائية واستبدال المصابيح والثلاجات بطرز أكثر كفاءة في استخدام الطاقة.

في هذا السياق، تقول مارسيا ماسوتي، رئيسة قسم الاستدامة في إينيل البرازيل: "من خلال تنظيم التوصيلات الكهربائية في الأحياء الفقيرة، نقلل من خسائر الطاقة التي تلحق الضرر بسلسلة التوريد وتؤثر سلبًا على العملاء الذين يدفعون ثمن استهلاك الكهرباء ويتحملون نسبة مئوية من هذا الضرر في فواتير الطاقة الخاصة بهم". "ومن خلال تنظيم الإمدادات، نقلل أيضًا من عدد الحوادث التي تشهدها شبكة الكهرباء بسبب التوصيلات غير القانونية، والتي تسبب قصر الدائرة في الشبكة".

ولكن لماذا قد يقبل الناس بتوصيل كهرباء منظَّم بينما يمكنهم الاستمرار في الحصول على الطاقة المجانية؟ إذا استخدم السكان كمية طاقة أقل من شريحة معينة، سيستفيدون من "التعريفة الاجتماعية للكهرباء" - وهي نوع من البدل الاجتماعي الذي يسمح للعملاء ذوي الدخل المنخفض بالحصول على تعريفة طاقة أقل.

يساهم تنظيم الطاقة أيضًا في ممارسة المواطنين لحقوقهم - وهذا جانب مهم جدًا، لا سيما للنساء. فبما أن الأشخاص في هذه المجتمعات قادرون على الحصول على دليل رسمي على عناوينهم، يمكنهم تسجيل أسمائهم للاستفادة من مجموعة من الخدمات التي لم تكن متاحة لهم من قبل.

"إن وجود رقم على الباب وصندوق بريد فردي يمنح المواطنين في الأحياء الفقيرة فرصة للإدماج الاجتماعي"، كما يقول ماسيمو مريغي، كبير المستشارين الفنيين في البنك الأوروبي للاستثمار. "بإثبات عنوان الإقامة، يمكنهم تسجيل بياناتهم والحصول على الضمان الاجتماعي وحتى فتح حساب مصرفي- وهذه أمور تُحدث فرقًا في الإدماج الاجتماعي. كما أنها تمنحهم الفرصة للتقدم بطلب الاستفادة من البرامج الاجتماعية".

إحداث تأثير اجتماعي من خلال المجتمعات المحلية

عملت شركة إينيل ساو باولو على تطوير برنامج "أسهم إينيل" الذي يعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للسكان الأكثر ضعفًا من خلال سلسلة من المشاريع، وذلك من أجل العمل بشكل أوثق مع العملاء ومع المجتمعات التي تعيش في المناطق النائية [25].

وبهذا الصدد، تقول ماسوتي: "يتم تنفيذ المشاريع الاجتماعية والبيئية في المقام الأول مع سكان الأحياء الفقيرة. ففي المناطق النائية في البرازيل، أصبحت المبادرات الاجتماعية قاعدة الدعم الرئيسية للسكان، لا سيما بعد الجائحة، التي أدت إلى تفاقم الوضع الاقتصادي للسكان الأكثر فقرًا".

هذا أيضًا هدف مهم لمجموعة إينيل. وتضيف ماسوتي: "إن مكافحة فقر الطاقة بكافة مستوياته هو التزام ومسؤولية إينيل. بفضل هذه المشاريع وهذا الدعم، سيستفيد المزيد من الناس، وخاصة النساء، من خدماتنا، لا سيما أولئك الذين يعانون من حالة ضعف اجتماعي. ونحن نعمل من أجل قطاع طاقة أكثر شمولًا وتوازنًا بين الجنسين، ونسعى باستمرار إلى توسيع نطاق الآثار الإيجابية لمبادراتنا في المناطق التي نتواجد فيها".

25. https://www.eib.org/en/stories/electricity-brazil-favelas-social-inclusion

تحقيق أولويات الاتحاد الأوروبي

يساهم البنك الأوروبي للاستثمار في العالم في أولويات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالتنمية والعمل الخارجي وفقًا لمبدأ "السياسة أولًا". فهو على وجه التحديد يقدم مساهمته في سياسات الاتحاد الأوروبي الخاصة بالعمل الخارجي والتنمية، بما يتماشى مع الأولويات الثلاث الرئيسية للصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة بلس (EFSD+)، وهي الاتفاق الأخضر، والبوابة العالمية، وتوفير فرص العمل وتحقيق النمو المستدام والشامل.

يتناول هذا القسم أنشطة البنك الأوروبي للاستثمار في العالم في عام 2023 في المجالات الثلاثة التالية ذات الأولوية:

- **البوابة العالمية** – يحتل البنك الأوروبي للاستثمار في العالم مكان الصدارة في عملية تنفيذ استراتيجية البوابة العالمية للاتحاد الأوروبي، التي تهدف إلى تعزيز الصلات والروابط المستدامة والآمنة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه من أجل المنفعة المتبادلة.

- **العمل المناخي** – يركز البنك الأوروبي للاستثمار في العالم، باعتباره فرعًا من بنك المناخ التابع للاتحاد الأوروبي، استثماراته على تسريع التحوُّل إلى تنمية منخفضة الكربون وصامدة في مواجهة آثار تغيُّر المناخ ومستدامة بيئيًا من خلال إعطاء الأولوية للاتفاق الأخضر ومواءمة اتفاق باريس ودعم التحوُّل والقدرة على الصمود العادلين.

- **فرص العمل والنمو الشامل** – تم تسليط الضوء على تنمية القطاع الخاص في برنامج التغيير الخاص بالاتحاد الأوروبي باعتباره الوسيلة الأكثر فعالية لدعم النمو الاقتصادي المستدام والمرن، وخلق فرص العمل. يولي البنك الأوروبي للاستثمار في العالم اهتمامًا كبيرًا بهذا القطاع حيث يُعد مكملًا أساسيًا للاستثمار في البنية التحتية.

يستعرض هذا القسم أيضًا كيف تسهم أنشطة البنك الأوروبي للاستثمار في العالم في مجالين متداخلين في غاية الأهمية:

- **المساواة بين الجنسين** – يتعاون البنك الأوروبي للاستثمار في العالم بشكل متزايد مع المروجين لتصميم استثمارات تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصاديًا، سعيًا منه إلى المساعدة في سد الفجوات بين الجنسين.

- **الأوضاع الهشة والنزاعات** – وقَّع البنك الأوروبي للاستثمار على عمليات في 39 بلدًا من قائمة البلدان الهشة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي البالغ عددها 60 بلدًا على مدار السنوات العشر الماضية. وهو بذلك يعزز التزامه نحو الحد من الأوضاع الهشة والتخفيف من المخاطر والآثار المترتبة على حالات النزاع.

البوابة العالمية

تهدف مبادرة البوابة العالمية إلى الربط بين "البلدان والمناطق من جميع أنحاء العالم عن طريق تشجيع الاستثمار في القطاعين العام والخاص في شبكة عالمية من وسائل النقل وسلاسل الإمداد والطاقة الخضراء والاتصالات السلكية واللاسلكية الحديثة والتعليم والبحث"، حيث توفر نهجًا شاملًا للبلدان الشريكة. لتحقيق ذلك، يقدم البنك الأوروبي للاستثمار في العالم التمويل لمشاريع ملموسة تربط بين الأفراد ورواد الأعمال والبلدان في جميع أنحاء العالم بما يتماشى مع نهج قائم على السياسات.

تسعى استراتيجية الاتصال الرائدة للاتحاد الأوروبي، التي بدأ العمل بها في أواخر عام 2021، إلى تضييق الفجوة الدولية في الاستثمار في البنية التحتية وربط أوروبا ببقية العالم بشكل أفضل، وكل ذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. تعتمد الاستراتيجية نهجًا قائمًا على القيم، يركز على البنية التحتية وتعزيز التجارة بين الاتحاد الأوروبي والشركاء الدوليين، فضلًا عن الاستثمار في الابتكار الرقمي والطاقة الخضراء والنقل والرعاية الصحية والتعليم. والهدف هو تعزيز آلية التعاون وإقامة الأعمال التجارية فيما بين البلدان في هذه القطاعات الرئيسية.

تستهدف مشاريع مبادرة البوابة العالمية تحسين الطرق وإمدادات المياه والصرف الصحي واتصالات الجوال وأنظمة الطاقة وتصنيع اللقاحات ومرافق التعليم العالي وغير ذلك الكثير. وتعمل هذه المبادرة على إنشاء روابط أقوى وأكثر استدامة للسلع والأشخاص والخدمات، ما يزيد من استدامة التجارة الدولية وقدرتها على الصمود في مواجهة أي صدمات مستقبلية. أصبحت هذه المبادرة بمثابة النقطة المرجعية الأساسية لجهود التعاون الدولي للاتحاد الأوروبي، وتهدف إلى تحويل كيفية تعامل الاتحاد الأوروبي مع الشركاء الدوليين من خلال تحقيق التكامل بين كل الأدوات الأجنبية والتنموية والاقتصادية بطريقة أكثر استراتيجية.

يلتزم البنك الأوروبي للاستثمار في العالم التزامًا قويًا بمبادرة البوابة العالمية. في عام 2023، وقَّع على تمويل بقيمة 6.1 مليار يورو لتقديم دعم مباشر للقطاعات الخمسة ذات الأولوية للمبادرة: المناخ والطاقة، والنقل، والصحة، والتعليم والبحث، والرقمنة. وتشمل أبرز الإنجازات ما يلي:

- الاستثمارات في قطاع الطاقة المتجددة في بنغلاديش والبوسنة والهرسك والرأس الأخضر ورواندا وأوزبكستان ومن خلال صناديق تستهدف أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.
- الاستثمارات في دعم سلاسل القيمة والخدمات اللوجستية للسلع الزراعية في الأرجنتين ومدغشقر ونيجيريا، فضلًا عن الغابات المستدامة في المغرب.
- إنشاء مدارس جديدة وتجديد المدارس القائمة في صربيا وتونس، وتعزيز خطوط السكك الحديدية في مقدونيا الشمالية ومولدوفا، ودعم الشراكات للقضاء على الأمراض المُعدية.

من المقرر أن يدعم المبلغ المتبقي البالغ 2.3 مليار يورو الذي وقَّع عليه البنك الأوروبي للاستثمار في العالم في عام 2023 ما تصفه المفوضية الأوروبية بأنه "قطاعات تمكينية"، بما في ذلك دعم القطاع الخاص لتحقيق الاستفادة من البنية التحتية المحسَّنة ورأس المال البشري والفرص المتاحة من موارد المواد الخام لتطوير سلاسل القيمة المحلية وتحفيز النمو.

تهدف استثماراتنا إلى تعزيز العلاقات التي تمكِّن الشركاء من الحفاظ على قدرتهم التنافسية الاقتصادية، وبهذا ستعزز إمكانية الحصول على السلع الأساسية، وفي المقابل، ستقدم شراكات لبلدان خارج الاتحاد الأوروبي من خلال استثمارات في البنية التحتية. كان من بين الدروس الرئيسية المستفادة من الجائحة هو أن الخسارة تشمل جميع البلدان عندما يصيب الاضطراب سلاسل الإمداد. بالنسبة للبلدان المتأثرة بالفعل بشكل غير متناسب من تغيُّر المناخ وندرة الغذاء والجوع، فإن مشاكل سلسلة الإمداد تهدد سبل العيش والأرواح.

عام 2023 بالأرقام:
البوابة العالمية

الشكل 6: تمويل البنك الأوروبي للاستثمار في العالم في 2023، بحسب قطاعات مبادرة البوابة العالمية

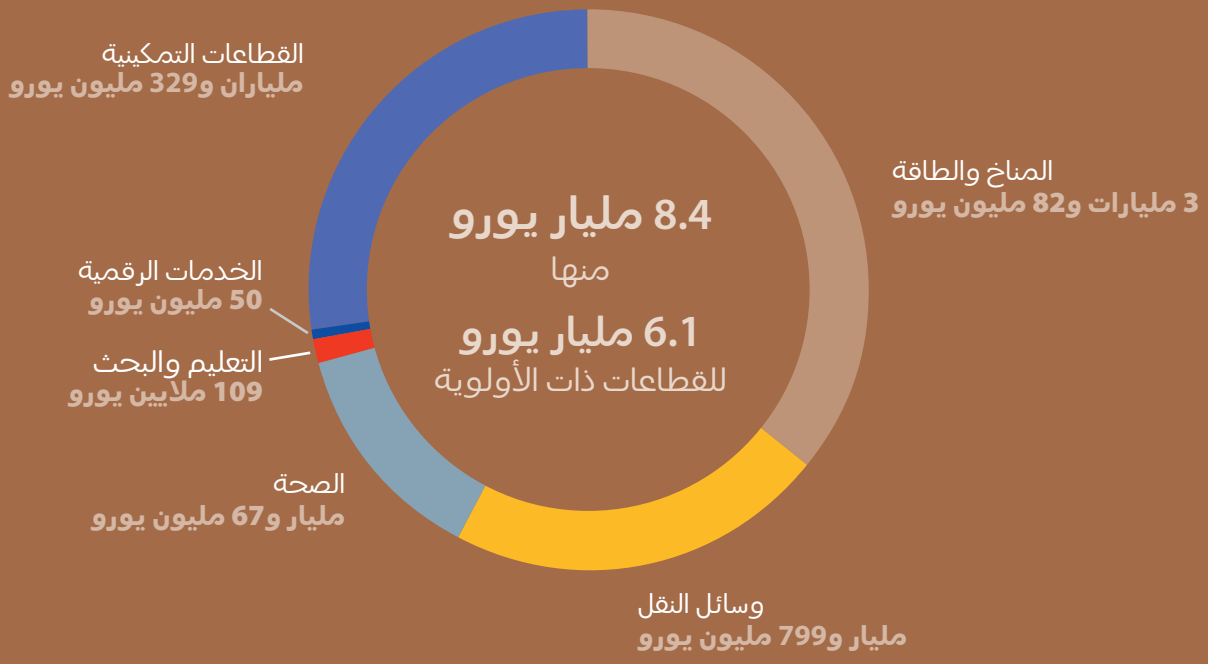

القطاعات ذات الأولوية للبوابة العالمية، النتائج المتوقعة:

توليد الكهرباء النظيفة بما يكفي لتزويد 2.36 مليون أسرة بالطاقة

3.13 مليون شخص مستفيد **من مياه الشرب الآمنة**

4100 كم من **الطرق الرئيسية المطورة**

47.6 مليون رحلة إضافية باستخدام **النقل العام الحضري**

152 كم من **خطوط السكك الحديدية المطورة**

1.32 مليون شخص مستفيد من المرافق الصحية **المحلية المحسَّنة**

21400 طالب مسجَّل سنويًا في المرافق **التعليمية المحسَّنة**

659 **موقعًا لشبكات الجوال** المشيَّدة

دعم المشاريع الرئيسية لمبادرة البوابة العالمية

تحفيز البنية التحتية للمناخ في أفريقيا من خلال وكالات ائتمانات التصدير

من خلال تمويل الصادرات، تحصل المشاريع على تمويل ديون طويل الأجل ومنخفض التكلفة بضمان من وكالات ائتمانات التصدير الرسمية. ولكن على الرغم من أن هذه الوكالات بإمكانها عادةً أن تغطي حوالي 85% من التمويل المطلوب، فإن ثمة عجزًا في تمويل شرائح الديون التجارية المتبقية، وهي الفجوة التي اتسعت منذ جائحة كوفيد-19. وسعيًا إلى سد هذه الفجوة، خصص البنك الأوروبي للاستثمار 40 مليون دولار لصندوق تمويل الصادرات الأول المبتكر التابع لشركة Acre Impact Capital، الذي سيوفر تمويلًا متخصصًا للشريحة المتبقية، ما يفتح المجال أمام الاستثمارات وإمكانية حشد 5.60 دولار من رأس مال القطاع الخاص لكل دولار مستثمَر.

من المقرر أن يستهدف الصندوق مشاريع تغطي قطاعات الطاقة المتجددة، والصحة، وندرة الغذاء والمياه، والمدن المستدامة، والنقل الأخضر. ويلتزم الصندوق بالاستثمار المراعي للمساواة بين الجنسين ويسعى إلى ضمان استيفاء ما لا يقل عن 30% من حافظة مشاريعه لمعايير 2X الخاصة بنسبة تمثيل النساء، ما يزيد من عدد النساء الممثلات على مستوى حافظة استثماراته[26].

الربط الكهربائي البيني في أمريكا اللاتينية

من شأن تنفيذ الربط الكهربائي البيني بين الإكوادور وبيرو دعم التحوُّل الأخضر في كلا البلدين، إضافةً إلى تعزيز إمكانية الحصول على الكهرباء بأسعار معقولة. في الوقت الراهن، تتم عملية تبادل الكهرباء بين هذين البلدين بشكل محدود للغاية. ولكن، مع بدء الإكوادور في تشغيل محطات الطاقة الكهرومائية الجديدة الكبيرة بحلول عام 2031 تقريبًا، فإن خط الربط الكهربائي البيني سيمكِّنها من تصدير الكهرباء إلى بيرو، ما يؤدي إلى زيادة حصة الطاقة المتجددة في إمدادات الكهرباء في ذلك البلد. وفي الوقت نفسه، ستسمح خطوط الكهرباء التي تمتد على مسافة 280 كم للإكوادور بالاستفادة من الطاقة الإنتاجية للغاز في بيرو، ما يعزز مرونة الإمدادات وأمنها.

سعى المروِّج إلى الحصول على مشورة البنك الأوروبي للاستثمار، فقد كانت هذه المرة الأولى التي يقترض فيها من البنك. فقد قدم البنك دعمًا فنيًا في مرحلة إعداد المشروع، ما أدى إلى تقييم أفضل لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الذي من المتوقع أن يحققه المشروع، فضلًا عن تقييم أفضل للتأثيرات المحتملة على التنوع البيولوجي، وكيف يمكن أن يتأثر المشروع بتغيُّر المناخ في المستقبل.

تحسين مرافق التعليم والتدريب في صربيا

تسعى صربيا إلى تعزيز نوعية التعليم والتدريب المتاحين للشباب والبالغين في البلاد على نحو يدعم استحداث فرص اقتصادية جديدة. يدعم البنك الأوروبي للاستثمار هذه الجهود من خلال مشروع يركز على إنشاء المرافق التعليمية، مراكز التدريب الإقليمية بشكل رئيسي، وتجديدها وتجهيزها، إذ من شأنها توفير التعليم الثانوي المهني وتعليم البالغين بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل واتفاقية الشراكة بين صربيا والاتحاد الأوروبي. إن هذه البنية التحتية الجديدة والمطورة من شأنها أن تسرِّع من عجلة تحديث بيئات التدريس والتعلم مع الأخذ في الاعتبار تحقيق التقارب مع معايير الاتحاد الأوروبي، ما سيؤدي إلى تحسين نوعية التعليم. نظرًا إلى أن ما يقرب من ثُلث الشباب في صربيا عاطل عن العمل، فإن مثل هذه الاستثمارات تمثل أهمية بالغة لاستحداث فرص تتسم بدرجة أكثر إنصافًا ودعم تقارب اقتصاد صربيا مع الاتحاد الأوروبي.

26. https://www.2xglobal.org/2x-challenge-and-2x-criteria

العمل المناخي في بنغلاديش

تتميز بنغلاديش باقتصاد سريع النمو قطع بالفعل شوطًا كبيرًا في مكافحة الفقر ولكنها لا تزال عرضة بشكل كبير للآثار المترتبة على تغيُّر المناخ. وفي الوقت نفسه، لا تزال حصة مصادر الطاقة المتجددة من الكهرباء المولدة في البلد ضئيلة للغاية، حيث يُعد الغاز المصدر الرئيسي للطاقة. جدير بالذكر أن حكومة بنغلاديش تتعهد بزيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة إلى 17% بحلول 2041، وذلك على خلفية التزامات المساهمات المحددة وطنيًا، والبدء في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة بحلول 2030. وهي تعمل على تنفيذ آليات تحفيزية للتشجيع على نشر مصادر الطاقة المتجددة.

سيساهم برنامج تسهيلات البنك الأوروبي للاستثمار للطاقة المتجددة في بنغلاديش والبالغة قيمته 350 مليون يورو في تعزيز هذه الخطط بشكل كبير. وكجزء من مبادرة فريق أوروبا بشأن التحوُّل إلى استخدام الطاقة الخضراء في بنغلاديش، وبالتوافق مع البرنامج الإرشادي متعدد السنوات بين الاتحاد الأوروبي وبنغلاديش 2021-2027، ستمول العمليات العديد من مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح البرية. ومن المتوقع أن تضيف هذه المشاريع ما يقرب من 0.75 غيغاواط من قدرة التوليد، وهي زيادة كبيرة في بلد يبلغ إجمالي توليد الطاقة فيه حوالي 26 غيغاواط. ستكون الكهرباء "الخضراء" المراعية للاعتبارات البيئية المولَّدة كافية لتزويد 514000 أسرة بالكهرباء.

تطوير المراكز الحضرية المستدامة في منغوليا

يدعم هذا المشروع التابع للبنك الأوروبي للاستثمار حكومة منغوليا في إنشاء مراكز حضرية خضراء وشاملة وتنافسية وقادرة على الصمود في مقاطعات مختارة في البلاد. ومن المتوقع أن تجني هذه الاستثمارات المخطط لها ثمارها ليستفيد منها ما يقرب من 370000 شخص في هذه المقاطعات في نهاية المطاف، وهي تشمل الإسكان ميسور التكلفة لـ 2300 أسرة، وتحسين إمدادات المياه والصرف الصحي، وتدفئة الأحياء السكنية، وتزويد المباني بالألواح الشمسية، وتعزيز كفاءة الطاقة بنحو 32.7 غيغاواط/ساعة سنويًا من خلال تحسين عزل المباني. سيلقى المشروع دعمًا من خلال التعاون الوثيق مع مصرف التنمية الآسيوي، ليشمل أيضًا إدارة المراعي من أجل تحسين القدرة على الصمود في مواجهة تغيُّر المناخ، واحتجاز الكربون العالي، والرعي المستدام من خلال الحد من الرعي الجائر، وذلك إلى جانب بناء القدرات وتطوير السياسات للتنمية الإقليمية الخضراء. ومن خلال تطوير البنية التحتية الحضرية الحيوية في جميع أنحاء البلاد، بما يشمل المناطق الحضرية المستهدفة الأشد تعرضًا، يسعى البرنامج أيضًا إلى معالجة تحدي التوسع الحضري السريع وغير المخطط له في البلاد، والمساهمة في النمو المستدام طويل الأجل.

العمل المناخي

يحمل هذا العقد أهمية كبيرة من حيث معالجة حالات الطوارئ المناخية والبيئية التي يواجهها كوكبنا. ثمة حاجة إلى تسريع عجلة الاستثمار بشكل كبير للغاية في سبيل الحد من الاحترار الحراري العالمي وصولًا إلى المستوى 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة، والتكيُّف مع الآثار الحتمية لتغيُّر المناخ، ومكافحة التدهور البيئي، وفي الوقت نفسه الحرص على تمكين الاقتصادات في جميع أنحاء العالم من تحقيق التطور على نحو عادل للجميع. بما أن البنك الأوروبي للاستثمار في العالم يُعد الذراع التنموية لبنك الاتحاد الأوروبي المعني بالمناخ، فإن له دورًا محوريًا في جهود الاتحاد الأوروبي في إطار مبادرة البوابة العالمية لدعم التحول المناخي العالمي.

إن الحاجة إلى زيادة الاستثمار في التقنيات النظيفة بصورة كبيرة هي الأكثر إلحاحًا في معظم الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. هذا النوع من الاستثمار ضروري من أجل ضمان إمكانية الحصول على الطاقة النظيفة للجميع ودعم مستويات المعيشة المرتفعة، وفي الوقت نفسه التحول من الاستخدام الحالي للوقود الأحفوري إلى مسارات النمو منخفضة الكربون. في الواقع، وبحسب الوكالة الدولية للطاقة، فإن الاستثمار في الطاقة النظيفة خارج الاقتصادات المتقدمة والصين يحتاج إلى زيادة بأكثر من ستة أضعاف على مدى العقد المقبل للبقاء على المسار الصحيح نحو تحقيق صافي الانبعاثات الصفري[27]. في مواجهة عقبات كبيرة مثل تقشف الظروف المالية والضريبية وارتفاع تكلفة رأس المال لمشاريع الطاقة النظيفة، هناك حاجة إلى المزيد من الدعم الدولي لتحسين العائدات المُعدَّلة حسب مستوى المخاطر وحشد رأس المال الخاص على نطاق واسع.

تعزيز تمويل البنك الأوروبي للاستثمار في العالم للعمل المناخي والاستدامة البيئية

بعد إنشاء البنك الأوروبي للاستثمار في العالم، زاد البنك الأوروبي للاستثمار من توفيره للتمويل الإنمائي المخصص للعمل المناخي والاستدامة البيئية. ولقد كان إنشاؤه بمثابة فرصة للتطوير على نحو مكثف ومتنامٍ لمجموعة من المشاريع التي تعالج هذه القضية الحيوية.

يتمثل الهدف الاستراتيجي الرئيسي للبنك الأوروبي للاستثمار في العالم في تعزيز أثر أنشطتنا بما يتماشى مع أولويات الاتحاد الأوروبي. نحن ندعم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن المناخ. ولكن، في سياق البلدان خارج الاتحاد الأوروبي، نجد أن توفير التمويل الكافي لجهود التكيُّف مع تغيُّر المناخ من أكثر المتطلبات إلحاحًا، ويرجع ذلك إلى وجود فجوة استثمارية متنامية لمعالجة الآثار المتفاقمة لتغيُّر المناخ. لا تزال الحصة المخصصة للتكيُّف نسبتها 14% فقط من إجمالي التمويل العام للمناخ.[28] ووفقًا لذلك، لا يتم الوفاء بالتزام اتفاق باريس بموازنة التمويل بين التخفيف والتكيُّف.

في إطار القروض التي نقدمها خارج الاتحاد الأوروبي، بلغ تمويل العمل المناخي والاستدامة البيئية 4.5 مليار يورو في عام 2023، وهي قيمة تتماشى مع الزيادة الكبيرة في حجم التمويل الذي يقدمه البنك الأوروبي للاستثمار في العالم منذ إنشائه (انظر الشكل 7). وبلغت حصة تمويل العمل المناخي والاستدامة البيئية 53% من إجمالي التمويل في هذه المناطق. ويشمل ذلك:

- الاستثمار في توليد الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة في بلدان مثل بنغلاديش والبوسنة والهرسك والرأس الأخضر وأوزبكستان، فضلًا عن الاستثمار في العديد من الصناديق التي تمول مشاريع الطاقة النظيفة كهذه في مختلف أنحاء أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. علاوة على ذلك، يُعد دعم خط الربط الكهربائي البيني تحت سطح البحر بين إيطاليا وتونس تذكيرًا بالإمكانات الهائلة للطاقة المتجددة في الأسواق الناشئة التي يمكن إطلاقها من خلال مساهمة الاستثمار في البنية التحتية.

- تقديم دعم للنقل المستدام، مثل تحديث السكك الحديدية الاستراتيجية في مقدونيا الشمالية، والتمويل المستمر لخطوط المترو الحضري في الهند.

- الاستثمار في المتنزهات الوطنية والغابات المستدامة وإدارة مستجمعات المياه في المغرب.

27. آفاق الطاقة العالمية 2023 - تحليل - الوكالة الدولية للطاقة
28. مبادرة سياسات المناخ (2022)، المشهد العالمي للتمويل المناخي 2021

منذ تأسيس البنك الأوروبي للاستثمار في العالم، شهد تمويلنا المتعلق بالتكيُّف خارج الاتحاد الأوروبي زيادة بمتوسط 80% على أساس سنوي، ليصل إلى 830 مليون يورو في عام 2023، وهو ما يعادل 18% من إجمالي التمويل المتعلق بالعمل المناخي والاستدامة البيئية خارج الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من أن حجم التمويل الإجمالي لا يزال أقل مما هو مطلوب للمساهمة في سد فجوة الاستثمار، فإن البنك الأوروبي للاستثمار في العالم يكثف جهوده بشكل ملحوظ في هذا الصدد (انظر الصفحة 40).

الشكل 7: قروض البنك الأوروبي للاستثمار في العالم في مجالَي العمل المناخي والاستدامة البيئية، بمرور الوقت
(المحور الأيسر: مليار يورو، المحور الأيمن: النسبة المئوية من إجمالي الإقراض)

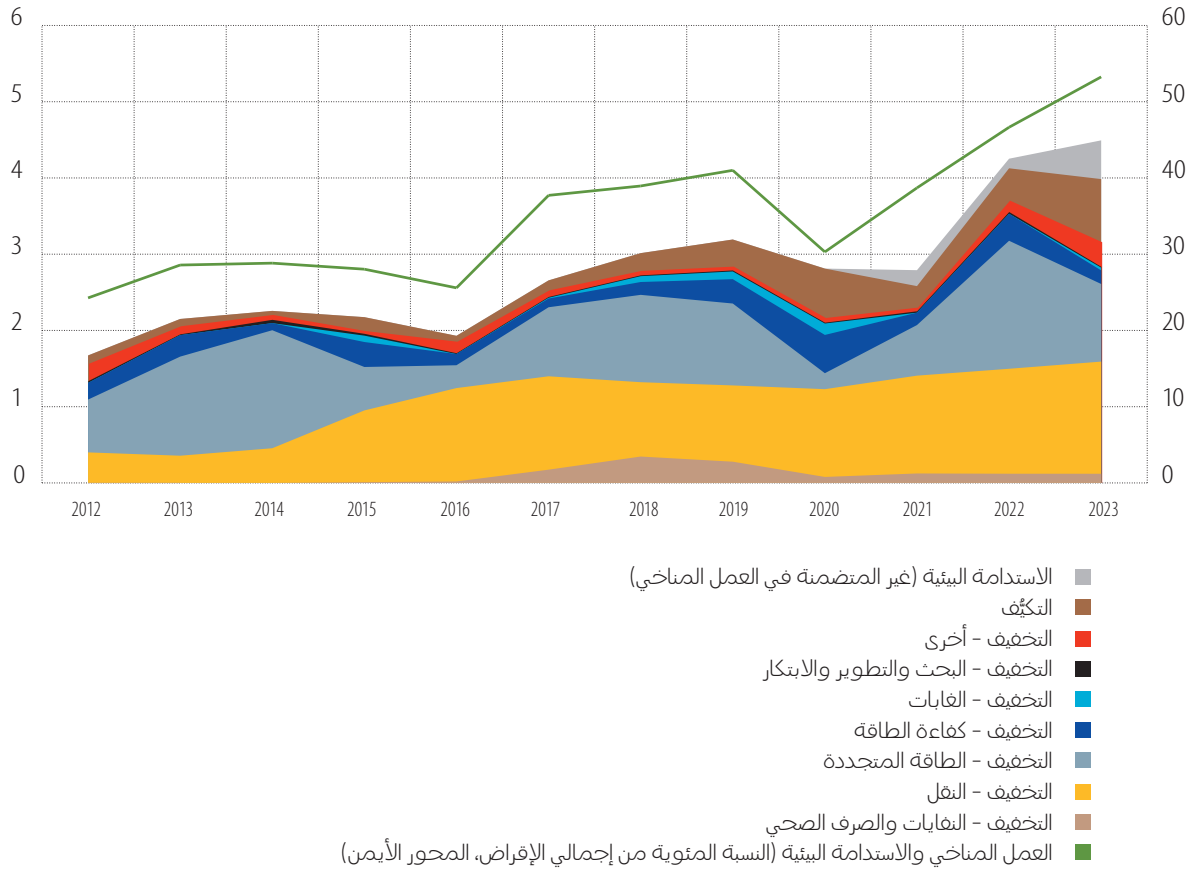

ملاحظة: الإقراض المتعلق بالاستدامة البيئية يتداخل مع الإقراض المتعلق بالعمل المناخي. لا يوضح الرسم البياني إلا الإقراض الذي يسهم في الاستدامة البيئية وليس العمل المناخي.

ابتكار منتجات لصالح العمل المناخي

يسعى البنك الأوروبي للاستثمار في العالم جاهدًا إلى تعزيز حلول تمويل التنمية المبتكرة والمؤثرة في مجالات مثل الصحة والعمل المناخي. جدير بالذكر أن منتجات التمويل الجديدة أو الأكثر ملاءمة ليس لها دور حاسم في دعم التحوُّل الأخضر فحسب، بل في التخفيف من المخاطر المتعلقة بالديون. على سبيل المثال، يعمل البنك الأوروبي للاستثمار في العالم على صياغة شروط ديون داعمة للصمود في مواجهة تغيُّر المناخ، ويتعاون مع الشركاء لإطلاق المبادرة العالمية للسندات الخضراء.

شروط الديون الداعمة للصمود في مواجهة تغيُّر المناخ

تكون البلدان الأقل نموًا والبلدان الجزرية الصغيرة النامية معرَّضة بصفة عامة للكوارث الطبيعية الناتجة عن تغيُّر المناخ. وبما أن هذه الأحداث يمكن أن تعوق قدرة هذه البلدان على سداد ديونها السيادية، فإنها تواجه عقبة إضافية تتمثل في عدم إمكانية الحصول على التمويل المطلوب للتكيُّف مع آثار المناخ.

يستجيب البنك الأوروبي للاستثمار في العالم لهذا الوضع من خلال عمله على ابتكار سُبل لتضمين شروط ديون داعمة للصمود في مواجهة تغيُّر المناخ في عقود التمويل الخاصة بهذه البلدان. من المتوقع أن يطرح ذلك خيارًا أمام المقترضين السياديين في البلدان المعرضة للخطر يتمثل في تأجيل سداد الديون لفترة محدودة في حالات الطوارئ المحددة الناجمة عن تغيُّر المناخ والكوارث الطبيعية. وبهذه الطريقة، يمكن التخفيف من خطر تعثر الديون كنتيجة مباشرة للكوارث الطبيعية. وكتدبير أشمل للتخفيف من المخاطر المتعلقة بالديون، سيقدم البنك الأوروبي للاستثمار في العالم قروضًا سيادية طويلة الأجل تحظى بضمان المفوضية الأوروبية، حيثما كان ذلك مبررًا باحتياجات التيسير. يمكن لهذه القروض أن تطيل مدة القرض إلى 30 عامًا وفترة السماح إلى 10 أعوام، ما قد يكون له تأثير ملموس على خطر تعثر الديون بالنسبة للعديد من البلدان.

المبادرة العالمية للسندات الخضراء

تُعد المبادرة العالمية للسندات الخضراء واحدة من مبادرات الشراكة الرائدة للبنك الأوروبي للاستثمار في إطار الهيكل المفتوح للصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة بلس (EFSD+). تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز تطوير أسواق السندات الخضراء في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. وهي تتوخى تجميع الاستثمارات في أسهم رأس المال من جميع مؤسسات التمويل الإنمائي المشارِكة في صندوق استثماري عالمي، وذلك من أجل دعم الجهات المصدرة لأول مرة والإصدارات الأولى للسندات الخضراء في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية وغرب البلقان. وبهذه الطريقة، ستساعد المبادرة في سد فجوة تمويل العمل المناخي من خلال تطوير أسواق السندات الخضراء العالمية وتعزيز قدرة البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل على المشاركة في هذه الأسواق كمصدر لتمويل الاستثمارات في العمل المناخي. وفي نهاية المطاف، توفر المبادرة تشجيعًا لبناء اقتصادات في جميع أنحاء العالم تتسم بانخفاض الكربون والاستدامة والقدرة على الصمود في مواجهة تغيُّر المناخ.

يقود البنك الأوروبي للاستثمار في العالم هذه المبادرة بالتعاون مع عدد من مؤسسات التمويل الإنمائي: الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي، وصندوق كاسا ديبوسيتي إ. بريستيتي (CDP) الإيطالي، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، والبنك الألماني KfW، ومؤسسة بروباركو (التي تمثل مجموعة الوكالة الفرنسية للتنمية). وثمة شركاء آخرون، من بينهم البنك الأفريقي للتنمية والصندوق الأخضر للمناخ. ومن المتوقع إطلاق المبادرة العالمية للسندات الخضراء في السوق في عام 2024.

عام 2023 بالأرقام
المناخ والبيئة

الإقراض المتعلق بالعمل المناخي والاستدامة البيئية بلغ **4.5 مليار يورو** تم التوقيع عليه

المناخ والبيئة، النتائج المتوقعة:

5.453 غيغاواط/سنويًا من الطاقة المولدة من المصادر المتجددة، ما يكفي لتوفير الطاقة إلى **2.36 مليون أسرة**

55000 هكتار من الغابات المزروعة

1.5 مليون شخص أقل تعرضًا لخطر الجفاف

تقدير البصمة الكربونية لمشاريع البنك الأوروبي للاستثمار[29]:

إن دعم الجهود العالمية لمكافحة تغيُّر المناخ لا يعني زيادة الإقراض للمشاريع الخضراء فحسب، بل يعني أيضًا ضمان أن تساعد أنشطتنا في تعزيز الأهداف المبينة في اتفاق باريس.

في سبيل تحقيق ذلك، نجري عملية سنوية لقياس البصمة الكربونية للإبلاغ عن الأثر الكربوني الكلي لجميع المشاريع التي تنتج انبعاثات كبيرة (وليس حصرًا على المشاريع التي تستهدف المناخ)، أو التي تنطوي على خفض للانبعاثات مقارنةً بالوضع الراهن. تشمل هذه العملية ما يلي:

- انبعاثات غازات الدفيئة المطلقة - الانبعاثات المباشرة من تنفيذ المشروع، بما يتضمن الطاقة المستخدمة
- انبعاثات غازات الدفيئة التي تم تجنبها بفضل المشاريع، بالمقارنة مع الوضع البديل المتوقع في حال عدم وجود هذه المشاريع
- عزل الكربون من خلال مشاريع الغابات

ترد في الصفحة 79 تفاصيل عملية قياس البصمة الكربونية لعام 2021، بما يشمل الإبلاغ عن الانبعاثات التي تتجاوز سقفًا محددًا وعدد المشاريع المشمولة.

152 كيلو طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويًا من انبعاثات غازات الدفيئة المطلقة

653 كيلو طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويًا من الانبعاثات تم تجنبها

29. تخضع أرقام عملية قياس البصمة الكربونية للتدقيق حتى يتم نشرها في تقرير الاستدامة الخاص بالبنك الأوروبي للاستثمار.

مواجهة تحديات التكيُّف مع تغيُّر المناخ بقوة

إن آليات التكيُّف التي تسمح بتحسين إدارة تأثيرات الهجرة المرتبطة بتغيُّر المناخ لها شأن بالغ الأهمية من أجل حماية الاقتصادات وملايين الأرواح. في صيف عام 2023، الذي يُعد الأكثر حرارة على الإطلاق، شهدت مناطق عديدة من حول العالم موجات حر شديدة وحرائق غابات مميتة وعواصف عنيفة وفيضانات مدمرة في العديد من المناطق[30]. تشكل ظروف الطقس المتطرفة هذه، التي تقع بسبب تغيُّر المناخ، تهديدات للأمن الغذائي والمجتمعات والبنية التحتية والموارد الطبيعية والنظم البيئية بأكملها. ولقد أدت إلى نزوح ملايين الأشخاص على مستوى العالم.

تشير تقديرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن التكيُّف مع تغيُّر المناخ سيكلف البلدان النامية ما بين 140 مليار دولار و300 مليار دولار سنويًا بحلول عام 2030، وستكون التكلفة أكبر بحلول عام 2050[31]. في سبيل مساعدة البلدان الأكثر تضررًا من الهجرة الناجمة عن تغيُّر المناخ في التغلب على هذه التحديات، ثمة حاجة ماسة إلى التعاون العالمي واستراتيجيات شاملة لدعم الاستثمار في المشاريع القادرة على تحمل تغيُّر المناخ. وتوصي دراسة جديدة أجراها المركز الأوروبي للسياسات بالتعاون مع البنك الأوروبي للاستثمار باتخاذ عدة إجراءات ذات أولوية، بما يشمل الاستثمار الذي يهدف إلى مساعدة المدن والبلدان في معالجة قضية النزوح الداخلي للأشخاص[32].

البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأكثر تضررًا بالنزوح الداخلي

ارتفعت درجة الحرارة السطحية العالمية بمقدار 1.1 درجة مئوية على مدى العقد الماضي، ما أدى إلى فقدان التنوع البيولوجي والتصحر وانخفاض هطول الأمطار وارتفاع مستويات سطح البحر وتحمُّض المحيطات وتدهور الغابات والأراضي. وفي عام 2022، نزح 32.6 مليون شخص من جميع أنحاء العالم بسبب ظواهر جوية مرتبطة بتغيُّر المناخ. ومن بين البلدان التي كان لها النصيب الأكبر من عدد من النازحين داخليًا نيجيريا وباكستان والفلبين والصين والهند وبنغلاديش[33]. في بنغلاديش، من المحتمل أن يضطر 13.3 مليون شخص، أي 8% من السكان، إلى ترك موطنهم بحلول عام 2050 بسبب أن ثلثي مساحة أراضي البلاد يقعان فوق مستوى سطح البحر بمسافة أقل من خمسة أمتار، ما يجعلها شديدة التعرض لارتفاع مستوى سطح البحر والفيضانات[34]. تواجه الفلبين وجزر جنوب المحيط الهادئ معضلة مماثلة.

على الرغم من تزايد أعداد المهاجرين طالبي اللجوء في أوروبا، فإنها بعيدة كل البعد عن كونها أكبر مكان مضيف للاجئين، لأن ثلاثة أرباع إجمالي المهاجرين ينزحون داخل بلدانهم أو مناطقهم[35]. ومع ذلك، فإن الغالبية العظمى من الناس في المناطق المعرَّضة لظواهر جوية متطرفة مرتبطة بالمناخ لا ينزحون إلى أماكن أخرى على الإطلاق، لأنهم غير قادرين أو غير راغبين في مغادرة منازلهم.

إن نقص الغذاء والمياه والموارد الناتج عن تغيُّر المناخ يزيد من تفاقم النزاعات، ما يزيد بدوره من حالات النزوح. جدير بالذكر أن البلدان المتضررة بشدة من تغيُّر المناخ – لا سيما بسبب موقعها الجغرافي واعتمادها على الزراعة – مثل بنغلاديش والصومال وإثيوبيا والسودان، غالبًا ما تكون أيضًا عرضة للاضطرابات السياسية أو النزاعات. علاوة على ذلك، تستقبل هذه البلدان أكبر عدد من اللاجئين. تستضيف البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ثلاثة أرباع لاجئي العالم، وتوفر البلدان الأقل نموًا اللجوء لـ 20% منهم[36].

30. https://www.nasa.gov/news-release/nasa-announces-summer-2023-hottest-on-record/
31. https://www.unenvironment.org/resources/adaptation-gap-report-2020
32. https://www.epc.eu/en/Publications/The-EUs-approach-to-climate-m~553098
33. https://www.internal-displacement.org/global-report/grid2023/
34. https://www.worldbank.org/en/news/feature/2022/10/31/key-highlights-country-climate-and-development-report-for-bangladesh
35. https://www.unhcr.org/global-trends-report-2022
36. https://www.unhcr.org/refugee-statistics/

إنشاء أنظمة زراعية وسلاسل قيمة مرنة

يدعم البنك الأوروبي للاستثمار، في إطار خطة التكيُّف مع تغيُّر المناخ التي وضعها، مناطق النزوح الأكثر تأثرًا في دول الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي، وأمريكا الوسطى، وأفريقيا، وجنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا[37]. وبالنسبة للبلدان الأقل نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن البنك على استعداد لتقديم تمويل يغطي ما يصل إلى 100% من تكاليف مشاريع التكيُّف مع تغيُّر المناخ.

على سبيل المثال، يتعاون البنك الأوروبي للاستثمار مع البنوك المحلية في كوت ديفوار والسنغال وزامبيا، وكذلك من خلال إقامة شراكة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، لتمويل صغار المزارعين الذين يعتمدون ممارسات قادرة على الصمود في مواجهة تغيُّر المناخ. من المتوقع أن تعمل القروض الإضافية المقدمة للأرجنتين ونيجيريا على تعزيز التكيُّف مع المناخ ومرونة سلاسل القيمة الزراعية، على سبيل المثال من خلال تحسين الطرق الريفية ومراكز الخدمات اللوجستية الزراعية. وستكون هناك مبادرة أخرى ستمول صندوق مؤسسة BlueOrchard InsuResilience Investment الاستثماري الذي سيستثمر بدوره في الشركات التي تقوم بتطوير أساليب جديدة لتوفير التأمين اللازم لتعزيز الصمود في مواجهة تغيُّر المناخ.

مساعدة المدن في الاستعداد لمواجهة حالات الجفاف والنزوح بسبب تغيُّر المناخ

على الرغم من كل الجهود المبذولة، لا مفر من نزوح العديد من الأشخاص بسبب تغيُّر المناخ، ومن المرجح أن ينتقل غالبية المهاجرين داخليًا إلى المدن. على الأرجح أن يستمر معدل التنقل من الريف إلى المدن في التصاعد بسبب تغيُّر المناخ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، ما يشكل تحديًا للبنية التحتية الحضرية. وبالتالي، أصبح من الضروري أن يأخذ الاستثمار المهاجرين في الاعتبار لجعل المدن شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة.

وبالاستفادة من الخبرة المكتسبة من مبادرة المرونة الاقتصادية[38] ونهجها في التعامل مع الأوضاع الهشة وحساسية النزاعات (انظر الصفحة 54)، يواصل البنك الأوروبي للاستثمار الاستثمار في تعزيز قدرة البنية التحتية والخدمات الحضرية على الصمود في مواجهة تغيُّر المناخ، مثل الإسكان والصرف الصحي والمياه والطاقة والنقل، وغالبًا ما يتم ذلك في المدن والمجتمعات التي تستضيف النازحين أو المهاجرين أو اللاجئين.

على سبيل المثال، يدعم البنك، بالتعاون مع المفوضية الأوروبية، مشروع العقبة – عمَّان لتحلية ونقل المياه (مشروع الناقل الوطني للمياه)، الذي يهدف إلى تعزيز الحصول على المياه في جميع أنحاء الأردن، وهو بلد يعاني من ندرة المياه الشديدة ويستضيف ثاني أكبر عدد من اللاجئين بالنسبة لعدد السكان، على مستوى العالم. وعلى خلفية مؤتمر الأمم المتحدة الثامن والعشرين المعني بتغيُّر المناخ (COP 28) المنعقد في العام الماضي، أعلن البنك الأوروبي للاستثمار في العالم عن تقديم تمويل إضافي لهذا المشروع بقيمة 100 مليون يورو. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، استثمر البنك الأوروبي للاستثمار ما يقرب من مليار يورو في مشاريع المياه في جميع أنحاء الأردن، ما يؤكد التزامه بأمن المياه والاستدامة البيئية في البلاد.

تهدف المشاريع الجديدة في جيبوتي وإسرائيل، إلى جانب الاستثمار في صندوق تسريع توافر إمدادات المياه، إلى تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تغيُّر المناخ من خلال تحسين فرص الحصول على المياه، وهو عنصر مهم أيضًا بالنسبة لدعم البنك إعادة إعمار المراكز الحضرية بعد الزلزال الذي وقع في تركيا. وفي الوقت نفسه، في بنين، من المتوقع أن يعالج مشروع جديد خطر الفيضانات في العديد من المدن من خلال الاستثمارات الأساسية في شبكات تصريف مياه العواصف المطيرة.

37. https://www.eib.org/publications/the-eib-climate-adaptation-plan
38. https://www.eib.org/products/mandates-partnerships/eri/index.htm

فرص العمل والنمو الشامل

تؤدي الأعمال التجارية دورًا محوريًا في دفع عجلة التنمية وتعزيز التقارب الاقتصادي مع البلدان مرتفعة الدخل. وتشكل قدرتها على الاستثمار في تعزيز مستويات الإنتاجية عاملًا حيويًا للحد من الفقر على نطاق واسع وتحسين مستويات المعيشة. وليس ذلك فحسب، بل إن قدرة الأعمال التجارية على استحداث فرص عمل للوافدين الجدد إلى سوق العمل لكل من النساء والرجال تُعد مكونًا أساسيًا في تطوير مجتمعات أكثر شمولًا.

بيد أن إمكانية الحصول على التمويل تشكل عائقًا كبيرًا للأعمال التجارية في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، فضلًا عن مشاكل أخرى تواجهها، مثل الفساد وضعف البنية التحتية. بالمقارنة مع الاقتصادات المتقدمة، تكون القطاعات المالية أقل تطورًا، حيث تعتمد البنوك في الغالب على الودائع قصيرة الأجل كمصدر للتمويل، ومن شأن هذا أن يحد من قدرتها على تقديم التمويل طويل الأجل الذي تحتاج إليه الشركات لتمويل استثماراتها. وعلاوةً على ذلك، فإن هذه البنوك معرضة لتقلبات التدفقات المالية الدولية، ما قد يؤدي إلى تقييد مفاجئ لقدرتها على تقديم الائتمان للشركات، لا سيما الأعمال التجارية الصغيرة ومتناهية الصغر. علاوة على ذلك، فإن أسواق الأسهم الخاصة ورأس المال المخاطر ليست متطورة بعد، ما يقيد التمويل الذي يصل إلى الشركات الأكثر ابتكارًا.

يدعم البنك الأوروبي للاستثمار في العالم الشركات من خلال توفير خطوط ائتمان تمكّن البنوك المحلية من تقديم الائتمان للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم وبعض الشركات ذات رأس المال المتوسط، التي لم تكن لتتمكن البنوك من دعمها بالتمويل بطريقة أخرى. هذه البنوك قادرة على القيام بذلك من خلال تقديم شروط وأحكام أفضل، مثل آجال قروض أطول، وهو أمر كان يتعذر عليها تقديمه في الأحوال العادية. بالإضافة إلى ذلك، تساعد خطوط الائتمان مؤسسات التمويل الأصغر على توسيع نطاق وصولها إلى الشركات الصغيرة للغاية وغير الرسمية في الغالب، ما يساعد أصحاب المشاريع متناهية الصغر في إقامة أعمالهم وتعزيزها. إن الاستثمار في صناديق استثمارات الأسهم الخاصة يساعد في توفير الخبرة المطلوبة بشدة ورأس المال المخاطر للشركات ذات إمكانات النمو العالية المختارة بعناية.

بلغ معدل الإقراض لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات ذات رأس المال المتوسط وأصحاب المشاريع متناهية الصغر 2.05 مليار يورو في عام 2023. تتضمن أهم عمليات الإقراض هذه ما يلي:

- **26 خط ائتمان وضمانًا لتقاسم** المخاطر بقيمة إجمالية تبلغ 1.5 مليار يورو، ستُقدم بالشراكة مع البنوك المحلية لمعالجة قيود التمويل التي تواجهها الشركات الصغيرة.
- 13 خط ائتمان وضمانًا ستقدم **مساهمة كبيرة في جهود المساواة بين الجنسين** عن طريق استهداف رائدات الأعمال والشركات المملوكة لنساء..
- 8 خطوط ائتمان ستقدم **مساهمة كبيرة في العمل المناخي** عن طريق استهداف الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إلى التمويل من أجل الاستثمارات الخضراء.
- ثلاثة خطوط ائتمان إضافية من المقرر أن تستهدف مؤسسات **التمويل متناهي الصغر** بقيمة إجمالية 132 مليون يورو، وستُقدم جميعًا مساهمة كبيرة في جهود المساواة بين الجنسين.
- 12 صندوقًا من صناديق استثمارات الأسهم ستستهدف على وجه التحديد **الشركات المبتكرة ذات الإمكانات العالية للنمو**، فضلًا عن ثمانية صناديق أخرى ستستهدف استثمارات البنية التحتية الخضراء والشركات التي تقدمها.

لا يسلط هذا القسم الضوء على النتائج المتوقعة من هذه المبادرات الجديدة فحسب، بل يسلط الضوء أيضًا على العمل الذي قام به البنك لتقييم الأثر السابق الذي حققته المشاريع المكتملة، لا سيما خطوط الائتمان للشركات الأصغر حجمًا في غرب البلقان، ومبادرة تعزيز أفريقيا التي تدعم الشركات الناشئة الأفريقية، وهي في الأصل مدعومة من قِبل الاتحاد الأوروبي ومقدمة بالشراكة مع البنك الأفريقي للتنمية ومنظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

عام 2023 بالأرقام:
التوظيف والشمول

قروض تنمية القطاع الخاص بقيمة **2.05 مليار يورو** تم التوقيع عليها

تنمية القطاع الخاص، النتائج المتوقعة:

587000 وظيفة مستدامة من خلال 26200 قرض **للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات ذات رأس المال المتوسط**

199000 وظيفة مستدامة من خلال 550000 قرض **للشركات متناهية الصغر** من مؤسسات التمويل متناهي الصغر المدعومة

13400 وظيفة يتم توفيرها في 170 شركة مستثمرًا فيها من خلال **صناديق الأسهم الخاصة**

القروض المدعومة من البنك الأوروبي للاستثمار للشركات في غرب البلقان لها آثار ملموسة على التوظيف والاستثمار

منذ عام 2008، اضطلع البنك الأوروبي للاستثمار بدور حاسم في دعم الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة في غرب البلقان. وخلال هذه الفترة، قام البنك بتمويل قروض بشروط تمويل مواتية لـ 28400 شركة، ما ساعد في دعم ما يقرب من 500000 وظيفة. وأشارت دراسة جديدة أجراها البنك في عام 2023 إلى التأثير الإيجابي لهذا الدعم على التوظيف والاستثمار، مؤكدة أهميته في معالجة فجوات التمويل وتعزيز النمو والتقارب الاقتصادي المستدام في المنطقة.

إن الافتقار إلى إمكانية الحصول على التمويل يشكل عائقًا كبيرًا أمام النمو واستحداث فرص العمل للشركات الصغيرة والمتوسطة في غرب البلقان. وفقًا لاستقصاءات الشركات التي أجراها البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أعرب 41% من الشركات في المنطقة عن حاجتها إلى الائتمان، لكن ما يقرب من نصف هذه الشركات (43%) تواجه قيودًا ائتمانية، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى شروط التمويل الحالية التي تجعلها تعزف عن التقدم بطلبات للحصول على القروض[39]. وقد نتج عن ذلك نشوء فجوة تمويلية تُقدَّر بنحو 2.8 مليار دولار سنويًا، أي ما يعادل نحو 2.5% من إجمالي الناتج المحلي الاسمي[40].

كجزء من إطار قياس الإضافية والأثر الخاص بالبنك الأوروبي للاستثمار، يطلب البنك من المؤسسات المالية الوسيطة تقديم البيانات المتعلقة بجميع الشركات التي تقرضها باستخدام أمواله. وقد قام الباحثون في البنك الأوروبي للاستثمار بدمج هذه البيانات مع بيانات الميزانية العمومية للشركات لإنشاء مجموعة بيانات فريدة تتيح إمكانية تتبع أداء الشركات بعد تلقي قرض مدعوم من البنك الأوروبي للاستثمار، ومقارنة هذا الأداء بمجموعة ضابطة مختارة بعناية من الشركات المماثلة التي لم تتلقَّ مثل هذا الدعم.

تستخدم الدراسة الجديدة المعنونة "أثر الإقراض الوسيط المقدم من البنك الأوروبي للاستثمار في غرب البلقان" مجموعة البيانات المشار إليها لتقييم تأثير الإقراض الوسيط الذي يقدمه البنك الأوروبي للاستثمار للشركات الصغيرة والمتوسطة في البوسنة والهرسك والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية وصربيا في الفترة ما بين عامي 2009 و2023 [41]. يستخدم التحليل الإحصائي الواقعي نموذجًا للاقتصاد القياسي يقارن بين المستفيدين من البنك الأوروبي للاستثمار والمجموعة الضابطة المقابلة. ويتم ضمان إمكانية المقارنة بين المجموعتين من خلال تضمين مجموعة من المتغيرات المالية التي تم قياسها قبل تلقي دعم البنك الأوروبي للاستثمار.

تشتمل الاستنتاجات الرئيسية على ما يلي:

- **تأثير إيجابي في التوظيف:** أفادت الشركات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من قروض البنك الأوروبي للاستثمار بزيادة مباشرة نسبتها 15% في معدل نمو التوظيف، ما يتخطى شركات مماثلة لم تحصل على الإقراض الوسيط من البنك. ويُترجم هذا التأثير إلى استحداث ما يقرب من 15 وظيفة إضافية لكل مليون يورو من قروض البنك الأوروبي للاستثمار الصادرة.

- **تأثير أقوى للشركات ذات الإمكانية المحدودة للحصول على التمويل:** خلصت الدراسة إلى أن التأثيرات الإيجابية على التوظيف كانت أكثر وضوحًا بالنسبة إلى الشركات التي لم تكن لديها إمكانية سابقة للحصول على قروض مصرفية. ويشير هذا إلى أن الظروف السوقية المواتية التي يوفرها البنك الأوروبي للاستثمار مفيدة بشكل خاص لهذه الشركات (الشكل 8).

- **زيادة الاستثمار:** شهدت الشركات التي حصلت على قروض من البنك الأوروبي للاستثمار ارتفاعًا بنسبة 20% في إجمالي الأصول وزيادة ملحوظة بنسبة 35% في الأصول الثابتة مقارنة بتلك التي لا تتلقى دعمًا من البنك الأوروبي للاستثمار، وهو ما يثبت القدرة التمويلية للبنك الأوروبي للاستثمار التي تمكّن الشركات الصغيرة والمتوسطة من الاستثمار في بيئة تعاني من قيود ائتمانية.

39. البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (2022). Business resilience in the pandemic and beyond: Adaptation, innovation, financing and climate action from Eastern Europe to Central Asia. https://www.eib.org/en/publications/business-resilience-in-the-pandemic-and-beyond
40. Akbas, O., Betz, F., & Gattini, L. (2023). Quantifying credit gaps using survey data on discouraged borrowers. EIB Working Papers 2023/06. https://www.eib.org/en/publications/20230313-economics-working-paper-2023-06
41. Gatti, M., Sinnott, E., Weiers, G., Fratto, C. and van der Wielen, W. (2023), *The impact of the EIB's intermediated lending to businesses in the Western Balkans*. EIB Impact study. https://www.eib.org/en/publications/20230344-the-impact-of-the-eibs-intermediated-lending-to-businesses-in-the-western-balkans

الشكل 8: أثر القروض المدعومة من البنك الأوروبي للاستثمار على التوظيف في الشركات المستفيدة في غرب البلقان

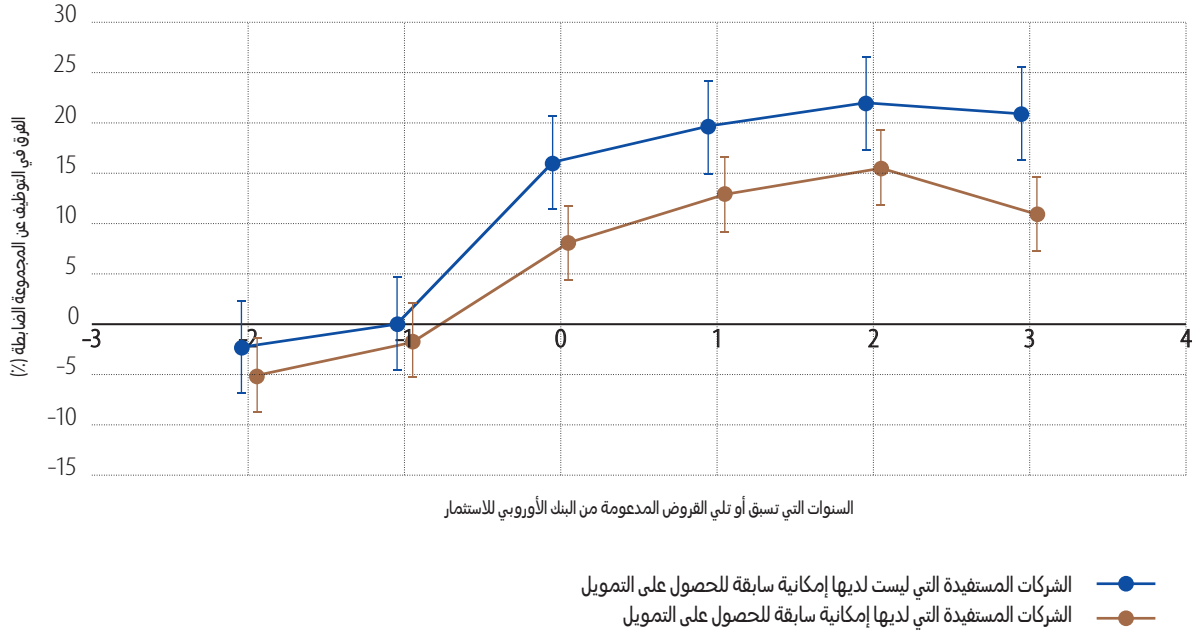

المصدر: تقديرات إدارة الشؤون الاقتصادية الخاصة بالبنك الأوروبي للاستثمار تستند إلى قاعدة بيانات أوربيس "Orbis" الخاصة بمكتب فان دايك.

الملاحظات: يوضح الرسم البياني مدى اختلاف التوظيف في الشركات التي تحصل على قروض مدعومة من البنك الأوروبي للاستثمار عن التوظيف في الشركات المقابلة في المجموعة الضابطة، بالنسبة المئوية. وهذا الفرق بين المجموعتين هو صفر في السنة التي سبقت القرض المدعوم من البنك الأوروبي للاستثمار (السنة -1). عندما يُجرى تقديم القرض المدعوم من البنك الأوروبي للاستثمار (السنة صفر)، يرتفع معدل التوظيف في الشركات المستفيدة التي لديها إمكانية سابقة للحصول على الائتمان المصرفي إلى 8% أكثر من الشركات المقابلة في المجموعة الضابطة. وبالنسبة إلى الشركات المستفيدة التي لم يسبق لها الحصول على الائتمان المصرفي، فإن الأثر المباشر هو زيادة فرص العمل بنسبة 16%. ويصل التأثير الإيجابي على التوظيف إلى الحد الأقصى بعد مرور عامين على القروض المدعومة من البنك الأوروبي للاستثمار. تُظهر الأشرطة العمودية فترات الثقة بنسبة 95% لهذه التقديرات.

في حين تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة حصة كبيرة من النشاط الاقتصادي والتوظيف في غرب البلقان، فإن تكاليف التمويل المرتفعة والقيود الائتمانية تعيق بشكل كبير النمو وتوفير فرص العمل. ولمعالجة هذه القيود، يضخ البنك الأوروبي للاستثمار السيولة من خلال الوسطاء الماليين بشروط مواتية، مثل أسعار الفائدة المنخفضة أو فترات السداد الأطول. توضح هذه الدراسة التأثيرات الإيجابية لتمويل البنك الأوروبي للاستثمار في تمكين الشركات من الاستثمار والتوسع والمساهمة في التنمية طويلة المدى في المنطقة. وتسلط الضوء أيضًا على الدور الحاسم الذي يضطلع به البنك الأوروبي للاستثمار في تعزيز الشمول المالي من خلال منح الشركات الصغيرة والمتوسطة إمكانية الحصول لأول مرة على تمويل بالإقراض المصرفي.

دفعة للشركات الأفريقية الناشئة

منذ عام 2020، يقدم برنامج تعزيز الاستثمار في أفريقيا (Boost Africa) الذي يدعمه البنك الأوروبي للاستثمار تمويلات رأس المال المخاطر ومساعدات فنية لتطوير منظومة الأعمال للشركات الناشئة في أفريقيا وتعزيزه. وتُظهر دراسات الأثر المستمرة التي يجريها البنك الكيفية التي يدعم بها البرنامج تبادل المعرفة بين الشمال والجنوب والكيفية التي يمكّن بها الجهات المستفيدة من جمع المزيد من رأس المال لدعم خطط نموها.

تُعد سوق رأس المال المخاطر الأفريقية متأخرة مقارنة بالقارات الأخرى، على الرغم من كونها واحدة من أسرع أسواق رأس المال المخاطر نموًا في العالم. ولا تزال في مرحلة مبكرة للغاية، حيث نمت من 400 مليون دولار فقط في عام 2014 إلى 6.5 مليار دولار في عام 2022[42]. وتظل حصة أفريقيا في سوق رأس المال المخاطر العالمي هامشية عند ما يتراوح بين 1% و2% تقريبًا من إجمالي تمويل الشركات الناشئة، على الرغم من أن القارة تمثل 18% من سكان العالم و3% من إجمالي الناتج المحلي العالمي.

أطلق البنك الأوروبي للاستثمار، بالشراكة مع البنك الأفريقي للتنمية وبدعم من المفوضية الأوروبية ومنظمة أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، برنامج تعزيز الاستثمار في أفريقيا (Boost Africa) في عام 2020 بهدف تعزيز سوق رأس المال المخاطر الأفريقي الناشئة. تجمع المبادرة بين تمويل رأس المال المخاطر من خلال صناديق رأس المال المخاطر والمساعدات الفنية لمديري صناديق رأس المال المخاطر الجدد والشركات الناشئة الأفريقية. ويهدف إلى إطلاق طاقات ريادة الأعمال لدى الشباب في أفريقيا، ومن ثمَّ تحفيز نمو القطاع الخاص في القارة، وتخفيف حدة الفقر من خلال توفير فرص العمل وتعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وصل التمويل في إطار برنامج تعزيز الاستثمار في أفريقيا (Boost Africa) بالفعل إلى 32 شركة ناشئة نشطة في جميع أنحاء القارة. وفي حين أن المقرات الرئيسية للشركات تنشط بشكل رئيسي في نيجيريا وكينيا، وهما من أبرز مراكز الشركات الناشئة في أفريقيا، فإن الشركات المستثمرة تجري أعمالها في المتوسط في ثلاثة بلدان أفريقية إضافية. ويُعد قطاع التكنولوجيا المالية محور اهتمام قوي، إذ توجد 13 شركة ناشئة نشطة في هذا القطاع. والقطاع التالي الأكثر أهمية هو الخدمات اللوجستية والنقل، حيث تنشط فيه أربع شركات مستثمرة في برنامج تعزيز الاستثمار في أفريقيا (Boost Africa).

وفي إطار برنامج تعزيز الاستثمار في أفريقيا (Boost Africa)، يجري البنك الأوروبي للاستثمار دراسات لتقييم تأثير المساعدات المالية على الجهات المستفيدة من البرنامج. تتعلق إحدى النتائج المنبثقة من التقييم بكيفية قدرة تمويل رأس المال المخاطر على جذب الكفاءات الناشئة وتحفيز تبادل المعرفة بين الشمال والجنوب بطريقة تعزز النمو في منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا. تُظهر البيانات المتعلقة بالجهات المستفيدة من برنامج تعزيز الاستثمار في أفريقيا (Boost Africa) أن الجمع بين فرص ريادة الأعمال وتمويل رأس المال المخاطر يجذب رواد الأعمال المتعلمين تعليمًا عاليًا الذين درسوا خارج القارة. على سبيل المثال، يحمل حوالي 52% من مؤسسي الشركات المُستثمَر فيها برنامج تعزيز الاستثمار في أفريقيا (Boost Africa) درجة الماجستير أو شهادة أعلى، في حين يحمل حوالي 65% درجة جامعية من جامعة خارج أفريقيا. يساهم برنامج تعزيز الاستثمار في أفريقيا (Boost Africa) أيضًا في إنشاء منظومة أعمال أفريقية للشركات الناشئة من خلال تعزيز انتشار المعرفة من الأسواق الأكثر تطورًا.

يتيح برنامج الاستثمار في أفريقيا (Boost Africa) أيضًا للشركات المُستثمَر فيها الحصول على تمويل أكبر من الشركات الناشئة التي لا تستفيد من البرنامج. وهذا يعكس أيضًا التأثير الذي حققه البرنامج من خلال الإشارة إلى جودة الشركات الناشئة المستفيدة، ما يؤدي إلى تحفيز الاستثمار الخاص الإضافي. بالنظر إلى أعلى مبلغ جمعه مؤسسو الشركات المدعومون من برنامج الاستثمار في أفريقيا (Boost Africa)، تمكن ما يقرب من 94% من المؤسسين من جمع أكثر من مليون دولار، وهو ما حققه 52% من مؤسسي الشركات الذين لا يستفيدون من البرنامج فقط.

42. تقرير شركة بارتيك (2022) لرأس المال المخاطر والمساعدات التقنية في أفريقيا 2022 | بارتيك (partechpartners.com)

الشكل 9: المقرات الرئيسية للشركات الناشئة المدعومة من برنامج الاستثمار في أفريقيا (Boost Africa) والبلدان التي تعمل بها

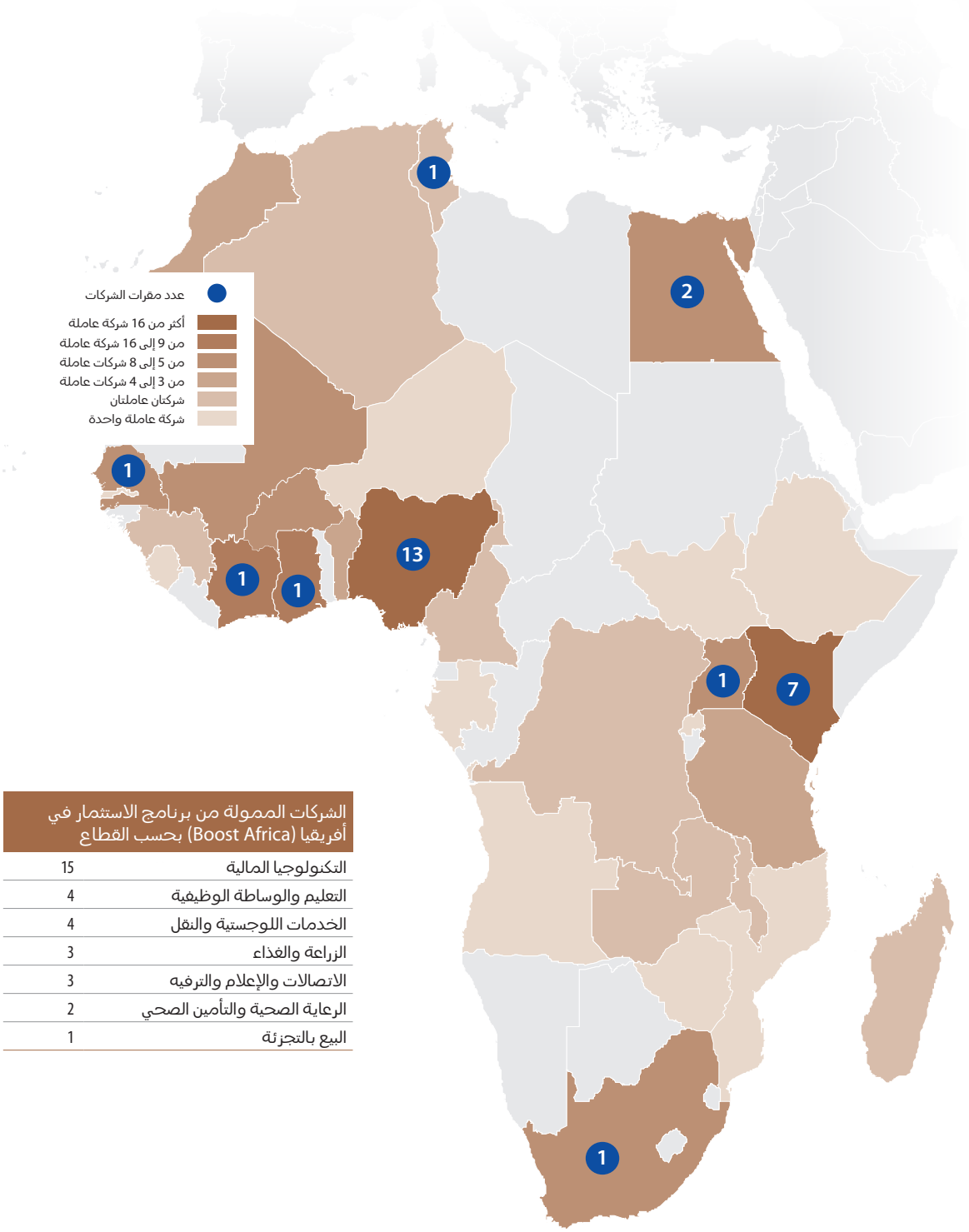

الشركات الممولة من برنامج الاستثمار في أفريقيا (Boost Africa) بحسب القطاع	
التكنولوجيا المالية	15
التعليم والوساطة الوظيفية	4
الخدمات اللوجستية والنقل	4
الزراعة والغذاء	3
الاتصالات والإعلام والترفيه	3
الرعاية الصحية والتأمين الصحي	2
البيع بالتجزئة	1

إن البنك الأوروبي للاستثمار لا يُقر أو يقبل أو يحكم بشأن الوضع القانوني لأي إقليم أو حدود أو ألوان أو فئات أو معلومات موضحة في هذا القسم.

تركيز خاص: النوع الاجتماعي

تُعد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصاديًا من الأهداف والقيم الأساسية الراسخة للاتحاد الأوروبي. ويُعد تحقيق المزيد من المساواة بين الجنسين في المجتمعات أمرًا منطقيًا من الناحية التجارية، ويرتبط عادة بتنمية اقتصادية أسرع خطى، وارتفاع دخل الفرد، وشركات أكثر كفاءة وفعالية، وعمل مناخي وإدارة مستدامة للموارد الطبيعية، وترابط اجتماعي، وبناء السلام، ومجتمعات أكثر ازدهارًا. يدعم البنك الأوروبي للاستثمار في العالم خطة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مجال العمل الخارجي في الفترة بين عامي 2021 و2025 ويلتزم بالمساهمة في تحقيق غايتها.

في السنوات الأخيرة، دمجنا بشكل متزايد الاعتبارات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في عملياتنا ووضعنا إجراءات مرتبطة بقضاياه تتوافق مع مؤشر سياسة المساواة بين الجنسين للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومعايير يُطلق عليها تحدي 2X، لقياس مساهمتنا والإبلاغ عنها. في عام 2023، أصبح من المقرر أن يكون لنسبة 39% من مشاريع البنك الأوروبي للاستثمار في العالم تأثير كبير على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصاديًا. توجد ثلاث طرق يمكننا من خلالها إضافة منظور النوع الاجتماعي إلى أنشطتنا:

الحماية: نحن نضمن ألا يُجرى دعم أوجه عدم المساواة بين الجنسين أو إغفال هذه المسألة. ونحن نعمل على تحديد المخاطر المرتبطة بالنوع الاجتماعي، مثل العنف والتحرش القائمين على النوع الاجتماعي، والحد منها، ونضع الإجراءات ونوفر الأدوات اللازمة لدعم حقوق الفتيات والنساء.

الأثر: نحن ندعم المشاريع بالخدمات والمنتجات التي تساهم في تحقيق المساواة بين الجنسين وزيادة الفرص المتاحة للمرأة. ونحن نضمن أن يكون لدى النساء والرجال فرص متساوية للحصول على الأصول والخدمات والفوائد والفرص التي تولدها استثماراتنا.

الاستثمار: نحن نعمل على تمويل رائدات الأعمال والشركات التي تقودها النساء والأعمال التجارية التي توفر فرص عمل ذات جودة عالية للنساء أو تلبي احتياجات النساء من خلال منتجاتها وخدماتها. ونحن نقوم بذلك من خلال البنوك المحلية والصناديق ومؤسسات التمويل متناهي الصغر.

لقد شملت استثماراتنا المراعية للنوع الاجتماعي لعام 2023 مشاريع في القطاعين العام والخاص تساعد في تعزيز المساواة بين الجنسين وسد الفجوات بين الجنسين في قطاع الاقتصاد الأحيائي، والقطاع الرقمي، وقطاعات الطاقة، والصحة، والتنقل، والتنمية الحضرية، والمياه. وشملت المشاريع نشر البنية التحتية للدفع الرقمي الشامل للجنسين في جميع أنحاء أفريقيا، والنقل المراعي لمنظور النوع الاجتماعي والقادر على التكيف مع آثار تغيُّر المناخ في الهند، وتحسين ظروف العمل والتدريب للنساء العاملات في جمع النفايات في المناطق الحضرية في الأرجنتين.

دعم رائدات الأعمال

لقد دعمنا أيضًا عددًا كبيرًا من العمليات المخصصة لرائدات الأعمال من خلال البنوك المحلية ومؤسسات التمويل متناهي الصغر وصناديق استثمارات الأسهم الخاصة، وذلك وفقًا لمعايير تحدي 2X Challenge، لا سيما في أفريقيا. تتمتع القارة بأعلى نسبة من رائدات الأعمال في العالم، حيث إن 25% من جميع الشركات إما بدأتها أو تديرها نساء. أزالت نتائج أحدث استطلاع أجراه البنك الأوروبي للاستثمار حول التمويل في أفريقيا المفاهيم الخطأ المتعلقة بالنساء ونوعية الأصول، وخلصت إلى أن حصة القروض المصرفية المتعثرة في كثير من الأحيان أقل بالنسبة إلى الإقراض للشركات التي تقودها النساء. ويوضح هذا أن الاستثمار في تمكين المرأة يُعد يقينًا أحد أفضل الاستثمارات في أفريقيا اليوم. ومع ذلك، لا تزال المرأة تكافح من أجل الحصول على المزيد من التمويل بكلفة ميسورة من أجل تنمية أعمالها التجارية وتوليد المزيد من الدخل وزيادة قدرتها على التصرف وإحداث الأثر. نحن نبحث، بالتعاون مع مؤسسة بيل وميليندا غيتس، عن طرق فعالة لتوسيع نطاق الشمول المالي للمرأة من خلال تسهيل إمكانية الحصول على رأس المال الإنتاجي وبكلفة ميسورة. وقد شملت قروضنا في عام 2023، من بين أمور أخرى، التمويل مع البنوك التنزانية لدعم الشركات التي تقودها النساء وشركات الاقتصاد الأزرق، وإمكانيات الحصول على التمويل متناهي الصغر في تونس، بالإضافة إلى القروض الشاملة في الأردن، وكوت ديفوار، وبوركينا فاسو، والسنغال، وموريتانيا للنساء والشباب.

وفي عام 2023، ترأس البنك أيضًا مجموعة العمل المعنية بالنوع الاجتماعي التابعة لبنوك التنمية متعددة الأطراف، التي أصدرت بيانات مشتركة في مؤتمر الأمم المتحدة الثامن والعشرين المعني بتغيُّر المناخ (COP 28) وقمة التمويل المشترك. ساهم البنك في إنشاء تحالف 2X Global واستضاف اجتماعها السنوي الأول في عام 2023[43]. كان البنك الأوروبي للاستثمار أول بنك تنمية متعدد الأطراف ينضم إلى 2X Challenge في عام 2018، وهو تحالف يستخدم مجموعة مشتركة من معايير الإقراض بحسب النوع الاجتماعي. والبنك أيضًا هو أحد الموقعين على البيان المشترك بشأن التحسين المستمر للمعايير لمنع التحرش الجنسي والإساءة والاستغلال الجنسيين مع تسع مؤسسات مالية دولية أخرى[44].

صندوق أوكراني بقيادة نسائية يدعم شركات التكنولوجيا في أوكرانيا ومولدوفا

صندوق هورايزون كابيتال الرابع للنمو، وهو صندوق نمو للأسهم الخاصة الأوكرانية أسسته وتديره نساء، يستثمر في الشركات سريعة النمو في مجال التكنولوجيا والشركات الموجهة للتصدير في أوكرانيا ومولدوفا، وذلك مستفيدًا من قاعدة الكفاءات الهندسية الثرية في المنطقة. وسيستفيد الصندوق من استثمار بقيمة 25 مليون يورو من صندوق الاتحاد الأوروبي من أجل أوكرانيا التابع للبنك الأوروبي للاستثمار. وحصل على جائزة 2X Challenge كأفضل صندوق رائد لالتزامه بالمساواة بين الجنسين في فريقه ومحفظته.[45]

تعزيز الزراعة المستدامة

يعتمد سكان المناطق الريفية بشكل كبير على قطاع الزراعة والأغذية والغابات للحصول على دخلهم وسبل عيشهم. لقد أثر تغيُّر المناخ بشدة في الاقتصاد الحيوي والاقتصاد الأزرق. غالبًا ما تتأثر النساء في هذا القطاع بشكل غير متناسب بالظواهر المناخية الشديدة، مثل الفيضانات والجفاف، بسبب عدم المساواة بين الجنسين القائمة أصلًا فيما يتعلق بملكية الأصول، والحصول على المعلومات، وتوفر العمالة، والحصول على الموارد المالية والوصول إلى الأسواق. على الصعيد العالمي، تتمتع النساء العاملات في قطاع الزراعة بقدرة أقل من حيث الحصول على التمويل مقارنة بالرجال. ويمكن أن يؤدي تحسين فرص حصول المرأة على الموارد الزراعية إلى زيادة المحاصيل الزراعية وزيادة الناتج الزراعي الإجمالي في البلدان النامية. إن زيادة الإنتاج قد تؤدي إلى خفض عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع في العالم بنسبة تتراوح بين 12% و17%. **في عام 2023، موَّل البنك الأوروبي للاستثمار سبعة مشاريع تهدف إلى تمكين المرأة والمساعدة في معالجة الفجوات بين الجنسين في الاقتصاد الحيوي والاقتصاد الأزرق في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.** قدم البنك المساعدات الفنية للبنوك المحلية ولرائدات الأعمال الزراعية في ملاوي وزامبيا مباشرة.

43. https://www.2xglobal.org/
44. https://www.eib.org/attachments/2018-04-21-joint-statement-of-ifis-on-standards-to-prevent-sexual-harassment-abuse-exploitation.pdf
45. https://www.2xchallenge.org/press-news/2xchallenge-raises-16billion-in-2-years

تعزيز الصناعات الزراعية النسائية في ملاوي

أسست جويس باندا شركة Wijays في عام 2017، وهي شركة تصنيع زراعي تعمل على إنتاج المنظفات والصابون باستخدام المواد الخام التي تزرعها المزارعات المحليات في مالاوي. فازت شركتها، التي تطبق نهج الاقتصاد الدائري في جميع حلقات سلسلة إنتاجها وتتعاون مع الموزعين والمتاجر الكبرى، بتصويت لجنة التحكيم في فعالية "أمسية العروض الترويجية" في مدينة موزو الشمالية التي نظمتها منظمة Boosting WomeninAg في حزيران/يونيه 2023.

وقالت: "لقد كانت رحلة مهنية رائعة بالنسبة إليّ. لقد ساعدني التدريب والإعداد كثيرًا في تغيير العديد من الأمور في نظام عملي، مثل كيفية إدارة المعلومات والتمويل والتسويق بشكل أفضل. واستفدت من التواصل وكونت العديد من الاتصالات المفيدة". وتمكنت باندا من إقامة اتصال جديد ومهم خلال هذه الفعالية، حيث تعرفت على بنك جديد، وهو بنك فيرست كابيتال مالاوي، الذي ساعدها في حل حاجتها إلى النقد الأجنبي للاستثمار في الآلات الجديدة وتوسيع مصنعها. تُعد أمسيات العروض الترويجية مثل هذه جزءًا من مشروع كوليما لإتاحة فرص الحصول على التمويل الذي أطلقه البنك الأوروبي للاستثمار والمفوضية الأوروبية لتحسين فرص حصول شركات التصنيع الزراعي الصغيرة ومتوسطة الحجم على التمويل اللازم في مالاوي، لا سيما تلك التي تديرها النساء[46]. يهدف هذا البرنامج الأكبر إلى زيادة إنتاجية الصناعات الزراعية والتنويع من خلال التقنيات الزراعية المراعية لاعتبارات المناخ، وتطوير سلسلة القيمة الزراعية وفرص تحسين الدخل في المناطق الريفية. ودعمت جامعة فرانكفورت للتمويل والإدارة البنك الأوروبي للاستثمار كجزء من برنامج المساعدات الفنية.

قال ستيف هاراوا، مدير التمويل التجاري الأول في بنك فيرست كابيتال مالاوي: "كانت فعالية Boosting WomeninAg مفيدة للغاية بالنسبة إلينا". وأضاف: "كانت فرصة للبنك للقاء وجهًا لوجه مع النساء اللاتي يقمن بأمر ملموس للغاية على أرض الواقع. لقد لفت الأمر أنظارنا نحو أن العديد من النساء يقمن بأمور عظيمة، وقد تطلعنا إلى الوصول إلى أكبر عدد ممكن منهن". يؤكد جورج فوزا، رئيس الخدمات المصرفية التجارية في إيكوبانك مالاوي، قائلًا: "إن فعالية Boosting WomeninAg كانت قيمة للغاية بالنسبة لبنك إيكوبانك مالاوي، فقد ساعدتنا في فهم احتياجات رائدات الأعمال وتعديل حلولنا المالية".

توفر الزراعة 70% من الوظائف في مالاوي، لا سيما في الاقتصاد غير الرسمي، وتشغل النساء الكثير منها[47]. تساعد النساء في الحد من الفقر والمساهمة في الأمن الغذائي، وذلك من خلال إعادة استثمار ما يصل إلى 90% من أرباحهن في أسرهن – للتغذية والغذاء والرعاية الصحية والمدارس – وفي أعمالهن التجارية[48].

النساء يواجهن صعوبات أكبر في الحصول على التمويل

على الرغم من ذلك، تواجه معظم النساء العاملات في مجال التصنيع الزراعي عدم المساواة في الحصول على الأراضي، والوظائف، والمعرفة، والأسمدة، وأفضل البذور. وبسبب قلة الأصول، يصبح من الصعب عليهن زيادة الإنتاجية والحصول على القروض.

التقى ماركوس شولته، مسؤول الاستثمار في البنك الأوروبي للاستثمار، بالمؤسسات المالية ووفد الاتحاد الأوروبي في مالاوي لاستكشاف سُبل مساعدة صغار المزارعين في قطاع الزراعة في الحصول على القروض والتدريب. يقول شولته: "أوضحت البنوك التي تحدثنا إليها أنها تواجه نقصًا في التمويل طويل الأجل، ما يقيدها في تقديم قروض للاستثمارات طويلة الأجل. وكانت هذه البنوك تحجم أيضًا عن تمويل مشاريع التصنيع الزراعي النسائية بسبب افتقارها إلى الضمانات ووجود مخاطر مالية مرتفعة يواجهها القطاع، لا سيما بسبب حالة عدم اليقين بشأن المناخ والطقس. وهكذا بدأنا في وضع تسهيلات لتقاسم المخاطر لتشجيع البنوك المحلية على تقديم القروض للعملاء، لا سيما النساء، في هذا القطاع".

عندما سمعت موا ويستمان، المتخصصة في مجال النوع الاجتماعي لدى البنك الأوروبي للاستثمار، أن البنك كان يفكر في إنشاء مشروع كوليما لإتاحة فرص الحصول على التمويل، لم تتردد.

46. https://www.eib.org/en/products/mandates-partnerships/kulima-access-to-finance-project/index.htm
47. https://www.worldbank.org/en/country/malawi/publication/unlocking-malawi-s-economic-growth-by-bridging-the-widening-gender-gaps-in-the-labour-workforce
48. https://www.fao.org/newsroom/story/Breaking-with-tradition/ar

تقول ويستمان: "عندما رأيت هذا المشروع لأول مرة، كنت مقتنعة بأن هذه ستكون فرصة جيدة للبنك الأوروبي للاستثمار لإحداث فرق، لأنني أعلم حقيقة الفجوة بين الجنسين في قطاع الزراعة في مالاوي". قبل انضمامها إلى البنك الأوروبي للاستثمار، ساهمت في دراسة قامت بقياس تكلفة الفجوة بين الجنسين في الإنتاجية الزراعية في مالاوي وتنزانيا وأوغندا. تكشف الدراسة النقاب عن أن سد الفجوة بين الجنسين في قطاع الزراعة في مالاوي سيعزز إنتاج المحاصيل بنسبة 7.3%، ويضيف 100 مليون دولار إلى الاقتصاد كل عام، وينتشل 240000 شخص من براثن الفقر[49].

تضيف ويستمان موضحة: "لقد صممنا المساعدات الفنية لزيادة قدرة البنوك على إقراض النساء العاملات في الزراعة ومرافقة هؤلاء النساء لتنمية أعمالهن التجارية. إنه مزيج حقيقي من القروض والمساعدات الفنية المقدمة في شكل تدريب وتوجيه لتعزيز الأعمال التجارية والقدرة على التواصل". في إطار مشروع كوليما، قدم البنك الأوروبي للاستثمار 25 مليون يورو في شكل خطوط ائتمان مقسمة بالتساوي بين بنك فيرست كابيتال مالاوي وإيكوبنك مالاوي، بضمان منحة من الاتحاد الأوروبي. وقد تم تأهيل خطوط الائتمان هذه من خلال تحدي 2X Challenge، الذي يوفر معيارًا عالميًا للتمويل الذي يراعي النوع الاجتماعي[50].

"قبل شراكتنا مع البنك الأوروبي للاستثمار، لم نكن نركز على الأعمال التجارية التي تديرها النساء. لقد أدى تعاوننا إلى لفت أنظارنا إلى أن الإقراض للنساء يُعد أكثر ربحية، بسبب وجود احتمالات عالية لقدرتهن على سداد القرض دون مشاكل وتعزيز تنوع أعمالهن. وعندما نقرض النساء أيضًا، فإننا نضمن تقديم مساعدتنا للمجتمع الأكبر، حيث تعتني النساء اللاتي يكسبن المال بأسرهن"، على حد قول ستيف هاراوا من بنك فيرست كابيتال مالاوي.

49. https://documents1.worldbank.org/curated/en/847131467987832287/pdf/100234-WP-PUBLIC-Box393225B-The-Cost-of-the-Gender-Gap-in-Agricultural-Productivity-in-Malawi-Tanzania-and-Uganda.pdf
50. https://www.2xchallenge.org/2xcriteria

تركيز خاص: الأوضاع الهشة والنزاعات

يعيش عدد متزايد من الأشخاص في سياقات هشة ومتأثرة بالنزاعات في جميع أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، فإن العلاقات بين الأوضاع الهشة والنزاعات والاتجاهات العالمية الكبرى، مثل تغيُّر المناخ والنزوح القسري والهجرة والفقر والتحضر، والتفاوتات المتزايدة وعواقب جائحة كوفيد-19 تتطلب المزيد من الاهتمام. وتُعد معالجة الأوضاع الهشة والنزاعات أمرًا حيويًا لتحقيق التحوُّل الأخضر العادل، ومعالجة مشاكل النزوح القسري، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

على مدار السنوات القليلة الماضية، وقع البنك الأوروبي للاستثمار في العالم عقود عمليات في 39 من أصل 60 بلدًا مدرجة في قائمة البلدان الهشة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. واستنادًا إلى هذه التجربة، يعمل البنك على تعزيز التزامه بشأن تلبية احتياجات الأشخاص الذين يعانون من الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات. **في عام 2023، قدم البنك الأوروبي للاستثمار في العالم 1.33 مليار يورو لصالح العمليات في 15 بلدًا مدرجًا في قائمة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي**، ومن المتوقع أن تستفيد هذه البلدان بتمويلات أكبر بكثير من خلال عمليات، مثل صناديق استثمارات الأسهم وبرامج اللقاحات حيث لم يتم تحديد البلدان المستفيدة النهائية في البداية.

في أيلول/سبتمبر 2022، وافق مجلس إدارة البنك الأوروبي للاستثمار على نهج استراتيجي جديد تجاه الأوضاع الهشة والنزاعات يهدف إلى جعل مشاركة البنك في السياقات الهشة والمتضررة من نزاعات أكثر استراتيجية وتعزيز الأثر الإنمائي لتدخلات البنك. ويهدف إلى جعل البنك أكثر كفاءة وفعالية في المساهمة في منع النزاعات، وإحلال السلام، والحد من الأوضاع الهشة، وتعزيز القدرة على الصمود، وتعزيز التعافي والاستجابة للأزمات. إن الخط الأساسي الأدنى الذي يعتمده البنك الأوروبي للاستثمار هو "عدم الإضرار"، ومن ثم تجنب تفاقم أوجه الضعف في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات، وذلك تماشيًا مع سياسات الاتحاد الأوروبي وممارساته. وبالإضافة إلى هذا المبدأ، يسعى البنك الأوروبي للاستثمار، كلما أمكن ذلك، إلى "تحقيق الصالح العام"، والمساهمة في جهود منع النزاعات والتعافي وإحلال السلام، وتعزيز الأثر الإنمائي لاستثماراته. وعلاوة على ذلك، يعزز هذا النهج الاستدامة الاجتماعية والإدماج، بما يشمل معالجة أوجه عدم المساواة وضمان عدم إغفال أي شخص.

جرت الموافقة على خطة التنفيذ، ما يضمن استجابة عمليات البنك الأوروبي للاستثمار في العالم للأوضاع الهشة والنزاعات، ومواءمتها بشكل أكبر مع سياسات الاتحاد الأوروبي. وهي ترتكز على ثلاث ركائز:

- الاستجابات التشغيلية – تحليلات أفضل، واستجابات تشغيلية، وإدارة المخاطر، والمساعدة الفنية، والخدمات الاستشارية.
- البيئة المؤسسية – تحسين قدرات الموظفين، وإدارة إجراءات العمل، والرصد والتقييم، والتعلم، والتواصل.
- الشراكات الاستراتيجية – تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي، وبنوك التنمية متعددة الأطراف، ومؤسسات التمويل الإنمائي، والأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني.

جرى التعاقد مع وكالتين متخصصتين لإدارة مكتب مساعدة داخلي في البنك الأوروبي للاستثمار معني بالمسائل المتعلقة بحساسية النزاعات، وذلك لدعم موظفي البنك في الأنشطة التي تتراوح بين تقييم مخاطر النزاعات والتدريب والبحث المستهدف.

قروض البنك الأوروبي للاستثمار في العالم في السياقات الهشة في عام 2023[51]:

1.33 مليار يورو تستهدف بشكل مباشر 15 سياقًا هشًا في إطار 27 عملية

1.31 مليار يورو من خلال 22 صندوقًا تركز على أفريقيا وبرامج اللقاحات والقروض متوسطة الأجل التي من المتوقع أن تستهدف السياقات الهشة بشكل كبير

تحسين فرص الحصول على التمويل للمجتمع العربي الإسرائيلي

شهد عام 2023 عمليات جديدة تدعم حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل في كل من إسرائيل وفلسطين. في إسرائيل، يقدم البنك الأوروبي للاستثمار خط ائتمان بقيمة 250 مليون يورو لبنك ليومي دعمًا لاستراتيجيته الرامية إلى توسيع نطاق حصول الشركات الصغيرة المملوكة أو التي يقودها أفراد من المجتمع العربي الإسرائيلي على التمويل وذلك في خمس مناطق تعاني من نقص الخدمات في البلاد. وقد تم تحديد مسألة الحصول على التمويل طويل الأجل باعتباره أحد أهم العوائق أمام توسع الشركات الصغيرة والمتوسطة في إسرائيل، حيث من المرجح أن تعاني الشركات المملوكة أو التي يقودها العرب من نقص الخدمات. يُعد معدل التوظيف في هذا المجتمع أقل أيضًا من المتوسط الوطني، لا سيما بين النساء. وتهدف العملية إلى دعم نحو 750 شركة صغيرة ومتوسطة وشركات ذات رأس مال متوسط، وتوفير نحو 28500 وظيفة. سيسعى بنك ليومي أيضًا إلى استهداف ما لا يقل عن 30% من التمويل للشركات التي تقودها النساء.

وفي الوقت نفسه، يهدف ضمان المحفظة الاستثمارية الممنوح لبنك الاستثمار الفلسطيني إلى تحسين فرص الحصول على التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، حيث يقدر أن حوالي 69% من الشركات تعاني من قيود الائتمان[52]. سيدعم الضمان ما يقرب من ١٠٠ شركة صغيرة ومتوسطة بمتوسط 25 موظفًا تقريبًا.

إمكانية الحصول على الكهرباء في المناطق الريفية في الكاميرون

يهدف هذا المشروع إلى تمديد توصيلات شبكة الكهرباء إلى 115000 أسرة في 417 مجتمعًا ريفيًا في منطقة أداماوا والمنطقة الشمالية ومنطقة الشمال الأقصى في الكاميرون. وسيتضمن المشروع إنشاء نحو 4400 كيلومتر من شبكات الجهد المتوسط والمنخفض وأكثر من 700 محطة فرعية، ما يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة والآفاق الاقتصادية لنحو 750000 شخص.

يعد الكاميرون بلدًا هشًا يعاني من الهجمات الإرهابية في الشمال، فضلًا عن التمرد في بعض المناطق. وهو يستضيف نحو 478000 لاجئ من البلدان المجاورة، في حين يبلغ عدد النازحين داخليًا ما يزيد قليلًا على مليون شخص[53]. يساهم مشروع كهربة ريف الكاميرون في مبادرة فريق أوروبا في الكاميرون، "الاتفاق الأخضر والقدرة على الصمود في شمال الكاميرون"، التي تعمل على تعزيز الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية من خلال نهج شامل للتنمية الإقليمية المستدامة والقادرة على الصمود في مواجهة تغيُّر المناخ. قدم البنك الأوروبي للاستثمار الدعم الاستشاري لإعداد المشروع وقرضًا مرنًا بقيمة 43 مليون يورو مع منحة استثمارية من الاتحاد الأوروبي بقيمة 15.75 مليون يورو، ما يضمن تيسير التمويل المقدم.

51. السياقات الهشة والهشة للغاية، كما هو محدد في الإطار متعدد الأبعاد بشأن الهشاشة الخاص بلجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الدول الهشة في عام 2022: https://doi.org/10.1787/c7fedf5e-en. جرى إدراج أوكرانيا كدولة متضررة من النزاع
52. https://www.eib.org/en/publications/unlocking-sustainable-private-sector-growth-in-mena
53. https://data.unhcr.org/en/country/cmr

تعزيز الأثر

أُطلق البنك الأوروبي للاستثمار في العالم في كانون الثاني/يناير 2022 في استجابة مباشرة لطلب مجلس الاتحاد الأوروبي بتعزيز أثر عمليات البنك الأوروبي للاستثمار خارج الاتحاد الأوروبي. إن أحد المعالم المهمة في هذه العملية هو موافقة مجلس إدارة البنك الأوروبي للاستثمار على خارطة الطريق الاستراتيجية للبنك الأوروبي للاستثمار في العالم للفترة 2023-27 في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 . يتناول هذا القسم التقدم الذي نحرزه.

يتمتع البنك الأوروبي للاستثمار بسجل حافل وقوي من الأنشطة خارج الاتحاد الأوروبي، وغالبًا ما يجمع موارده الخاصة مع موارد المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء، ويكمل تمويله بخدمات استشارية لإطلاق مشاريع سليمة ومستدامة. ومع مرور الوقت، طور نهجًا صارمًا ومفصلًا لتتبع النتائج والأثر. يسترشد البنك في كل هذا النشاط بالأهداف الخارجية للاتحاد الأوروبي في جميع المناطق.

وبناءً على هذا الأساس المتين، يتخذ البنك الأوروبي للاستثمار في العالم خطوات محددة وملموسة لتعزيز أثره الإنمائي من خلال تعزيز وتحسين طريقة إنجاز أنشطته. تشمل هذه التحسينات تعزيز الشراكات، وإشراك الجهات المتعاملة معه والوجود المحلي، وإعداد منتجات موجهة والتركيز على تسريع تنفيذ المشاريع بعد التوقيع. وستعمل مبادرة الوقت اللازم للوصول إلى الأسواق (T2M) على مستوى البنك أيضًا على تقليل الوقت المستغرق للموافقة على العمليات الجديدة والتوقيع عليها من خلال التركيز بشكل أكبر على القضايا الرئيسية والإجراءات المبسطة والابتكار الرقمي. واستنادًا إلى مشاركة البنك الأوروبي للاستثمار في العالم الفعالة في مجتمع التنمية الدولي، فإنه يساهم أيضًا في تطوير السياسات والتعلم المشترك وتطبيق أفضل الممارسات من خلال التزامه بالحوار مع شركائه الدوليين.

يتناول هذا القسم إنجازات البنك الأوروبي للاستثمار في هذا المجال في عام 2023، لا سيما فيما يتعلق بما يلي:

- زيادة الوجود المحلي
- الأنشطة الاستشارية
- أنشطة التمويل المختلط
- العمل مع مؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى
- الدروس المستفادة من تقييم إقراض البنك الأوروبي للاستثمار لقطاع المياه.

تعزيز الوجود المحلي

تضطلع المكاتب القطرية والمراكز الإقليمية الـ 29 التابعة للبنك الأوروبي للاستثمار في العالم بدور تشغيلي ومؤسسي وتمثيلي حيوي، حيث تواصل الاتصال الوثيق مع السلطات الوطنية وشركاء فريق أوروبا ومؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى في البلاد والمناطق التي تعمل فيها. وهي تساعد في تعزيز الحوار وفي فهم دعمنا وتصميمه بما يتلاءم مع السياقات المحلية، ما يوفر رؤى تساعد في توجيه عملية صنع القرار ووضع الاستراتيجيات الخاصة بالبنك الأوروبي للاستثمار في العالم. وبهذه الطريقة، فهي تؤدي دورًا حاسمًا في تعزيز الأثر المترتب على عملياتنا على الأرض. وتقدم خدماتها إلى أكثر من 150 بلدًا شريكًا لمساعدة البنك الأوروبي للاستثمار في العالم في الوفاء بمهامه.

استراتيجية الوجود المحلي للبنك الأوروبي للاستثمار في العالم

في إطار خارطة طريقه الاستراتيجية، يضع البنك الأوروبي للاستثمار في العالم نموذجًا تشغيليًا معززًا يتمحور حول مفهوم "إحداث الأثر من خلال العمل عن كثب". ويتضمن ذلك تعزيز الوجود والقدرات المحلية من خلال المكاتب الخارجية في جميع أنحاء العالم، مع التركيز على الشراكات القوية داخل فريق أوروبا لدعم مبدأ "السياسة أولًا" الذي يتبناه الاتحاد الأوروبي. تتمثل المحاور الثلاثة لهذه الاستراتيجية في الأقلمة، والتكيف المحلي وتعزيز المعرفة والعمليات.

وبناءً على ذلك، يعمل البنك الأوروبي للاستثمار في العالم على تعزيز مكاتبه الخارجية الرئيسية وتحويلها إلى مراكز إقليمية تعمل كمراكز ثقل، وتجمع المزيد من الموارد والخبرات، وتوسع الأنشطة التنفيذية من خلال اتباع نهج عمل استشرافي وتحسين الأنشطة بعد التوقيع. وكما هي الحال مع جميع المكاتب الخارجية، تعمل هذه المكاتب أيضًا على تعزيز التمثيل المؤسسي، والحفاظ على علاقات قوية مع أصحاب المصلحة في القطاع العام، وتعزيز التعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة الأخرى في المجال الإنمائي من أجل الاضطلاع بأعمال إنمائية أكثر تأثيرًا ووضوحًا.

الإنجازات الرئيسية التي تحققت في عام 2023

شهد هذا العام تطورات مهمة في تنفيذ هذه الاستراتيجية، بما يشمل **افتتاح ثلاثة مراكز إقليمية إضافية**:

- **كييف،** أوكرانيا، كمركز إقليمي لأوروبا الشرقية،
- **القاهرة،** مصر، كمركز إقليمي لمنطقة الجوار الجنوبي،
- **أبيدجان،** كوت ديفوار، كمركز إقليمي لغرب ووسط أفريقيا.

شهد عام 2023 أيضًا افتتاح **مكتب تمثيلي جديد للبنك الأوروبي للاستثمار لدى البرازيل في** العاصمة برازيليا. ويعتزم البنك أيضًا افتتاح مكاتب جديدة في غرب البلقان وآسيا الوسطى.

التعاون مع وفود الاتحاد الأوروبي

أُنشئت المكاتب الخارجية للبنك الأوروبي للاستثمار في العالم بالتعاون الوثيق مع الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، إذ جرى البحث عن مقار عمل مشتركة حيثما كان ذلك ممكنًا، لتعزيز علاقاتنا الوثيقة مع وفود الاتحاد الأوروبي. في الوقت الحالي، يوجد 26 من أصل 29 مكتبًا خارجيًا تابعًا للبنك الأوروبي للاستثمار في العالم في مقار عمل مشتركة مع وفود الاتحاد الأوروبي، ما يسهل التعاون الوثيق في المشاريع والمساعدات الفنية.

بخلاف تحقيق مكاسب من حيث الكفاءة، تعمل هذه الشراكة على تعزيز تبادل المعلومات بشكل أعمق والتنسيق الفعال على الأرض، والعمل جنبًا إلى جنب تحت شعار "One Voice, One Global Vision" (صوت واحد ورؤية عالمية واحدة) داخل أسرة الاتحاد الأوروبي.

الشكل 10: شبكة المكاتب الخارجية للبنك الأوروبي للاستثمار في العالم

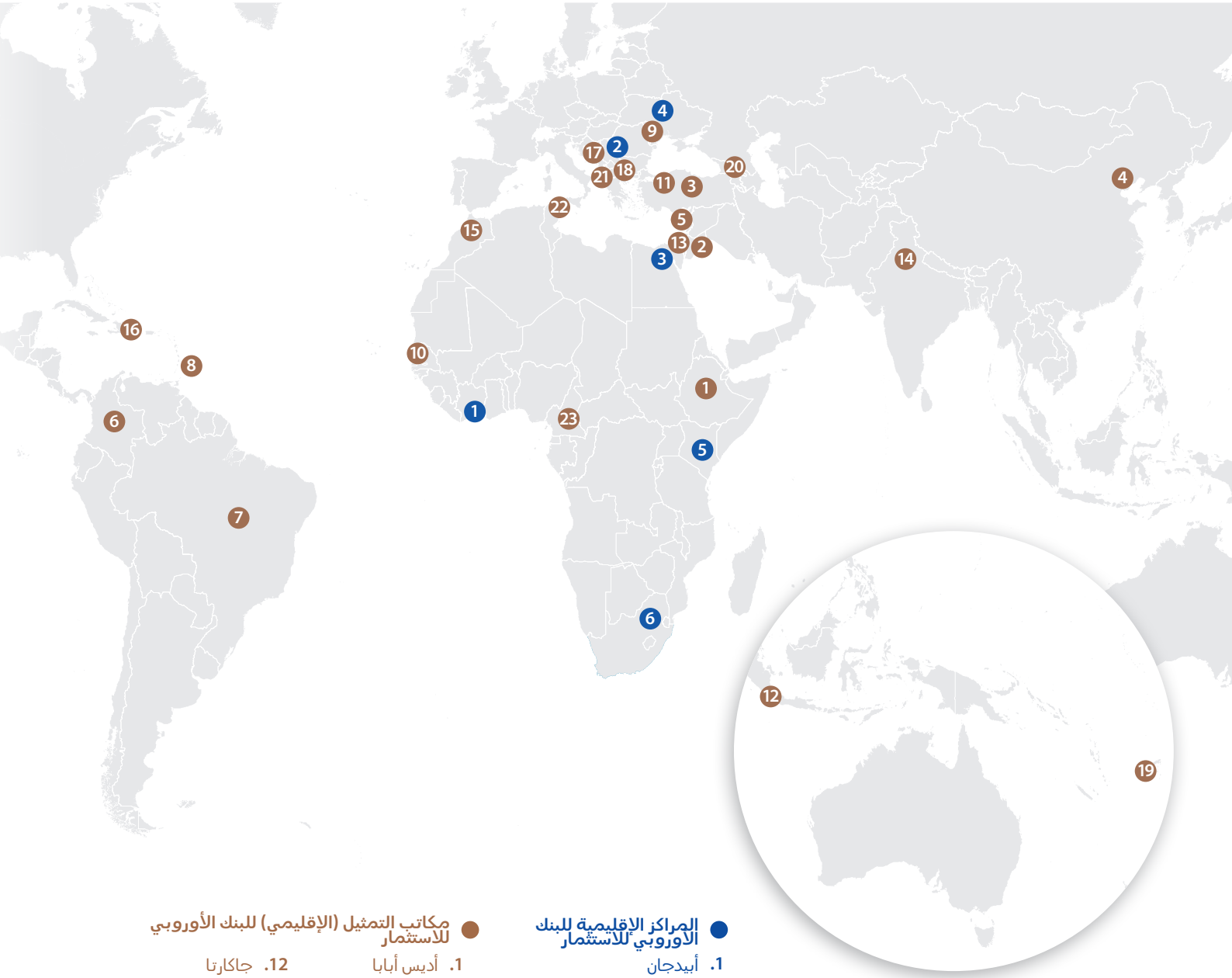

المراكز الإقليمية للبنك الأوروبي للاستثمار

1. أبيدجان
2. بلغراد
3. القاهرة
4. كييف
5. نيروبي
6. بريتوريا

مكاتب التمثيل (الإقليمي) للبنك الأوروبي للاستثمار

1. أديس أبابا
2. عمان
3. أنقرة
4. بكين
5. بيروت
6. بوغوتا
7. برازيليا
8. بريدجتاون
9. شيسيناو
10. داكار
11. إسطنبول
12. جاكارتا
13. القدس
14. نيودلهي
15. الرباط
16. سانتو دومينغو
17. سراييفو
18. سكوبي
19. سوفا
20. تبليسي
21. تيرانا
22. تونس
23. ياوندي

ملاحظة: بصرف النظر عن المراكز الإقليمية التي تقدم خدمات أكثر عمقًا، فإن مكاتب تمثيل البنك الأوروبي للاستثمار قد تغطي إما بلدًا واحدًا وإما تعمل كمكاتب تمثيل إقليمية تشرف على بلدان متعددة.

تحقيق الأثر من خلال التمويل المختلط

إن التمويل المختلط يحدث فرقًا كبيرًا فيما يمكن للبنك الأوروبي للاستثمار تحقيقه. يتيح الدعم المقدم من خلال المنح للبنك الأوروبي للاستثمار دعم المشاريع ذات الأثر الإنمائي الكبير، التي لم يكن بإمكانه تمويلها لولا هذا الدعم، مثل المشاريع التي تُجرى في أفقر البلدان وفي القطاعات الحيوية مثل المياه. ويمكن أيضًا للمنح التي تقدمها الجهات المانحة أن تعزز جدوى قروض البنك الأوروبي للاستثمار واستدامتها من خلال المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية لدعم إعداد المشاريع وتنفيذها، كما أنها تعمل على خفض تكلفة التمويل بشكل عام، وهو ما يجعلها في متناول البلدان منخفضة الدخل بما يتماشى مع أطر استدامة الديون ودرجة التيسير ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن موارد الجهات المانحة تعمل على تعبئة التمويل من مستثمرين آخرين من خلال تحمل جزء من المخاطر وذلك من خلال الأدوات المالية مثل الضمانات والإقراض بالعملة المحلية. وتكون الفوائد الاقتصادية والاجتماعية مرتفعة للغاية عادة. تساهم مشاريعنا للتمويل المختلط في العمل المناخي والتحوُّل الأخضر، ودعم البنية التحتية الحيوية والاجتماعية، وتعزيز الربط، وإمكانيات الحصول على التمويل بالإضافة إلى تكافؤ الفرص.

ويتم توفير الموارد اللازمة لأغراض التمويل المختلط من المفوضية الأوروبية (من خلال آليات التمويل المشترك الإقليمية، على سبيل المثال) أو من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (معظمها من خلال الصناديق الاستئمانية). ويوفر التعاون مع المفوضية والدول الأعضاء من خلال آليات التمويل المختلط الإقليمية ولجان الصناديق الاستئمانية مصدرًا آخر للتوجيه للبنك الأوروبي للاستثمار في العالم، ما يكمل دور مجلس إدارة البنك الأوروبي للاستثمار والمجموعة الاستشارية لمجلس إدارة البنك الأوروبي للاستثمار في العالم.

شراكات جديدة مع الجهات المانحة لأغراض التمويل المختلط أُقيمت في عام 2023

إن الالتزامات الجديدة الكبيرة التي تقدمها الجهات المانحة من شأنها أن تعزز الأثر الذي يحققه البنك الأوروبي للاستثمار في العالم خلال السنوات المقبلة:

- **إنشاء صندوق الاتحاد الأوروبي من أجل أوكرانيا (EU4U)**، الذي بدأ العمل على الفور ويعمل على سد الفجوة حتى يتم إسناد ولايات جديدة، ما يتيح للبنك مواصلة أنشطته في البلاد وتخفيف بعض احتياجات التمويل العاجلة والكبيرة في أوكرانيا. بحلول نهاية عام 2023، تعهدت نحو 18 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي بتقديم مبلغ إجمالي قدره 415 مليون يورو للصندوق، مع التزام ثماني دول رسميًا بتقديم 157 مليون يورو.

- **تعزيز الشراكة مع ألمانيا من أجل العمل المناخي والهيدروجين الأخضر.** ستدعم المساهمات الألمانية الجديدة في الصناديق الاستئمانية التابعة للبنك الأوروبي للاستثمار في العالم قطاع الطاقة المتجددة في أوكرانيا، وترسل إشارة قوية بشأن الثقة في الدور الذي يمكن أن يضطلع به البنك الأوروبي للاستثمار في العالم في بناء سوق عالمية وبنية أساسية للهيدروجين المتجدد، الذي سيكون عاملًا رئيسيًا لإزالة الكربون، سواء في الاتحاد الأوروبي أو على مستوى العالم. وفي إطار مبادرة البوابة العالمية، فإن ذلك يعني مساعدة البلدان النامية في الاستفادة من الموارد الطبيعية الوفيرة التي تتمتع بها لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

- **إنشاء الصندوق الاستئماني لدول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ التابع للاتحاد الأوروبي (ACP Trust Fund — EU Compartment)**، ما يزيد عدد الصناديق الاستئمانية التي يديرها البنك الأوروبي للاستثمار في العالم لتصبح 13 صندوقًا. في إطار هذه المهمة الجديدة، يدعم البنك الأوروبي للاستثمار في العالم، على سبيل المثال، مبادرة فريق أوروبا ومشروع البوابة العالمية في مدغشقر لتعزيز سلسلة القيمة للمنتجات الزراعية، والمساهمة في تحسين سُبل العيش لصغار المزارعين، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وحماية البيئة.

عمليات التمويل المختلط من أجل تحقيق الأثر في عام 2023

رُصدت موارد مخصصة لأغراض عمليات التمويل المختلط مقدمة من شركائنا ويديرها البنك الأوروبي للاستثمار في العالم، لـصالح 55 عملية مساعدة فنية، و23 منحة استثمارية، وثماني أدوات مالية، بمبلغ إجمالي قدره 1.21 مليار يورو في عام 2023. من هذا المبلغ، كان هناك 157 مليون يورو مقدمة من الصناديق الاستئمانية، و363 مليون يورو من آليات التمويل المختلط الإقليمية التابعة للمفوضية الأوروبية، و636 مليون يورو بموجب إطار الاستثمار في غرب البلقان، و51 مليون يورو بموجب التسهيلات العالمية. فيما يلي بعض النقاط البارزة لهذا النشاط:

- **ساهم صندوق الاتحاد الأوروبي من أجل أوكرانيا (EU4U) في إعادة بناء قطاع التكنولوجيا في أوكرانيا** من خلال صندوق هورايزون كابيتال الرابع للنمو، وهو صندوق أسهم. ساعد الدعم البالغ 25 مليون يورو من صندوق الاتحاد الأوروبي من أجل أوكرانيا (EU4U) صندوق هوارايزون على استقطاب مستثمرين آخرين – للوصول إلى حجم صندوق يزيد عن 300 مليون يورو – والاستثمار بالفعل في ثلاث شركات صغيرة ومتوسطة الحجم في قطاع التكنولوجيا المبتكرة في أوكرانيا للمساعدة في تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات، وهو أمر بالغ الأهمية لمرونة اقتصادها[54].

- **إن تحسين الربط الرقمي عبر شمال أفريقيا، ومع الاتحاد الأوروبي، هو هدف مشروع ميدوسا، المشروع الرائد التابع للبوابة العالمية** الذي سيوفر أول كابل بحري يربط مباشرة بين دول شمال أفريقيا وأوروبا. وينفذ القطاع الخاص هذا المشروع ويستفيد من منحة منصة استثمار الجوار بقيمة 40 مليون يورو في عام 2023. وسيعمل المشروع على تحسين إمكانية الربط من حيث السعة والموثوقية، وسيمكّن من نشر شبكات الوصول من الجيل التالي. ومن المتوقع أن يحفز المشروع الابتكار والبحث في المنطقة، حيث تستفيد نحو 500 جامعة ومعهد تعليمي ومركز بحثي ونحو 4.5 مليون طالب من تعزيز شبكات الربط.

- **إن تجديد ممر السكك الحديدية بين الشمال والجنوب في مولدوفا، وهي حلقة وصل بالغة الأهمية من غرب أوكرانيا إلى موانئ نهر الدانوب ونهر بروت الرئيسية،** مع توفير إمكانية الوصول إلى الموانئ الدولية، هو هدف المنحة الاستثمارية المقدمة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 12 مليون يورو، ويكملها قرض من البنك الأوروبي للاستثمار بقيمة 42 مليون يورو. ويهدف تحسين خط السكك الحديدية بين مولدوفا وأوكرانيا إلى تعزيز التجارة وإثراء الصادرات الأوكرانية واقتصاد جمهورية مولدوفا.

- **إنتاج طاقة نظيفة لـصالح 20000 أسرة وتجنب 140000 طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنويًا هو هدف محطة فلاسيتش لطاقة الرياح في البوسنة والهرسك، وهو** مشروع رئيسي في إطار الخطة الاقتصادية والاستثمارية لغرب البلقان. وبالاستفادة من منحة استثمارية بقيمة 20.9 مليون يورو من إطار الاستثمار في غرب البلقان، إضافة إلى التمويل المقدم في صورة قرض من البنك الأوروبي للاستثمار في العالم والبنك الألماني KfW، سيقدم المشروع مساهمة حيوية في التحوُّل الأخضر في البلاد من خلال تقليل الاعتماد على توليد الكهرباء من الفحم البني.

- **منحة بقيمة 50 مليون يورو من البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل المُيسَّر تدعم التكيُّف مع التغيُّر المناخي في الأردن من خلال زيادة الأمن المائي والشمول المالي للاجئين.** توفر العملية ضمانات للبنوك المحلية ومؤسسات التمويل متناهي الصغر، ما يسمح لها بإقراض المزيد للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم بهدف تمكين الاستثمارات الصغيرة في قطاع المياه، مع تعزيز الشمول المالي لكل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

54. https://www.eib.org/en/press/all/2024-060-eib-backed-horizon-capital-s-new-fund-provides-growth-equity-to-three-ukraine-based-companies

الأنشطة الاستشارية

يقدم البنك الأوروبي للاستثمار في العالم المشورة الفنية والمالية لإعداد المشاريع وتنفيذها، ويوفر أيضًا الدعم في مجال بناء القدرات للعملاء وغيرهم من أصحاب المصلحة. ويُعد هذا جزءًا مهمًا من كيفية مساهمة البنك في تحقيق التأثير المرجو. وفضلًا عن تعزيز جودة المشاريع واستدامتها، فإن الخدمات الاستشارية المقدمة من البنك تساهم أيضًا في تعزيز كفاءة التنفيذ. هذا إضافة إلى ما يقوم به خبراء البنك الأوروبي للاستثمار الداخليون من تصميم البرامج الاستشارية وإدارتها، وغالبًا ما يكون ذلك بدعم من مقدمي الخدمات الخارجيين أو المؤسسات الشريكة الأخرى لتنفيذ أنشطة محددة.

في عام 2023، وكجزء من تنفيذ خارطة طريقه الاستراتيجية، أنشأ البنك الأوروبي للاستثمار في العالم شعبة جديدة معنية بالخدمات الاستشارية خارج الاتحاد الأوروبي. وستكون بمثابة مركز تنسيق لتصميم الخدمات الاستشارية للبنك الأوروبي للاستثمار في العالم وتطويرها وتقديمها، بما يضمن التكامل القوي لأهداف سياسة الاتحاد الأوروبي والمواءمة الوثيقة مع احتياجات العملاء.

شهد عام 2023 أيضًا وضع **برنامج الاتحاد الأوروبي الاستشاري من أجل أوكرانيا (EU4U)**، مع تخصيص 100 مليون يورو من موارد البنك الأوروبي للاستثمار الخاصة للمساعدة الفنية من أجل تسهيل دعم البنك الأوروبي للاستثمار السريع والفعال وعالي الجودة من أجل تعافي أوكرانيا وتعزيز قدرة أوكرانيا ومولدوفا على الصمود على المدى الطويل.

وبشكل عام، **استفادت 30 عملية من عمليات البنك الأوروبي للاستثمار في العالم المعتمدة خلال العام من الدعم الاستشاري**، ما يمثل إجمالي تمويل معتمد بقيمة 4.9 مليار يورو و11.8 مليار يورو من الاستثمارات المدعومة. وتم صرف 66.1 مليون يورو من أجل تقديم المساعدة الفنية، مع توقيع 43 اتفاقية تعاون مع البلدان الشريكة لعمليات المساعدة الفنية الجديدة.

وفيما يلي أمثلة للأنشطة المؤثرة التي اضطلعت بها شعبة الخدمات الاستشارية التابعة للبنك الأوروبي للاستثمار في العالم على مدار العام.

دعم توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي من خلال إطار الاستثمار في غرب البلقان: وقَّع البنك عقدًا بقيمة 25 مليون يورو لصالح آلية مشاريع الهياكل الأساسية 12 التابعة لإطار الاستثمار في غرب البلقان، وذلك لإعداد المشاريع وتنفيذها، وبذلك يصل المبلغ الإجمالي لعقود الاستشارات التي ينسقها البنك في الإطار الإقليمي هذا إلى 229 مليون يورو.

تيسير تنفيذ المشاريع في المغرب: استنادًا إلى تقييم داخلي لمحافظ إقراض البنك في تونس والمغرب، قام البنك بإتاحة فريق استشاري في إطار حافظة مبادرة الصمود الاقتصادي لتقديم المساعدة الفنية. ويعمل المستشارون مع منظمي المشاريع ووحدات التنفيذ لمعالجة معوقات التنفيذ، على أساس الأولويات التي يحددونها معًا. وتشمل المواضيع المتناولة القضايا البيئية والاجتماعية والقانونية والمالية والمشتريات والإبلاغ.

شراكة جديدة لإعداد مشاريع الصمود في مواجهة تغيُّر المناخ والحد من مخاطر المناخ: للمرة الأولى، يتعاون البنك مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في مجال المساعدة الفنية، ما يعكس أهمية العمل مع الشركاء فيما يتعلق بالخدمات الاستشارية التي يقدمها البنك الأوروبي للاستثمار في العالم. ويهدف التعاون إلى إعداد مشاريع للحصول على قروض لاحقة من البنك الأوروبي للاستثمار من أجل معالجة احتياجات الأمن الغذائي والتحديات الديموغرافية من خلال تحسين دخول المزارعين وتوفير فرص العمل وتمكين المرأة.

إعداد الاستراتيجيات ومجموعات المشاريع الجاهزة للتنفيذ للمدن الأفريقية: مبادرة المدن الأفريقية المستدامة التابعة للبنك الأوروبي للاستثمار في العالم هي برنامج مساعدة فنية بقيمة 7 ملايين يورو يهدف إلى مساعدة المدن الثانوية في ما يصل إلى أربعة بلدان أفريقية في إعداد خطط الاستثمار المحلية للبنية التحتية الحضرية المستدامة. ويهدف البرنامج إلى تعزيز قدرة السلطات المحلية على جمع الأموال وإعداد مشاريع ذات أولوية من خلال استثمارات القطاع الخاص. وفي عام 2023، أصبحت كوت ديفوار المستفيد الأول.

دمج الاستشارات مع التمويل المختلط: إن وضع حلول نظيفة وصديقة للمناخ وذات كفاءة في استخدام الطاقة في أفريقيا هو هدف البرنامج المعني بإدارة الطلبات والبنية التحتية الاجتماعية والتوسع في إنتاج الطاقة المتجددة. وستستفيد بعض المشاريع التي تم وضعها من التمويل المختلط بموجب محفظة مخصصة ممولة من المفوضية الأوروبية. وقد خُصص القرض الأول في عام 2023 بقيمة 20 مليون يورو لمشروع التوسع في كهربة المناطق الريفية في غرب أفريقيا.

نشر المعرفة بشأن التمويل الأخضر: يهدف برنامج المساعدة الفنية لتخضير الأنظمة المالية، الذي تدعمه ألمانيا في إطار مبادرة المناخ الدولية، إلى تعزيز قدرات البنوك المركزية والوسطاء الماليين فيما يتعلق بالإجراءات والعمليات والمنتجات الخاصة بالتمويل الأخضر. شهد عام 2023 بداية سريعة من خلال الموافقة على المهام في أرمينيا، وإثيوبيا، وجورجيا، وكينيا، ونيجيريا، ومقدونيا الشمالية، ورواندا. وحصلت البنوك في جورجيا بالفعل على الدعم لتحسين إدارتها للمخاطر المتعلقة بالمناخ. قام البنك الأوروبي للاستثمار أيضًا بتنسيق مجموعة العمل المعنية بتغيُّر المناخ والتمويل المناخي في وسط أوروبا وشرقها وجنوب شرقها (بما يشمل الشراكة الشرقية وبلدان غرب البلقان) في سياق مبادرة فيينا[55]. وفي هذا الصدد، تناولت سلسلة من 12 ندوة عبر الإنترنت مواضيع التمويل المناخي، مثل التنظيم والتصنيفات والمنتجات الخضراء وخطط التحول وسياسات الإقراض في مجال الطاقة، وجمعت خبراء من المؤسسات الدولية والبنوك المركزية والبنوك التجارية في أوروبا. سيُجرى إعداد تقرير عام 2024 بناءً على هذه الدورة، ليصبح دليلًا بشأن التمويل المناخي للمنطقة.

55. مبادرة فيينا هي منتدى لاتخاذ القرار والتنسيق للقطاع المصرفي في وسط أوروبا وشرقها وجنوب شرقها، بقيادة البنك الأوروبي للاستثمار، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير ، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والبنك المركزي الأوروبي، والمفوضية الأوروبية. https://vienna-initiative.com/

دعم التجارة والتنافسية: يقدم البنك الأوروبي للاستثمار في العالم المشورة للوسطاء الماليين وشركات الأعمال حول كيفية تطوير المنتجات المالية والاستثمارات القابلة للتمويل التي تساعد بدورها في تطوير سلاسل القيمة المستدامة في قطاعات مثل الأغذية، والصناعات الزراعية، والتصنيع، والخدمات، والسياحة. ويُعد الامتثال لمعايير الاتحاد الأوروبي للتصدير إلى سوق الاتحاد الأوروبي أمرًا رئيسيًا. وتتوفر مرافق دعم الخبراء في التجارة والقدرة التنافسية في مصر والأردن وتونس والمغرب. على سبيل المثال، شهد عام 2023 إطلاق دليل إزالة الكربون للاتحاد العام لمقاولات المغرب (Confédération Générale des Entreprises du Maroc) في المغرب، وهو ما يمكن تكراره في بلدان أخرى.

بناء منظومة الابتكار في أفريقيا: نُظمت النسخة الثانية من برنامج تمويل المشاريع الأفريقية، بالشراكة مع كلية سعيد لإدارة الأعمال بجامعة أكسفورد، في إطار برنامج تعزيز الاستثمار في أفريقيا (Boost Africa) التابع للبنك الأوروبي للاستثمار. من بين 42 من مديري صناديق رأس المال المُخاطر الأفريقية والموجهة لأفريقيا الذين شاركوا في البرنامج، كان 57% منهم من النساء، ما يعكس السعي المستهدف إلى تحقيق الشمول الجنساني. ويهدف ذلك إلى تعزيز القدرة والاستعداد للاستثمار في الصناديق التي يمكن للبنك الأوروبي للاستثمار في العالم وشريكه البنك الأفريقي للتنمية أن يستثمرا فيها في إطار برنامج تعزيز الاستثمار في أفريقيا (Boost Africa).

الانتهاء بنجاح من برنامج تعزيز الشمول المالي في منطقة الكاريبي: أسهم هذا البرنامج الذي تبلغ قيمته 4.2 مليون يورو في بناء القدرات لـ 17 مؤسسة شاملة من مؤسسات التمويل متناهي الصغر في ست دول في المنطقة، حيث تلقت المؤسسات الدعم الفني في مجالات التمويل الأخضر والأداء الاجتماعي وإدارة المخاطر (بما يشمل التخفيف من تأثيرات كوفيد-19) والتحول الرقمي. وشارك أكثر من 1400 موظف في 1068 ساعة من أنشطة التدريب أو التوجيه أو الإرشاد. بالإضافة إلى ذلك، قدم البرنامج التدريب لأكثر من 1800 مؤسسة من المؤسسات بالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة في مجالات، مثل الثقافة المالية، وريادة الأعمال المستدامة، وتخطيط الأعمال، وإدارة التدفق النقدي.

بناء القدرات في مجال التنمية المالية والشمول المالي: تستهدف هذه الدورة عبر الإنترنت صانعي السياسات والوسطاء الماليين على حد سواء، وهي دورة يقدمها البنك الأوروبي للاستثمار وصندوق النقد الدولي منذ عام 2019. وتركز هذه الدورة على استراتيجيات دعم تطوير أنظمة مالية فعالة، بما يشمل الصعوبات التي تواجهها منشآت الأعمال الأصغر وكيف يمكن للوسطاء الماليين تصميم منتجاتهم بشكل أفضل لتتناسب مع هذه الأنظمة. ومنذ إطلاق الدورة، استفاد منها أكثر من 4000 مشارك، ما يمثل أكثر من 70 بلدًا عبر خمس قارات، من بليز إلى الصومال. وقد ثبت أن تقديمها عبر الإنترنت يُعد أمرًا بالغ الأهمية لنجاح الدورة في أثناء جائحة كوفيد-19.

العمل في شراكة

يقدم البنك الأوروبي للاستثمار في العالم مجموعة متنوعة من المنتجات لتتناسب مع احتياجات قاعدة عملاء متنوعة، ويعمل عبر المناطق مع القطاعين العام والخاص على حد سواء، ما يجعل النهج التعاوني مهمًا، ويخلق أيضًا العديد من الفرص لتبادل الخبرات والابتكارات والحوار مع الشركاء والعملاء لتعزيز التركيز على التأثير الأقوى استنادًا إلى سياسات الاتحاد الأوروبي. واستنادًا إلى ذلك، كان البنك الأوروبي للاستثمار في العالم مشاركًا متحمسًا في فريق أوروبا وغيره من الشراكات عبر مؤسسات التمويل الإنمائي.

مساهم طبيعي في فريق أوروبا

إن نهج فريق أوروبا، الذي بدأ خلال أزمة كوفيد-19 بين شركاء الاتحاد الأوروبي، يشهد تطورًا سريعًا. ويشارك البنك الأوروبي للاستثمار في العالم بالفعل في حوالي ثلثي مبادرات فريق أوروبا التي يزيد عددها على 150 مبادرة في جميع أنحاء العالم، فيوفر التمويل والخبرة الفنية سواء كمؤسسة رائدة أو من خلال استكمال مبادرات شركاء الاتحاد الأوروبي من خلال الاستثمارات المشتركة أو الموازية. يتيح نهج فريق أوروبا إجراء حوار بشأن السياسات والقطاعات مع البلدان المستفيدة، وتحديد فجوات التمويل واستهدافها، وتجميع الخبرات والتمويل المختلط، كل ذلك بطريقة منسقة.

وتُعد منصة الهيدروجين الأخضر في تشيلي أحد الأمثلة لمدى فعالية نهج فريق أوروبا في الجمع بين المساهمين المناسبين لإطلاق مشاريع مبتكرة. ويُعد مشروع العقبة – عمَّان لتحلية ونقل المياه (مشروع الناقل الوطني للمياه) أيضًا مثالًا ممتازًا على هذا النهج الجديد، حيث يستفيد من التمويل المشترك المقدم من المفوضية الأوروبية في إطار الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة بلس (EFSD+)، والبنك الأوروبي للاستثمار، ومؤسسات مالية أخرى تابعة للاتحاد الأوروبي. ومن الأمثلة الجيدة الأخرى الدور الفعال الذي أداه البنك الأوروبي للاستثمار في العالم في إنشاء المبادرة العالمية للسندات الخضراء، وهي خطة عالمية للاتحاد الأوروبي تهدف إلى تشجيع البلدان الشريكة والمشغلين وتحفيزهم على اللجوء إلى السندات الخضراء (انظر الصفحة 40).

مبادرة الاعتماد المتبادل

مبادرة الاعتماد المتبادل هي مبادرة بين البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الألماني KfW والوكالة الفرنسية للتنمية لتحقيق أقصى قدر من التكامل والتآزر بين المؤسسات. وقد أُنشئت مبادرة الاعتماد المتبادل في عام 2007 للحد من تكرار العمل والمتطلبات لكل من الممولين ومتلقي التمويل فيما يتعلق بالعناية الواجبة والعمليات والإجراءات مثل تلك المتعلقة بالمشتريات. وبناء على ذلك، تزيد هذه المبادرة من الكفاءة وتقلل الكثير من تكاليف المعاملات والحواجز التي قد يواجهها المقترضون عندما يسعون إلى الحصول على التمويل، وهو الأمر الذي يزيد أيضًا مجموعة المشاريع المجدية. وتعمل مبادرة الاعتماد المتبادل على تعزيز أفضل الممارسات وظهور بنية الاتحاد الأوروبي الشاملة والفعالة لتمويل التنمية، مع دعم السياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي.

منذ بداية المبادرة، جرى تمويل 91 مشروعًا من مشاريع مبادرة الاعتماد المتبادل، بقيمة إجمالية قدرها 8.5 مليار يورو، منها 61 مشروعًا قيد التنفيذ حاليًا. وفي عام 2023، جُمع نحو مليار يورو لدعم أربعة مشاريع. ينصب التركيز الرئيسي للمبادرة على مشاريع البنية التحتية التي غالبًا ما تكون في قطاع المياه والصرف الصحي. والمنطقة التي تضم أكبر عدد من المشاريع هي منطقة الجوار الجنوبي، تليها أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا.

الدروس المستخلصة من تقييم إقراض البنك الأوروبي للاستثمار لقطاع المياه

أجرت شعبة التقييم في البنك الأوروبي للاستثمار تقييمًا مستقلًا لدعم البنك الأوروبي للاستثمار لمشاريع قطاع المياه خارج الاتحاد الأوروبي خلال الفترة بين عامي 2010 و2021. ومع تقديم النتائج في نهاية عام 2022، يعكف البنك الأوروبي للاستثمار في العالم على دراسة كيفية استخلاص الدروس من التقييم ووضع التوصيات موضع التنفيذ.

خلال الفترة التي غطاها التقييم، وقَّع البنك الأوروبي للاستثمار 131 مشروعًا في قطاع المياه في أكثر من 50 بلدًا خارج الاتحاد الأوروبي، بتمويل إجمالي من البنك الأوروبي للاستثمار بلغ 7.2 مليار يورو. وقد سعى التقييم إلى تحديد ما نجح المشروع وما لم ينجح فيه فيما يتعلق بالأداء والنواتج الإنمائية والمساهمة في الاستدامة البيئية والتخفيف من آثار تغيُّر المناخ.

وأشار التقييم إلى أنه في العديد من البلدان التي يعمل فيها البنك الأوروبي للاستثمار في العالم، يُعد قطاع المياه ضعيفًا من حيث القدرة المؤسسية، ومجزأ من الناحية المؤسسية. وغالبًا ما تكون مشاريع المياه والصرف الصحي صغيرة نسبيًا ومحددة للغاية، ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعاملات. يُعد قطاع المياه أيضًا مهمًا اجتماعيًا ويمكن أن يصبح مسيسًا.

وفيما يتعلق بالأثر الإنمائي، خلص التقييم إلى أن دعم البنك الأوروبي للاستثمار لقطاع المياه كان ينطوي على إمكانات كبيرة فيما يخص الأثر الإنمائي وأنه يحقق النتائج المتوقعة، لا سيما فيما يتعلق بالتأثيرات البيئية والمناخية. إن العديد من فوائد هذه الاستثمارات في قطاع المياه لا يمكن تحويلها إلى أموال بسهولة، حيث تُلتمس آثارها الإيجابية خارج القطاع.

تماشيًا مع نموذج عمل البنك الأوروبي للاستثمار، ركزت مشاريعه في مجال المياه في المقام الأول على إنشاء البنية التحتية، عوضًا عن التركيز على استخدام تلك البنية التحتية في مرحلة ما بعد المشروع لتحقيق نواتج إنمائية. وفي الحالات التي ذهب فيها البنك الأوروبي للاستثمار إلى ما هو أبعد من نهج كل مشروع على حدة، خلص التقييم إلى أن النواتج الإنمائية الواعدة كانت واضحة على المستوى الأوسع للقطاع، فمثلًا، عندما شارك وفد الاتحاد الأوروبي في أنشطة القطاع، استفادت مشاريع المياه التابعة للبنك الأوروبي للاستثمار من أجندة الاتحاد الأوروبي وساهمت بشكل أكبر في تحقيق أهداف سياسة الاتحاد الأوروبي. وعند العمل مع مؤسسات مالية دولية أخرى، استفادت مشاريع البنك الأوروبي للاستثمار من الوجود المحلي الأقوى والولايات السياسية والتركيز الأكثر وضوحًا على النواتج الإنمائية للجهات الفاعلة الأخرى في المجال الإنمائي.

ومع ذلك، بالنظر إلى هذه المشاريع السابقة، خلص التقييم إلى أن البنك الأوروبي للاستثمار يفتقر إلى الموارد والحوافز المؤسسية اللازمة لرصد أوجه القصور في قطاع المياه والاستجابة لها. فقد أدى العدد المحدود من المكاتب في البلدان والافتقار إلى الوجود المحلي إلى تقييد البنك الأوروبي للاستثمار على جميع المستويات، بدءًا من تأسيس المشروع وإعداده ومتابعة تنفيذه حتى مشاركة أصحاب المصلحة والاستفادة من السياسات. لقد كان توفر الموارد اللازمة لتقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة الفنية منخفضًا أيضًا، الأمر الذي زاد من تقييد قدرة البنك الأوروبي للاستثمار على تحقيق أقصى قدر من التأثير.

منذ إنشاء البنك الأوروبي للاستثمار في العالم في يناير/كانون الثاني 2022، ومع خارطة طريقه الاستراتيجية التي وُضعت في أوائل عام 2023، أُخذت الدروس المستفادة من هذا التقييم في عين الاعتبار. ويعمل البنك الأوروبي للاستثمار في العالم على تعزيز وجوده المحلي، حسبما أوصى التقييم، فإن من شأن هذا تمكين البنك الأوروبي للاستثمار في العالم من العمل بشكل أوثق مع الاتحاد الأوروبي وشركاء التنمية الآخرين من أجل إجراء حوار قطاعي تمهيدي مع الشركاء الوطنيين، وذلك لتعزيز تأثير المشاريع – وليس في قطاع المياه فقط – التي يمولها البنك الأوروبي للاستثمار في العالم. وفي عام 2023، أنشأ البنك الأوروبي للاستثمار في العالم أيضًا شعبة جديدة معنية بالخدمات الاستشارية خارج الاتحاد الأوروبي لتكون بمثابة مركز تنسيق لتصميم الخدمات الاستشارية وتطويرها وتقديمها، ما يضمن التكامل القوي لأهداف سياسة الاتحاد الأوروبي والمواءمة الوثيقة مع احتياجات العملاء. ويُجرى استكشاف السبل لزيادة حشد المصادر الإضافية للتمويل من أجل الحصول على المساعدة الفنية.

حشد استثمارات القطاع الخاص في قطاع المياه

يدعم البنك الأوروبي للاستثمار لأول مرة الشركات الخاصة الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع المياه من خلال صندوق استثمار في الأسهم الخاصة وصندوق تسريع توافر إمدادات المياه. من خصائص قطاع المياه الاعتماد على التمويل العام ونقص تمويل القطاع الخاص، ما يحد من التقدم في توسيع نطاق التوافر الشامل لإمدادات المياه الآمنة والصرف الصحي.

وسيمكّن الاستثمار البالغ 10 ملايين يورو من صندوق قطاع المياه، وهو صندوق استثماني مدعوم من الحكومة الهولندية، صندوق تسريع توافر إمدادات المياه من توفير استثمارات في الأسهم وأشباه الأسهم في الشركات التي تعمل على طول سلسلة القيمة في مجال المياه لتمكين وتسريع وتيرة فرص الحصول على مياه شرب آمنة بأسعار معقولة في البلدان النامية ، لا سيما في آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومن المتوقع أيضًا أن تستثمر الشركات المدعومة في التقنيات الجديدة في قطاع المياه وتحسين التكيُّف مع تغيُّر المناخ. وبهذه الطريقة، من المتوقع أن يحقق الصندوق استفادة أفضل لما يقدر بنحو 1.4 مليون شخص من خدمات معالجة المياه وإمداداتها وتوزيعها. وسيكون هذا أول صندوق أسهم خاص يركز على المياه الآمنة ويهدف إلى تعزيز إمكانية الحصول على المياه الآمنة بأسعار معقولة في هذه المناطق.

من المتوقع أن يشكل التزام البنك الأوروبي للاستثمار تجاه الصندوق، من خلال صندوق قطاع المياه التابع له، إشارة إيجابية لتحفيز مشاركة المستثمرين الآخرين وأن يكون له تأثير محفز قوي للصندوق للوصول إلى حجمه المستهدف ونشر استراتيجيته الاستثمارية المخطط لها بالكامل. وستساهم العملية بشكل مباشر في تحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة بشأن المياه النظيفة والصرف الصحي.

تتبع النتائج

يدعم البنك الأوروبي للاستثمار في العالم المشاريع في جميع أنحاء العالم التي تُحدث فرقًا حقيقيًا في حياة الناس. ومن خلال المساهمة المالية والفنية للبنك، فإنه يُحدث أيضًا فرقًا حقيقيًا في نجاح المشروع. ولهذا السبب، نجري تقييم نتائج مشاريعنا بدقة طوال دورة المشروع. ولهذا السبب أيضًا، نجري تقييم ما يمكننا تقديمه لكل مشروع من حيث الفوائد المالية والأثر المُحفِّز والدعم الفني.

للحصول على صورة كاملة قدر الإمكان، نستخدم أساليب تكميلية مختلفة لدراسة تأثيرنا كجزء من نهج ثلاثي المستويات. ونتتبع النتائج ومساهمة البنك الأوروبي للاستثمار في كل مشروع طوال دورة المشروع. وندعم أيضًا إجراء دراسات متعمقة من أجل فهم مفصل لتأثير بعض المشاريع، ونلجأ إلى وضع نماذج للاقتصاد الكلي للحصول على رؤية واضحة للأثر الاقتصادي الأوسع لقروضنا[56].

في هذا القسم، نقدم المزيد من التفاصيل بشأن مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار ونتائج مشاريعنا والآثار المترتبة عليها:

- كيف نقيس النتائج والأثر
- النتائج المتوقعة للمشاريع الجديدة
- مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار في المشاريع الجديدة
- قياس البصمة الكربونية
- نمذجة الأثر الاقتصادي الكلي
- نتائج المشاريع المنجزة

56. انظر: قياس الأثر الذي تحدثه مجموعة البنك الأوروبي للاستثمار: الأساليب والدراسات. https://www.eib.org/en/publications/measuring-the-eib-groups-impact-methods-and-studies

كيف نقيس النتائج والأثر

يُعد التقييم الدقيق للأثر الذي نحدثه والمساهمة التي نقدمها أمرًا بالغ الأهمية، إذ يساعدنا في التركيز على المشاريع بالغة الأثر التي يمكن للبنك الأوروبي للاستثمار في العالم إحداث فرق كبير من خلالها، إضافة إلى المشاريع التي تتوافق مع سياسات الاتحاد الأوروبي واحتياجات الاستثمار وأولوياته في البلد المعني. وهو يساعدنا في أن نصبح أكثر فعالية من خلال تحسين الدعم الذي نقدمه، ويقدم أيضًا طريقة لضمان المساءلة أمام أصحاب المصلحة المتعاملين معنا بشأن الأثر الإيجابي الذي تحققه أنشطتنا.

يُدمج تقييم النتائج وتتبعها في عملية تقييم المشروع بالكامل ومتابعته لدى البنك الأوروبي للاستثمار من خلال إطار عمل قياس الإضافية والأثر . وهذه إحدى الوظائف الأساسية التي نقوم بها كمؤسسة تمويل إنمائي. ولكننا لا نكتفي بذلك، بل نجري دراسات متعمقة لتقييم الأثر الذي نحققه على مستوى مفصل، لدرجة أنه يتعذر القيام بذلك لكل مشروع على حدة. ونلجأ أيضًا إلى **وضع نماذج للاقتصاد الكلي** لتكوين رؤية بشأن الأثر غير المباشر الواسع لعملياتنا في الوظائف والنمو عبر الاقتصادات التي ننشط فيها. وهذه الأمور تشكل معًا **النهج ثلاثي المستويات** للأثر الذي نتبعه.

يعمل البنك الأوروبي للاستثمار أيضًا مع شركاء التنمية لمواصلة تطوير خطة النتائج. ويشارك البنك حاليًا في رئاسة مجموعة عمل بنوك التنمية متعددة الأطراف المعنية بالإدارة من أجل تحقيق نتائج التنمية، كجزء من المجموعة التوجيهية للمؤشرات المتوافقة لعمليات القطاع الخاص (التي شُكلت لوضع مؤشرات نتائج متوافقة لعمليات القطاع الخاص)، ويشارك بنشاط في مجموعات عمل مؤسسات التمويل الإنمائي الأوروبية، ومجتمع النتائج التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنتديات التأثير والنتائج المختلفة. ويساعد هذا في ضمان اتباع البنك الأوروبي للاستثمار لنهج محدَّث قائم على تحقيق الأثر من أجل تبادل الدروس المستفادة وتعزيز هذه الخطة في المستقبل.

تتبع النتائج خلال دورة المشروع: إطار قياس الإضافية والأثر

اعتبارًا من عام 2021، بدأ العمل بإطار قياس الإضافية والأثر بشكل كامل، وهو إطار عمل يجمع بين إطارَي قياس النتائج والتقييم ثلاثي الركائز السابقين للبنك في خارج الاتحاد الأوروبي وداخله، مع تمكين تقييم المشاريع ورصدها لتتناسب مع الاحتياجات الخاصة لسياقات التنمية المختلفة.

يوفر إطار قياس الإضافية والأثر إطار عمل شاملًا لتقييم كل مشروع من مشاريع البنك الأوروبي للاستثمار من حيث النتائج والإضافية، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. ويتبع هذا الإطار نهجًا راسخًا من ثلاث ركائز تقوم على ثلاثة أسئلة: "لماذا" نحتاج إلى تدخل البنك الأوروبي للاستثمار، و"ما" الذي سيتم تحقيقه، و"كيف" سيصنع البنك الأوروبي للاستثمار فرقًا. وترتبط هذه الركائز الثلاث من الناحية المفاهيمية بالعناصر المختلفة لسلسلة النتائج:

الشكل 11: إطار قياس الإضافية والأثر وسلسلة النتائج

يُعد هذا الإطار أداة أساسية لضمان فعالية التنمية لأنه يتيح اتباع نهج الإدارة من أجل إحراز النتائج (التوجيه والتصميم والتنفيذ والإبلاغ والتعلُّم). وكجزء من إجراءات العناية الواجبة، يتم تقييم الركائز الثلاث بهدف تقييم القيمة المضافة للعملية. وتشكل هذه التقييمات جزءًا أساسيًا من عملية صنع القرار. وتُستخدم مؤشرات النتائج التي تحددت في أثناء التقييم كأساس لرصد المشروع طوال دورة المشروع: عندما يُقيَّم مشروع ما، يقوم البنك الأوروبي للاستثمار بتقدير النتائج التي ستتحقق في إطار هذا المشروع، وبعد ذلك تتم متابعة المؤشرات لتقييم ما تم تقديمه بالفعل. إن رصد النتائج بهذه الطريقة يساعد في استخلاص الدروس التي يمكن الاستفادة منها في تنفيذ المشروع. ويتم استخلاص هذه الدروس أيضًا من التقييمات المستقلة.

يهدف إطار قياس الإضافية والأثر إلى التوافق مع سياسة الاتحاد الأوروبي في البلدان والمناطق التي يعمل فيها البنك، ومع أهداف التنمية المستدامة. ويمتاز الإطار بالمرونة بحيث يمكن إضافة مؤشرات جديدة عند ظهور الحاجة إليها.

مواصلة العمل للتحقق من الأثر

في حين أن إطار قياس الإضافية والأثر يشكل الأساس لنهجنا الشامل لتقييم الأثر، فإن مقيّمينا وفرق البحث العاملة معنا يقومون أيضًا بإجراء تحقيقات أعمق على مدى أبعد في آثار المشاريع التي ندعمها.

الدراسات المتعمقة للأثر هي إحدى الطرق لعرض نتائج المشروع بتفاصيل بالغة الدقة، بما يتجاوز ما هو ممكن ضمن عملية تقييم النتائج العادية. وفي هذه الدراسات، نستخدم مجموعة متنوعة من الأساليب لدراسة أثر مشاريع أو أنواع منتجات معينة تقدمها مجموعة البنك الأوروبي للاستثمار بمزيد من التعمُّق.

وضع نماذج للاقتصاد الكلي هي إحدى الطرق المستخدمة في التحقق من تأثير قروضنا في الوظائف وإجمالي الناتج المحلي عبر الاقتصادات بأكملها، وقياس حجمه المحتمل. وتساعدنا هذه الطريقة في ضمان فهمنا الصحيح لكيفية تأثير المشاريع الفردية في نهاية المطاف في حياة الناس.

النتائج المتوقعة من المشاريع الجديدة

في عام 2023، وقَّع البنك الأوروبي للاستثمار عقودًا خاصة بـ 80 مشروعًا جديدًا خارج الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة. وقد بلغ إجمالي القروض المعتمدة لهذه المشاريع الجديدة (باستثناء العقود الموقعة في إطار المشاريع القديمة) 6.3 مليار يورو (انظر الصفحة 85 للحصول على المزيد من التفاصيل حول أحجام الإقراض). يلخص هذا القسم المخرجات والنواتج الإجمالية التي نتوقعها من هذه المشاريع الجديدة.

الجدول 3: النتائج المتوقعة لمشاريع البنية التحتية الجديدة

الزراعة والغابات	
مساحة الغابات أو الموائل الأخرى المحمية (بالهكتار)	71332
أراضي الغابات ذات الإدارة المحسنة (بالهكتار)	6336
المساحة الجديدة المزروعة (التشجير) (بالهكتار)	55248
الطرق الزراعية/مصدات مكافحة الحرائق التي تم إنشاؤها أو صيانتها (بالكيلومتر)	559
الطرق الريفية الجديدة أو التي تمت صيانتها (بالكيلومتر)	4696
سعة تخزين المنتجات الزراعية (بالطن)	21000
وفورات المياه الناتجة عن تحديث أنظمة الري (بالمليون متر مكعب/السنة)	91
المبيعات المحتملة الناتجة عن المشروع (بالمليون يورو/السنة)	30.8

الخدمات الرقمية	
عدد مواقع شبكات الجيل الثالث والرابع والخامس المقامة	659

التعليم	
المرافق التعليمية الجديدة أو المجددة (بالمتر المربع)	110360
الأماكن المنشأة في المرافق التعليمية	13700
المعدات التعليمية ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة التي تم توفيرها (بالمليون يورو)	51.9
الطلاب المسجلون في مرافق تعليمية مستفيدة من التمويل	21400
خريجو المرافق التعليمية الممولة	1513

الطاقة	
التوليد	
قدرة توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة (بالميغاواط)	2772
الكهرباء المولدة من مصادر الطاقة المتجددة (بالغيغاواط ساعة/سنة)	5453
الأسر التي يمكن تزويدها بالكهرباء المولدة	2357744
النقل	
قدرة المحطات الفرعية التي تم إنشاؤها أو تطويرها (بالميغافولت أمبير)	1251
محطات الكهرباء الفرعية التي تم إنشاؤها أو تطويرها	90
توصيلات جديدة لشبكات الكهرباء	154539
خطوط الكهرباء التي تم إنشاؤها أو تحديثها لنقل الكهرباء وتوزيعها (بالكيلومتر)	5716

الصحة	
مساحة الأدوار المبنية أو المجددة في المنشآت الصحية	16520
المعدات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المقدمة إلى المرافق الصحية	2.6
عدد السكان الحاصلين على التطعيمات ضد الأمراض المُعدية (بالمليون)	185

وسائل النقل	
وسائل النقل العام الحضري	
طول الحارات المخصصة للحافلات أو الترام أو المترو التي تم إنشاؤها أو تطويرها (بالكيلومتر)	39
المحطات أو المواقف التي تم إنشاؤها أو تطويرها	62
المركبات أو عربات السكك الحديدية التي تم شراؤها أو تجديدها	49
الرحلات الإضافية في وسائل النقل العام (بالراكب/سنة)	47560000
الوقت الموفَّر (بمليون ساعة/سنة)	24
السكك الحديدية	
طول مسار السكك الحديدية الذي تم بناؤه أو تطويره (بالكيلومتر)	152
المحطات أو المواقف التي تم إنشاؤها أو تطويرها	2
الرحلات الإضافية في وسائل النقل العام (بالراكب/سنة)	650000
الوقت الموفَّر (بمليون ساعة/سنة)	0.45
المستفيدون (بضائع الشحن) (بالطن/سنة)	740000
الطرق	
طول حارات الطرق التي تم بناؤها أو تطويرها (بالكيلومتر)	4116

التنمية الحضرية وكفاءة الطاقة	
مساحة المناطق المفتوحة التي تم إنشاؤها أو إعادة تطويرها أو إصلاحها (بالمتر المربع)	390300
مساحات المباني التي تم بناؤها أو تطويرها (بالمتر المربع)	34320
عدد وحدات الإسكان الاجتماعي أو ميسور التكلفة التي تم بناؤها أو تجديدها	2300
خطوط أنابيب التدفئة/التبريد التي تم تركيبها أو تطويرها (بالكيلومتر)	22
عدد الأسر في المساكن الاجتماعية ميسورة التكلفة الجديدة أو المعاد تأثيثها	2300
عدد السكان المستفيدين من البنية التحتية المحسنة من خلال برامج التمويل المشترك	150000
عدد السكان المستفيدين من البنية التحتية الحضرية أو الإقليمية الجديدة/المطورة	369200

المياه والصرف الصحي والنفايات	
إمدادات المياه	
سعة الخزانات أو مخزون المياه غير المعالجة مما تم إنشاؤه أو تجديده (بالمتر المكعب)	64100
سعة محطات معالجة المياه التي تم بناؤها أو تجديدها (بالمتر المكعب/يوم)	566676
طول خطوط المياه الرئيسية أو أنابيب التوزيع التي تم تركيبها أو تجديدها (بالكيلومتر)	3990
توصيلات إمداد المياه المنزلية التي تم تركيبها أو تجديدها	76419
الأشخاص المستفيدون من مياه الشرب الآمنة	3129037
الأشخاص الذين قل تعرضهم لخطر الجفاف	1500000

المياه والصرف الصحي والنفايات	
الصرف الصحي	
سعة محطات معالجة مياه الصرف الصحي التي تم بناؤها أو تجديدها (بالمكافئ للشخص)	387941
طول مصارف مياه الأمطار الجديدة أو التي تم إصلاحها (بالكيلومتر)	270
طول أنابيب الصرف الصحي و/أو مياه الأمطار التي تم تركيبها أو إصلاحها (بالكيلومتر)	3520
توصيلات إمداد المياه المنزلية إلى خدمات الصرف الصحي التي تم تركيبها أو تجديدها	40000
مياه الصرف الصحي المعالجة وفقًا للمعايير المقبولة (بالمكافئ للشخص)	687941
الأشخاص المستفيدون من خدمات الصرف الصحي المحسنة	1056545
الوقاية من الفيضانات	
طول السدود التي تم بناؤها أو إصلاحها (بالكيلومتر)	24
الأشخاص الذين قل خطر تعرضهم للفيضانات	302240
إدارة النفايات	
مطامر النفايات أو مكبات النفايات الموجودة التي تم إغلاقها أو إصلاحها (بالمتر المكعب)	440000
سعة مرافق إدارة النفايات الجديدة (بالطن/سنة)	50000
المركبات الجديدة لجمع النفايات	100
كمية المواد القابلة لإعادة التدوير/النفايات البيولوجية المجمَّعة بشكل منفصل (بالطن/سنة)	55000
كمية النفايات المتبقية المجمَّعة (بالطن/سنة)	460000
كمية النفايات التي تم التخلص منها في مطمر نفايات صحي جديد (بالطن/سنة)	355000
الأشخاص المستفيدون من نظام جمع النفايات الجديد	1100000

الجدول 4: نتائج التوظيف المتوقعة لمشاريع البنية التحتية الجديدة

	التوظيف المؤقت في مرحلة بناء المشروع (بالشخص/سنة)	التوظيف الدائم في مرحلة تشغيل المشروع (ما يعادل دوامًا كاملًا)
الزراعة والغابات	43266	8495
الخدمات الرقمية	1213	349
التعليم	6220	33
الطاقة	41813	4000
الصحة	30400	3000
الصناعة	5007	30393
وسائل النقل	64886	785
التنمية الحضرية	25467	51575
المياه والصرف الصحي والنفايات	34629	2204
المجموع	**252901**	**100834**

الجدول 5: النتائج المتوقعة لمشاريع التنمية الجديدة من القطاع الخاص

خطوط الائتمان للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشركات ذات رأس المال المتوسط – 23 عملية، بقيمة 1443 مليون يورو			
	الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	الشركات ذات رأس المال المتوسط	جميعها
مجموع القروض (بمليون يورو)	1342	349	1691
مجموع القروض (#)	25859	348	26207
متوسط حجم القرض (بألف يورو)	52	998	15500
متوسط مدة القرض (بالسنوات)	4.5	5.6	4.7
الوظائف المستدامة في الشركات المستفيدة	476581	110676	587255

خطوط الائتمان للتمويل متناهي الصغر – 3 عمليات، بقيمة 132 مليون يورو	
مجموع القروض (بمليون يورو)	1017
مجموع القروض (#)	551288
متوسط حجم القرض (باليورو)	1845
نسبة النساء من المستفيدين النهائيين	49
الوظائف المستدامة في الشركات المستفيدة	199014
الوظائف المستدامة التي تشغلها النساء	97905
الوظائف المستدامة التي يشغلها الشباب	33799

صناديق الأسهم – 15 عملية، 545 مليون يورو	
إجمالي حجم الصندوق (بالمليون يورو)	4029
متوسط نسبة الرافعة المالية	7.4
عدد الشركات المستثمر فيها	170
متوسط الاستثمار (بالمليون يورو)	21.1
الوظائف المستدامة في الشركات المستثمر فيها	84966
صافي الوظائف المستحدثة في الشركات المستثمر فيها	13394

مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار في المشاريع الجديدة

يمول البنك الأوروبي للاستثمار المشاريع السليمة. ويقدم أيضًا حزم الدعم التي تشمل شروط تمويل ذات مزايا والمشورة الفنية والمساعدة في جذب المزيد من التمويل. ويشكل ذلك ما يُطلق عليه "مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار"، وهو ما يفوق بدرجة كبيرة التمويل الذي يمكن لمروجي المشاريع الحصول عليه في الأسواق المحلية.

الركيزة الثالثة لإطار قياس الإضافية والأثر تقيّم كيفية قيام البنك الأوروبي للاستثمار بتسهيل مشروع ما أو تعزيزه من خلال توفير الدعم المالي أو غير المالي الذي يكمل ما هو متاح من مصادر السوق[57]. وتأتي مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار استجابة لإخفاقات السوق التي تم تحديدها، ومن دون تلك المساهمة لا يمكن للمشروع المعني أن يستمر، أو سيكون محدودًا في حجمه ونطاقه. وفيما يلي أنواع المساهمة المالية التي يتم تقييمها:

- **الاستفادة المالية** – تقييم القيمة المالية المضافة، أو حيث لا يكون ذلك ممكنًا، الفوائد من حيث تخفيف متطلبات رأس المال.
- **تمديد آجال استحقاق القرض** – فترة سداد القرض التي يتيحها البنك الأوروبي للاستثمار بما يتجاوز ما هو متاح في السوق.
- **شروط تمويل مخصصة** – فوائد إضافية يوفرها هيكل التمويل لدى البنك الأوروبي للاستثمار، إلى جانب الميزة السعرية والاستحقاق الأطول أجلًا.

يشمل **تقييم المساهمة غير المالية** ما يلي:

- **أثر جذب الاستثمارات** – ما تؤديه مشاركة البنك الأوروبي للاستثمار من دور تحفيزي في حشد الممولين الآخرين، سواء من خلال اجتذاب ممولي القطاع الخاص أو من خلال شروط مشاركته مع الشركاء في القطاع العام.
- **المشورة المالية والهيكلة المالية** – الحد الذي يُعد فيه المنتج مبتكرًا من حيث المشورة والهيكلة المالية في سوق محددة و/أو للطرف المقابل.
- **المساهمة الفنية والمشورة الفنية** – المساهمة الفنية التي يقدمها البنك الأوروبي للاستثمار تشمل المشاركة بالخدمات الاستشارية في مرحلة الإعداد، والمشاركة بالمساعدة الفنية الخارجية التي يمولها و/أو يشرف عليها البنك الأوروبي للاستثمار، ومساهمة خبراء البنك الأوروبي للاستثمار في تحسين المشروع في أثناء إعداده أو تنفيذه.
- **الارتقاء بالمعايير** – مدى مساهمة المشاريع خارج الاتحاد الأوروبي في نشر معايير الاتحاد الأوروبي في مجالات مثل المشتريات والمعايير الفنية أو البيئية والمعايير الاجتماعية والإدارية.
- **التمويل المبتكر** – مؤشر إضافي يُستخدم عند الاقتضاء لتحديد كيفية اعتبار التمويل مبتكرًا بطرق أخرى غير المشورة والهيكلة المالية.

57. يتماشى هذا أيضًا مع الإطار المنسق للبنوك الانمائية متعددة الأطراف بشأن الإضافية في عمليات القطاع الخاص. https://www.adb.org/sites/default/files/institutional-document/456886/mdb-additionality-private-sector.pdf

الجدول 6: الركيزة الثالثة لإطار قياس الإضافية والأثر: مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار – ملخص لأنواع مختلفة من الأدوات لـ 75 مشروعًا جديدًا تم تقييمها بموجب إطار قياس الإضافية والأثر

			قروض البنية التحتية	خطوط الائتمان للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشركات ذات رأس المال المتوسط	صناديق الأسهم
	عدد المشاريع		30	26	19
	مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار – التقييم الإجمالي	التقييم المتوسط	**3.1**	**3.1**	**3.2**
المساهمة المالية	**المساهمة المالية – الإجمالي**	**التقييم المتوسط**	**3.7**	**3.7**	**3.1**
	آجال استحقاق أطول	التقييم المتوسط	3.6	3.7	3.0
	المطابقة مع العمر الاقتصادي	المتوسط (%)	90	89	86
	شروط مخصصة	التقييم المتوسط	3.6	3.6	3.1
	تمديد أجل الاستحقاق	المتوسط (%)	152	154	56
المساهمة غير المالية	**المساهمة غير المالية – الإجمالي**	**التقييم المتوسط**	**2.9**	**2.8**	**3.3**
	التمويل المبتكر (إضافي)	التقييم المتوسط	1.7	2.2	2.5
	جذب الاستثمارات	التقييم المتوسط	2.8	2.0	3.3
	الإعانة المالية	المتوسط (%)	11	2	5
	المشورة المالية والهيكلة المالية	التقييم المتوسط	2.2	2.0	2.6
	المساهمة الفنية والمشورة الفنية	التقييم المتوسط	2.8	3.2	0.0
	الارتقاء بالمعايير	التقييم المتوسط	2.9	2.5	3.5

الجدول 7: الركيزة الثالثة لقياس النتائج: مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار – ملخص لأنواع مختلفة من الأدوات لأربعة مشاريع جديدة تم تقييمها في إطار قياس النتائج

			قروض البنية التحتية
	عدد المشاريع		4
	مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار – التقييم الإجمالي		**3.0**
المساهمة المالية	**التقييم الإجمالي**	**التقييم المتوسط**	**3.0**
	الإعانة المالية	التقييم المتوسط	2.5
	الإعانة المالية	المتوسط (%)	21
	العملة المحلية	التقييم المتوسط	0.8
	تمديد أجل الاستحقاق	التقييم المتوسط	3.3
	تمديد أجل الاستحقاق	المتوسط (%)	109
	المطابقة مع العمر الاقتصادي	التقييم المتوسط	4.0
	المطابقة مع العمر الاقتصادي	المتوسط (%)	106
التسهيلات المالية	**التقييم الإجمالي**	**التقييم المتوسط**	**2.8**
	التمويل المبتكر	التقييم المتوسط	1.3
	استقطاب ممولين آخرين من القطاع الخاص	التقييم المتوسط	2.5
	الارتقاء بالمعايير	التقييم المتوسط	3.0
	العمل مع شركاء من القطاع العام	التقييم المتوسط	3.0
المشورة	**التقييم الإجمالي**	**التقييم المتوسط**	**3.3**
	المشورة المالية والهيكلة المالية	التقييم المتوسط	2.3
	المساهمة الفنية والمشورة الفنية	التقييم المتوسط	3.3

ملاحظة: تقييمات مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار للمشاريع الفردية: **4 = مرتفع، 3 = ملموس، 2 = متوسط، 1 = منخفض**. متوسطات بسيطة عبر المشاريع.

التيسير المالي هو طريقة أخرى للنظر في درجة المساهمة المالية التي يقدمها البنك الأوروبي للاستثمار في العالم. وتعتبر التدفقات المالية مثل القروض ميسرة عندما تُوفَّر بشروط أفضل بكثير مما تتيحه السوق، بحيث يمكن اعتبارها متضمنة لعنصر المنحة. لقد حددت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي سقوفًا للشروط الميسرة يجب الوفاء بها حتى تُعد التدفقات المالية مساعدات إنمائية رسمية. وتختلف هذه السقوف في حالة البلدان ذات الدخل المنخفض وذات الدخل المتوسط المنخفض وذات الدخل المتوسط المرتفع. وقد تم تحديد سقوف أعلى بكثير بالنسبة إلى البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض، لا سيما البلدان ذات الدخل المنخفض، وذلك بالنظر إلى حاجتها الكبرى إلى المنح أو القروض المُيسَّرة للغاية[58].

يقدم البنك الأوروبي للاستثمار تقارير سنوية عن تيسيرات تمويلاته (المدفوعات)، عن طريق المفوضية الأوروبية، إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويقدم تقارير عن المدفوعات، حيث لا يكون سعر الفائدة النهائي (ومن ثم تيسير القروض) معروفًا إلا عند الصرف. ومن المقرر أن تنشر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أرقام عام 2023 في الربع الأخير من عام 2024. وفي الوقت نفسه، يمكن استخدام بيانات المدفوعات لعام 2022 للحصول على فكرة عن درجة تيسير التمويل الذي يقدمه البنك الأوروبي للاستثمار في العالم. في عام 2022، بلغت نسبة 77.4% من المدفوعات (للقطاعين العام والخاص) المقدمة إلى البلدان المتلقية للمساعدات الإنمائية الرسمية المدرجة في قوائم لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، سقوف التيسير المطلوبة لاعتبارها مساعدات إنمائية رسمية.

الجدول 8: حصة مدفوعات البنك الأوروبي للاستثمار للبلدان المدرجة في قوائم لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 2022 المؤهلة لتصبح مساعدات إنمائية رسمية (بمليون يورو)

	المبالغ المنصرفة التي تُعد مساعدات إنمائية رسمية	التدفقات والمبالغ الرسمية المنصرفة الأخرى	المبلغ المعادل لمنحة المساعدة الإنمائية الرسمية	المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من المدفوعات الكلية
للقطاع العام				
القروض	4102	487	1607	%89
الأسهم	52		%100	%100
للقطاع الخاص				
القروض	508	936		%35
الأسهم	218		%100	%100
المجموع	4880	1424	1659	%77

ملاحظة: وفقًا لقائمة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمتلقي المساعدة الإنمائية الرسمية لأغراض الإبلاغ عن المساعدات في عامي 2022 و2023. تختلف المنهجية الرسمية المستخدمة في أدوات القطاع الخاص عن نظيرتها المستخدمة في أدوات القطاع العام، إذ لا تزال مدفوعات أدوات القطاع الخاص في عام 2022 تُدرج ضمن المساعدات الإنمائية الرسمية على أساس التدفق النقدي، وليس على أساس ما يعادل المنح، شريطة أن تلبي سقوف التيسير بنسبة 25% على الأقل. وفي عام 2022، اقتصر حساب مبالغ -معادلة المنح على القروض ضمن القطاع العام بسبب غياب منهجية للقطاع الخاص. غير أنه في تدفقات عام 2023، اعتمدت لجنة المساعدة الإنمائية منهجية جديدة تشمل جميع أدوات القطاع الخاص، مثل القروض والأسهم والضمانات. ومما يجدر ذكره أن منهجية الأسهم ستظل كما هي للقروض في القطاعين الخاص والعام.

58. انظر: https://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-standards/officialdevelopmentassistancedefinitionandcoverage.htm

قياس البصمة الكربونية

يُقصد بقياس البصمة الكربونية في البنك الأوروبي للاستثمار تقدير انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن المشاريع والإبلاغ عنها (وليس مشاريع العمل المناخي فقط) عندما يتم تجاوز أي من العتبتين الآتيتين أو كلتيهما:

- **الانبعاثات المطلقة** (الانبعاثات الفعلية للمشروع) تتجاوز 20000 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويًا.
- **الانبعاثات النسبية** (الزيادة أو الانخفاض في الانبعاثات المقدرة مقارنة بالبديل المتوقع) تتجاوز 20000 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويًا.

تشير الانبعاثات المطلقة إلى الانبعاثات المباشرة للمشروع نفسه (انبعاثات النطاق 1) بالإضافة إلى الانبعاثات الناتجة عن توليد إمدادات الطاقة التي يستخدمها المشروع (انبعاثات النطاق 2). ولا تدخل انبعاثات النطاق 3 (الانبعاثات غير المباشرة الأخرى) في بيانات المشروع عادة، باستثناء الوصلات المتعلقة بالبنية التحتية المادية مثل الطرق والسكك الحديدية وخطوط المترو. وأما الانبعاثات النسبية، فتقدَّر من خلال مقارنة الانبعاثات المطلقة مع تلك الناتجة عن الوضع الراهن.

وبالرغم من أن الانبعاثات النسبية مهمة لمقارنة التقنيات والمشاريع، فإن الانبعاثات المطلقة لكل مشروع تقع في صميم نهج البصمة البيئية للبنك الأوروبي للاستثمار، لأنها هي التي ستؤثر في نهاية المطاف في تأثيرنا المناخي. يتم تقييم بيانات الغازات الدفيئة على مستوى المشروع الفردي في أثناء تقييم المشروع والإبلاغ عنها في أوراق البيانات البيئية والاجتماعية للبنك. ولأغراض إعداد التقارير السنوية الكلية، تُحسب انبعاثات المشاريع بالتناسب مع حجم تمويل البنك الأوروبي للاستثمار لكل مشروع في ذلك العام، ومن ثم تجنب تكرار الحساب مع تقارير المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

في عام 2023، شمل القياس 16 مشروعًا خارج الاتحاد الأوروبي (بما يشمل العقود الموقعة والمخصصات الكبيرة المعتمدة خلال العام)، وهو ما يمثل 2.6 مليار يورو من قروض البنك الأوروبي للاستثمار. وتشير تقديرات القياس إلى أن انبعاثات الغازات الدفيئة الناجمة عن تمويل هذه المشاريع الاستثمارية تبلغ نحو 152100 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويًا. ويقدَّر ما تم توفيره من تمويل هذه المشاريع الاستثمارية بنحو 652600 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويًا.

نُشرت النسخة الأحدث من منهجيات البصمة الكربونية لمشاريع البنك الأوروبي للاستثمار في عام 2023[59].

59. EIB, 2023, "EIB_project_carbon_footprint_methodologies"

نمذجة للأثر الاقتصادي الكلي

تُعد النمذجة الاقتصادية أداة رئيسية لتكملة المخرجات والنواتج التي نقيسها لكل مشروع. ومن شأن ذلك أن يعطي فكرة عن حجم التأثيرات الاقتصادية الكلية غير المباشرة الأوسع نطاقًا للاستثمارات المدعومة.

بالنظر إلى مشروع بناء خط مترو على سبيل المثال، سنجد أن له تأثيرات مباشرة واضحة مثل خدمات النقل المقدمة أو الأشخاص العاملين في بنائه، ولكنه ستكون له تأثيرات غير مباشرة أيضًا يصعب تتبعها وقياسها على مستوى المشروع. ويشمل ذلك:

- التأثيرات غير المباشرة في فرص التوظيف على طول سلسلة التوريد (تأثيرات عكسية غير مباشرة)، مثل زيادة الطلب على منتجات مثل الخرسانة وحديد الصلب للبناء، فضلًا عن الإمدادات اللازمة للتشغيل. ويساهم توفير هذا الطلب في دعم فرص التوظيف الإضافية.
- التأثيرات المستقبلية غير المباشرة على الإنتاجية والقدرة التنافسية. فإن من شأن تقليل الازدحام وأوقات السفر تحسين الكفاءة الاقتصادية في مجموعة من القطاعات الاقتصادية، مع ما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية أخرى.
- التأثيرات المستقبلية غير المباشرة على الإنتاجية والقدرة التنافسية. فإن من شأن تقليل الازدحام وأوقات السفر تحسين الكفاءة الاقتصادية في مجموعة من القطاعات الاقتصادية، مع ما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية أخرى.

ثمة طرق عديدة لوضع نماذج للآثار الاقتصادية غير المباشرة، فإنه بالنسبة إلى العمليات خارج الاتحاد الأوروبي، يستخدم البنك الأوروبي للاستثمار حاليًا نموذج الأثر المشترك الذي جرى استحداثه بتعاون عدد من مؤسسات التمويل الإنمائي[60].

لقد استخدمنا نموذج الأثر المشترك للتحقق من الأثر غير المباشر المحتمل على العمالة للاستثمارات المدعومة بتمويل البنك الأوروبي للاستثمار خارج الاتحاد الأوروبي في عام 2023 بقيمة 37.5 مليار يورو. وقد خلص النموذج إلى أن هذه الاستثمارات سوف تدعم نحو 330000 وظيفة غير مباشرة على طول سلاسل التوريد في أثناء التشغيل (على سبيل المثال، توريد المواد والمعدات المستخدمة في المشروع) ونحو 510000 وظيفة في أثناء البناء (مثل إنتاج مواد البناء والأدوات والآلات، ونحو ذلك). ويقدِّر النموذج أن 290000 وظيفة إضافية يرجَّح أن تنشأ عن الدخل الإضافي المتولد من التأثيرات غير المباشرة لعملية التشغيل وسلسلة التوريد الخاصة بها، ونحو 530000 وظيفة من التأثيرات غير المباشرة لنشاط البناء وسلسلة التوريد الخاصة بها. ولا يمكن حتى الآن تقدير الآثار المستقبلية غير المباشرة، مثل تلك التي تحدث من خلال إنتاج الكهرباء وغير هذا من الميزات التي تعمل على تعزيز الإنتاجية، باستخدام نموذج الأثر المشترك، ولكننا نأمل أن يصبح ذلك ممكنًا في المستقبل. تشير الأرقام الجزئية إلى أنه سيتم دعم نحو 97000 وظيفة من خلال تحسين إمدادات الطاقة. ومن المهم ملاحظة أن هذه الأرقام إرشادية وتعتمد على إعداد النموذج والمنهجية الحالية.

الجدول 9: الآثار غير المباشرة على التوظيف بقيمة 37.5 مليار يورو للاستثمارات المدعومة من خلال قروض البنك الأوروبي للاستثمار خارج الاتحاد الأوروبي في عام 2023: نتائج نموذج الأثر المشترك

	سلسلة التوريد الخاصة بإنشاء المشروع	سلسلة التوريد الخاصة بتشغيل المشروع
الآثار العكسية غير المباشرة على العمالة على طول سلسلة التوريد	510000	330000
إحداث المزيد من الآثار غير المباشرة على الطلب والعمالة من خلال زيادة الدخل	530000	290000
الآثار المستقبلية غير المباشرة في الإنتاجية والقدرة التنافسية	تتوفر تقديرات جزئية فقط: 97000 وظيفة من إمدادات الطاقة	

60. نموذج الأثر المشترك هو نموذج وضعته شركة الاستشارات الهولندية ستيوارد ريدكوين، وبروباركو الفرنسية، ومجموعة CDC في المملكة المتحدة، والبنك الأفريقي للتنمية، وشركة الاستثمار البلجيكية للبلدان النامية، ومؤسسة FinDev Canada، والمؤسسة الهولندية Financierings-Maatschappij voor Ontwikkelingslanden (FMO).

نتائج المشاريع المنجزة

عند الانتهاء من مشروع ما، فإننا نقوم بإعادة تقييمه من أجل التحقق من دقة تقييمنا في أثناء التقييم واستخلاص الدروس إذا ما احتجنا إليها في تقييم المشاريع وتصميمها في المستقبل. وتُجرى عملية إعادة التقييم الكاملة هذه للمشاريع التي تم تقييمها في الأصل من عام 2012 فصاعدًا[61]. ويلخص هذا القسم المؤشرات الرئيسية للمخرجات والنواتج للمشاريع التي اكتملت في عام 2023.

خطوط الائتمان للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشركات ذات رأس المال المتوسط

اكتملت في عام 2023 عشرة خطوط ائتمان للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشركات ذات رأس المال المتوسط، وهي خطوط تم تقييمها في الأصل بموجب إطار قياس النتائج أو إطار قياس الإضافية والأثر في السنوات السابقة. وهذا الرقم أعلى من رقم الخطوط المكتملة في العام الماضي، ما يعكس زيادة العمليات في البلدان المرشحة للانضمام (خمسة خطوط ائتمان مقابل خط واحد في العام الماضي). وتم تنفيذ عمليتين في صربيا والبوسنة والهرسك وواحدة في الجبل الأسود. وكان اثنان من خطوط الائتمان مخصصين لبنوك في مقدونيا الشمالية وبيلاروسيا، في حين كان الخطان الآخران مخصصين لبنوك في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (بنين ورواندا) وجزر المالديف.

الجدول 10: النتائج المحققة لعشرة خطوط ائتمان مكتملة

النتائج المحققة	جميع الشركات الصغيرة والمتوسطة	متناهية الصغر	صغيرة الحجم	متوسطة الحجم	الشركات ذات رأس المال المتوسط*	جميعها
مجموع القروض (بمليون يورو)	355	35	149	172	86	**441**
مجموع القروض #	1976	546	962	468	160	**2136**
متوسط حجم القرض (بألف يورو)	180	64	154	367	535	**207**
متوسط حجم الاستثمار (بألف يورو)	265	99	216	558	773	**303**
متوسطة مدة القرض (بالسنوات)	5.3	6.0	5.3	5.2	5.1	**5.4**
الوظائف المستدامة	76029	2897	23868	49264	52275	**128304**

*تشمل الشركات ذات رأس المال المتوسط 22 قرضًا لمؤسسات القطاع العام.

بدعم من خطوط الائتمان هذه، قدمت البنوك الشريكة أكثر من 441 مليون يورو عبر 2136 قرضًا. ومن هذه القروض، استفادت الشركات الصغيرة والمتوسطة من 1976 قرضًا، في حين استفادت الشركات ذات رأس المال المتوسط من 160 قرضًا. وقد ساهم هذا القرض في الحفاظ على 128304 وظائف في الشركات المستفيدة النهائية. وبلغ متوسط أجل استحقاق القروض المقدمة للمستفيدين النهائيين (المرجحة حسب حجم القرض) 5.4 سنة.

قد يكون من الصعب الحصول على تقدير مسبق لنتائج خطوط الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات ذات رأس المال المتوسط لأنها مرتبطة بنجاح وسطاء الإقراض في العثور على عملاء في بيئات غير متوقعة أو متغيرة. وفي حالة كان الوسطاء غير قادرين على تخصيص مبلغ خط الائتمان الخاص بالبنك الأوروبي للاستثمار بالكامل، يتم في النهاية إلغاء المبلغ المستحق. ومن بين خطوط الائتمان المكتملة في عام 2023، تأثرت ستة خطوط على هذا النحو، الأمر الذي أدى إلى خفض إجمالي المبلغ المدفوع من 472 مليون يورو متوقع إلى 441 مليون يورو.

بالنسبة إلى العمليات المنجزة في عام 2023، كان إجمالي عدد القروض أعلى بنسبة 3% من المتوقع، في حين كان الانقسام بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات ذات رأس المال المتوسط كما هو متوقع (93% في الشركات الصغيرة والمتوسطة). ومع ذلك، عند النظر إلى خطوط الائتمان الفردية، وُجد تباين كبير: وُجدت مبالغة في تقدير حجم القروض في أربعة خطوط، أما الخطوط الستة الأخرى فكانت مبالغها مقدَّرة على نحو أقل من الحقيقي.

61. أُطلق إطار قياس النتائج التابع للبنك الأوروبي للاستثمار، وهو الإطار السابق لإطار قياس الإضافية والأثر، في عام 2012.

مع وجود 38 موظفًا، كان متوسط حجم الشركات الصغيرة والمتوسطة المدعومة أكبر مما كان متوقعًا في الأصل (31 موظفًا). ونتيجة لذلك، كان العدد الإجمالي للوظائف المستدامة أكبر مما هو متوقع بنسبة 22%.

كان المتوسط المرجح لأجل القروض المقدمة للمستفيدين النهائيين من خلال هذه المجموعة من خطوط الائتمان متماشيًا إلى حد كبير مع ما كان متوقعًا.

وبشكل عام، عند الانتهاء في عام 2023، لاحظنا حجم قروض أقل ولكن عدد القروض أعلى من المتوقع، أي إن متوسط حجم القروض الأقل حافظ على استدامة وظائف أكثر من المتوقع.

الجدول 11: النتائج المتوقعة لعشرة خطوط ائتمان مكتملة

النتائج المتوقعة	جميع الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشركات ذات رأس المال المتوسط	أخرى*	جميعها
مجموع القروض (بمليون يورو)	388	74	10	**472**
مجموع القروض #	1936	95	46	**2077**
متوسط حجم القرض (بألف يورو)	201	774	223	**227**
متوسط حجم الاستثمار (بألف يورو)	366	1495	585	**423**
متوسطة مدة القرض (بالسنوات)	5.4	5.9	6.9	**5.5**
الوظائف المستدامة	59802	41700	3700	**105202**

* "أخرى" تشير إلى القروض المقدمة إلى السلطات المحلية. لم يتم الإبلاغ عن أي بيانات توظيف لهذه القروض.

تطوير البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية – النتائج المحققة

من بين مشاريع البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية التي تم تتبعها باستخدام إطار قياس النتائج (منذ عام 2012)، وصلت 17 منها إلى مرحلة الاكتمال في عام 2023. وتشمل هذه المشاريع ثلاثة مشاريع في مجال توليد الكهرباء وكفاءة الطاقة، وأربعة مشاريع في مجال الغابات، ومشروعين لأنابيب الغاز، ومشروعين في مجال الصناعة، وثلاثة مشاريع في قطاع النقل، وثلاثة مشاريع في قطاع المياه.

الجدول 12: نتائج مشاريع البنية التحتية المنجزة في عام 2023

	المتوقعة	المحققة (للمشاريع التي لها بيانات نتائج متوقعة)	المحققة (جميعها)
توليد الكهرباء وكفاءة الطاقة (ثلاثة مشاريع*)			
قدرة توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة (بالميغاواط)	223	119	569
الكهرباء المولدة من مصادر الطاقة المتجددة (بالغيغاواط ساعة/سنة)	425	280	1530
متوسط تكلفة الكهرباء المولدة مع العوامل البيئية الخارجية (باليورو/ميغاواط ساعة)	82.30	70.40	63.65
الأسر التي يمكن تزويدها بالكهرباء المولدة من المشروع	105000	125000	687600
الطاقة – الكفاءة السنوية المحققة (بالغيغاواط ساعة/سنة)	138	117	171
أبراج الهاتف المحمول الموفرة للطاقة والمبتكرة التي تم نشرها	715	145	145

* تتضمن مشروعًا واحدًا في قطاع الاتصالات يركز على تركيب أبراج شبكات الهاتف المحمول الموفرة للطاقة.

الجدول 12: نتائج مشاريع البنية التحتية المنجزة في عام 2023 (المستمرة)

	المتوقعة	المحققة
الغابات (أربعة مشاريع)		
مساحة الغابات أو الموائل الأخرى المحمية (بالهكتار)		14584
المساحات ذات الإدارة المحسنة (بالهكتار)	157120	58905
معدل نمو الغابات (بالمتر المكعب/هكتار/سنة)	8.3	11.6
معدل نمو الغابات/الكتلة الحيوية (بالمتر المكعب/سنة)		638620
المساحات الجديدة من الغابات المزروعة (بالهكتار)	40130	52197
الطرق الريفية المستحدثة أو التي تمت صيانتها (بالكيلومتر)		850
الإنتاج (الأخشاب، بالطن/سنة)	20000	18600
نقل الغاز (مشروعان)		
قدرة الضغط (بالميغاواط)	164	254
مقدار الغاز المخزن المستخدم (بالغيغاواط ساعة/سنة)	100000	180000
الصناعة (مشروعان)		
الإنتاج (الكيماويات والمنتجات الكيميائية، بالطن/سنة)	1600000	1460000
صادرات السلع المنتجة (الكيماويات والمنتجات الكيميائية، بالطن/سنة)	1200000	1200000
إجمالي مبيعات مروجي السلع (بمليون يورو/سنة)	250	385
السكك الحديدية (مشروع واحد)		
طول مسار السكك الحديدية الذي تم بناؤه أو تطويره (بالكيلومتر)	167	167
المحطات التي تم بناؤها أو تطويرها	1	1
المستفيدون (برحلات الركاب/السنة)	900000	600000
البضائع الإضافية المنقولة (بالطن/سنة)	300000	200000
الطرق (مشروعان)		
طول الطريق الذي تم بناؤه أو تطويره (بطول الحارة بالكيلومتر)	100	92
المستفيدون (متوسط حركة المرور اليومية السنوية)		43700
الوقت الموفَّر (بمليون ساعة/سنة)	0.80	0.80
التكاليف التشغيلية للمركبات الموفَّرة (بمليون يورو/سنة)	1.13	1.13
المياه والصرف الصحي (ثلاثة مشاريع)		
مياه الصرف الصحي المعالجة وفقًا للمعايير المقبولة (بالمكافئ للشخص)	400000	400000
عدد السكان الذين تخدمهم البنية التحتية الجديدة/المطورة	364390	364390

الجدول 13: نتائج مشاريع البنية التحتية المنجزة في عام 2023 – التوظيف

	المتوقعة	المحققة
التوظيف في أثناء الإنشاء (بالشخص-السنة)	103283	116501
التوظيف في أثناء الإنشاء (بمكافئ الدوام الكامل)	16803	13274

ومن بين مشاريع قطاع الطاقة، كان اثنان منهما قرضين إطاريين لمشاريع صغيرة الحجم، وكلاهما في تركيا، وقد ركزا على **توليد الطاقة.** وكما هي الحال عادة في القروض الإطارية، لم تحدَّد المشاريع الفرعية الفعلية (ومن ثم النتائج المتوقعة) لأحد المشروعين. وفي المجمل، نجحت هذه العمليات في توليد كهرباء نظيفة بقدرة 569 ميغاواط، ما أدى إلى توليد 1.53 تيراواط/ساعة سنويًا وتلبية احتياجات ما يقدر بنحو 687000 أسرة. وبالإضافة إلى مشروع الاتصالات ومشروع المياه، حققت هذه العمليات أيضًا مكاسب في كفاءة الطاقة بلغت 171 غيغاواط ساعة/سنة.

تضمنت مشاريع **الغابات** الأربعة ثلاثة مشاريع فرعية كبيرة في إطار قروض إطارية للغابات في الصين وصندوق أسهم يركز على الغابات. وقد تمكنت معًا من تشجير 52000 هكتار وتحسين الإدارة لمنطقة مماثلة.

وقد أثبت مشروعا **خطوط أنابيب الغاز** اللذان يعبران تركيا والبحر الأدرياتيكي بين ألبانيا وإيطاليا أهميتهما الاستراتيجية لأمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي في أعقاب غزو روسيا لأوكرانيا. ويناظر استخدام الغاز المخزن المسجل (180 تيراواط ساعة/سنة، مع توفر الأرقام لمشروع واحد فقط) تدفق غاز يبلغ 16 مليار متر مكعب في السنة.

شملت مشاريع **الصناعة** مصنعًا في نيجيريا ينتج الآن 1.46 مليون طن من الأسمدة الزراعية، في حين يدعم **مشروع السكك الحديدية** في الجبل الأسود نحو 600000 رحلة ركاب سنويًا، و200000 طن إضافي من البضائع. وتستهدف **مشاريع الطرق** الحد من الازدحام الحضري في ألبانيا وإعادة الإعمار بعد الكوارث في مدغشقر.

وأخيرًا، وصلت ثلاثة مشاريع في قطاع **المياه والصرف الصحي** إلى مرحلة الاكتمال، على الرغم من أن بيانات النتائج لم تكن متاحة إلا من الجهة المروجة للمشروع لواحد من هذه المشاريع، وهو مشروع للصرف الصحي في بنما يخدم نحو 400000 شخص.

بشكل عام، أثبتت النتائج المتوقعة، المقدرة في أثناء التقييم، أنها دقيقة للغاية في معظم الحالات. ومع ذلك، توجد بعض الأخطاء والتغييرات في النطاق. في أحد قروض الإطارية للطاقة، أدت المشاريع الفرعية التي تم دعمها في نهاية المطاف إلى قدرة توليد أقل مما كان مخططًا له في الأصل. وفي مشروعين من مشاريع الغابات، كانت المساحة الإجمالية للغابات التي خضعت للإدارة المحسنة أقل، ولكنه تم تعويض ذلك في كلتا الحالتين من خلال مساحة أكبر من الغابات الجديدة المزروعة. وكانت تقديرات أعداد الركاب والبضائع المنقولة لمشروع السكك الحديدية أقل أيضًا عند اكتماله مقارنة بها عند التقييم. وعلى الرغم من أن النتائج كانت متاحة عند الانتهاء من معظم المشاريع، فإنه في بعض الحالات لم تكن المعلومات متاحة من مروج المشروع أو لم يكن من الممكن الحصول عليها بالكامل.

الملحق 1: أحجام الإقراض

أحجام الإقراض الواردة في هذا التقرير تتعلق بجميع العقود الموقعة في عام 2023 لمشاريع خارج الاتحاد الأوروبي ما لم يُذكر خلاف ذلك. وهي تشمل العقود الموقعة للمشاريع الجديدة التي وُقع أول عقد تمويلي لها في عام 2023. وتشمل أيضًا عددًا أقل من عقود المتابعة الموقعة في إطار مشاريع أقدم ورد ذكرها في التقارير السابقة (نظرًا إلى أن عقود التمويل السابقة لهذه المشاريع تم توقيعها في سنوات سابقة). يتماشى ذلك مع التقارير الموحدة التي يصدرها البنك الأوروبي للاستثمار بشأن حجم الإقراض. ويوضح الجدول الآتي تفصيلًا لحجم الإقراض لعام 2023 لكل من المشاريع الجديدة والمشاريع القديمة.

لإعداد تقارير نتائج المشروع في قسم "تتبع النتائج" هذا، يُستخدم نطاق مختلف قليلًا. ولتجنب تكرار الحساب، فإننا نعرض نتائج المشاريع الجديدة فقط (التي وُقع أول عقد تمويل لها في عام 2023) – وليس نتائج عقود المتابعة، التي تم عرض نتائجها المتوقعة مسبقًا. وفي القسم الخاص بالنتائج المتوقعة للإقراض الجديد، نكتفي أيضًا بعرض أحجام الإقراض حسب القطاع ونوع الأداة للمشاريع الجديدة. وفي هذه الحالة، نفيد بالتزام البنك الأوروبي للاستثمار الكامل (الإقراض المعتمد). يشمل ذلك كلًا من مبالغ العقود الموقعة في عام 2023 وأي رصيد معتمد محتمل سيتم توقيعه بموجب عقود مستقبلية.

الجدول 14: أحجام الإقراض الكلي (بمليون يورو)

	المشاريع الجديدة (الموقعة لأول مرة في عام 2023)			**المشاريع القديمة** (الموقعة لأول مرة قبل عام 2023)	**العدد الكلي للعقود الموقعة**
	التكلفة الكلية للمشروع	**التمويل المعتمد**	**العقود الموقعة في عام 2023**		
البلدان المشمولة بالعضوية الموسعة	4302	1622	1400	519	1919
المناطق المجاورة	8369	1474	1336	376	1712
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	8755	1897	1816	661	2477
آسيا والمحيط الهادئ	3762	849	727	633	1360
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	1360	463	459	509	969
الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات ذات رأس المال المتوسط	6253	1923	1705	341	2046
الابتكار ورأس المال الرقمي والبشري	5738	1029	919	554	1472
المدن والمناطق المستدامة	6033	1038	924	1063	1987
الطاقة والموارد الطبيعية المستدامة	8524	2315	2191	741	2931
التماسك الاقتصادي والاجتماعي*	697	449	409	724	1134
العمل المناخي والاستدامة البيئية*	13891	3237	3020	1473	4493
المجموع	**26548**	**6305**	**5738**	**2699**	**8437**

* الأهداف المتقاطعة – الأهداف التي تتداخل مع أهداف أخرى ولا يتم تضمينها في المجموع. ملاحظة: أُدرجت آسيا الوسطى ضمن آسيا والمحيط الهادئ.

تقرير الأثر العالمي للبنك الأوروبي للاستثمار

2024/2023

مجموعة | البنك الأوروبي للاستثمار

AR 09/2024 pdf: ISBN 978-92-861-5789-9

2024-0125